السفير حسن عيسى

أعلام الدبلوماسية المصرية



Editions Al-Adab 1923

مكتبة الآداب

42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

أعلام الدبلوماسية المصرية

تأليف

السفير حسن عيسى

Editions
Al-Adab
1923
42 Opera Square - Cairo – Egypt

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

الناشر

مكتبة الآداب

الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عيسى ، حسن.

أعلام الدبلوماسية المصرية / تأليف حسن عيسى.-

ط١. القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٨.

٢٥٢ ص ؛ ٢٠ سم.

تدمك ٤ ٠١٤ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الدبلوماسيون المصريون أ - العنوان

٩٢٣,٤١٣٣

اسم الكتاب: أعلام الدبلوماسية المصرية

المؤلف: السفير حسن عيسى

رقم الإيداع: ١٩٤٤٧ لسنة ٢٠٠٨ م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 — 977 - 468 - 014 - 4

مكتبة الآداب

(علي حسن)

٤٢ ميدان الاوبرا - القاهرة

هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) - جوال ٠١٢٢٤٠٦٤٧٧

e-mail: adabook@hotmail. com

إهداء

- إلى ولديَّ: المهندس/ حاتم حسن عيسى

والدكتور/ هشام حسن عيسى

مدعاة سعادتي وفخري ونور حياتي

داعيًا لهما أن يكونا فخرًا لمصر مثلما هما لي

- إلى إخوتي .....

عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية

السفير الدكتور / مصطفى الفقي – رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب لما لكل منهما في نفسي من موقع أثير ودَيْن يطوق العنق.

إلى روح أستاذي السفير / محمد وفاء حجازي

الذي كان لتشجيعه وتوجيهه لي أبلغ الأثر فيما أكتب

إلى .... زملائي بوزارة الخارجية – خاصة شبابها –

علهم يجدون فيما أكتب عونًا وهديًا متواضعًا من أخ أكبر

1

الخواجة باغوص بك يوسفيان
أول ناظر خارجية

الخواجة[١] باغوص بك يوسفيان يعتبر أول ناظر خارجية مصري؛ فهناك وثيقة قديمة (سنة ١٨١٩) تحتوي على «فرمان» صادر من محمد علي باشا إلى الخواجا باغوض الترجمان – وهي وظيفة وصفها «حسين أفندي الروزناجي» بأن «خدمته الوقوف في كل ديوان لأجل تعريف الكلام بكل لسان»، إلا أن محمد علي سنة ١٨٢٦ أضاف إلى هذا الاختصاص الاتصال بممثلي «بلاد بحر برّه» (الدول الأجنبية) وهو ما اقتضى إجادة «الخواجا باغوص» اللغات التركية والأرمنية واليونانية والإيطالية والفرنسية – وبالتالي أصبح منذ ذلك الحين «الخواجا باغوص» هو المسئول عن إدارة ديوان التجارة والأمور الأفرنكية، الذي تحدد اختصاصاته بالأمر الصادر إليه من محمد علي «بيع محصول الأقطان والكتان والغلال والأرز

(١) خواجة في الفارسية تعني «أستاذ»، دخلت اللهجة المصرية لتفيد التميز.

والنيلة للتجار الأوروباويين» و «نفي الرعايا الأجانب الأوروباويين الخالين من الزراعة والتجارة والمشبوهين إلى بحر برة، ومكاتبه القناصل بذلك» و «إبعاد من لا صفة ولا كسب له لبلاده، وإعلان ذلك بصفة ودية لبقية القناصل للمبادرة بإبعاد أمثالهم من رعاياهم مع تبليغهم احترامه». ومن طرائف طلبات محمد علي للخواجا باغوص أن أوصاه سنة ١٨٣٠ بـ «عمل ثلاث دست كراسي جوز بدون غرا من عال العال بأوروبا، وأنه إذا نظر أحسن منها عند غيره يأخذ على خاطره».

وسنة ١٨٣٥ وجه الباشا أمرًا عاليًا مختومًا إلى افتخار أمراء «الملة المسيحية ونخبة كبراء الطائفة العيسوية (مدير التجارة المصرية والأمور الأفرنكية) باغوص بك بإحالة أمور المبيعات المصرية بخارج الحكومة لعهدته، والإحسان عليه برتبة الميرلوا مكافأةً له على تمشية المواد المحالة لعهدته بمحور الاستعانة باذلاً جهده ودرايته في خدمته».

وعند وفاة باغوص بك سنة ١٨٤٤ وإتمام دفنه أمر محمد علي بإخراج الجثة من القبر وإعادة إجراءات دفنه في احتفال رسمي؛ تقديرًا لجليل خدماته للباشا لما يزيد عن ثلاثين عامًا.

عقب وفاة باغوص بك ١٨٤٤ خلفه أرتين بك شكري حتى عام ١٨٥٠، حيث خلفه ستيفان بك رسمي (كوكيل للديوان) إلى أن أصبح سنة ١٨٥٤ مديرًا «لديوان الأمور الخارجية» حتى سنة ١٨٥٨.

إلا أن أول نظارة خارجية مسئولة كانت عام ١٨٧٨، ورأسها نوبار باشا نوباريان.

ومن الملاحظ أن الأرمن كانوا العنصر الغالب الذي تولى الشئون الخارجية المصرية على امتداد ٣٤ سنة، وذلك لعدة أسباب أهمها دور الأرمن في الدولة العثمانية بصفة عامة وهو ما امتد إلى مصر في عهد «الباشا» الذي اعتمد من ناحية أخرى على الأرمن لتطوير وتحديث التعليم بمصر، فأوفد منهم أرتين شكري وستيفان رسمي في بعثة إلى فرنسا لدراسة الإدارة الملكية.

بعض مظاهر الاهتمام بنظارة الخارجية:

سنة ١٨٦٦ أصدر الخديوي إسماعيل أمرًا بتعيين نوبار باشا نوباريان ناظرًا للخارجية موضحًا في أمر تعيينه أن «معاملات الحكومة مع الأجانب من المواد الدقيقة والمهمة جدًا؛ عليه يجب أن يكون مقام نظارة الخارجية أهم مقامات الحكومة، وحيث إن

معلوماتكم مشهورة ومسلَّم بها في الأمور المهمة فبناء عليه اقتضت إرادتي إسناد مقام نظارة الخارجية إلى معاليكم، تحاطون علمًا، بذلك يجب أن تبادلوا إبقاء مأموريتكم وبإبراز الغيرة والكفاءة في حسن إدارتها كما هو مأمول منكم».

وفي ديسمبر ١٨٧٤ جاء ضمن مصروفات الحكومة المصرية إنفاق مبالغ طائلة لتجهيز مقر سراي وزارة الخارجية، إذ إن مبلغ سبعة وعشرين ألفًا وسبعمائة وثمانية وسبعين (٢٧٧٨٧) فرنكًا قد صرفت إلى الخواجا إسكندر جيمكبو قيمة أثمان مفروشات وموبيليات أوردها مع أجر توضيب المفروشات والتصليحات التي أجراها لزوم السراي التي صار استعدادها لإقامة ديوان وزارة الخارجية.

أول ديوان للخارجية ووزراؤها وتنظيم الوزارة:

في سنة ١٩٢٢ بدأ عبد الخالق ثروت (أول وزير خارجية) عمله في أول ديوان لوزارة الخارجية – وهو قصر البستان بجي باب اللوق (مكان جراج البستان الحالي) الذي كان مملوكًا للسلطان فؤاد الأول ملك مصر بعد معاونة عدد محدود جدًا من الموظفين على رأسهم سيف الدين يسري باشا وكيل الوزارة الذي عُيِّنَ فيما

بعد مندوبًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا في واشنطن.

وعُيِّنَ فؤاد سليم بك مديرًا عامًّا للوزارة الذي رأس مجموعات عمل أعدت مشروعًا بتقسيم وتنظيم إدارات وزارة الخارجية - صدر بشأنه قرارًا سنة ١٩٢٣ - من وزير الخارجية أحمد حشمت باشا، قسَّم إدارات وأقسام الوزارة وتوزيع الأعمال عليها إلى سبعة أقسام:

١- ديوان الوزير، وانقسم إلى أربعة أقلام:

أ- القلم الخصوصي، مسئول عن مقابلات الوزير وأعماله البرلمانية.

ب- قلم الصحافة والاستعلامات، مسئول عن إعداد تقرير يومي عن الصحافة الأجنبية والمحلية.

ج- قلم الشفرة والرسائل البرقية.

د- قلم الصادر والوارد.

٢- إدارة الشئون السياسية والتجارية: وتنقسم إلى شعبتين:

أ- الشعبة السياسية وهي مسئولة عن: إصدار التعليمات للمعتمدين والسياسيين - مسائل القانون الدولي العام - المعاهدات والاتفاقيات السياسية - التحكيم - جمعية الأمم - الامتيازات

الأجنبية – صندوق الدين – المحاكم المختلطة – قناة السويس – السودان – علاقات مصر بالدولة الإنجليزية – المؤتمرات والبعثات ذات الصبغة السياسية – أمور الملحقين العسكريين والبحريين.

ب- الشعبة التجارية: المعاهدات والعلاقات الاقتصادية والمعارض والأسواق والمؤتمرات والبعثات ذات الصبغة التجارية.

٣- الشئون القنصلية المصرية في الخارج – أملاك المصريين في البلاد الأجنبية – وإعادة الفقراء والمعتوهين إلى وطنهم.

٤- الشئون الإدارية: مسئولة عن الأجانب في مصر – القضاء الإداري – مسائل القانون الدولي الخاص – المسائل الفنية والاتحادات الدولية المتعلقة باتفاقات البريد والصحة والعملة والتلغراف السلكي واللاسلكي والسياحة والسياح، هذا علاوة على إنشاء ثلاثة أقسام.

٥- المراسم: مسئولة عن الأوسمة المصرية للأجانب، والأوسمة الأجنبية للمصريين، فضلاً عن قواعد الآداب والمجاملات السياسية «والمقابلات الدبلوماتيكية».

٦- المحفوظات والمكتبة.

٧- الشئون المالية والمستخدمون.

بدء تكوين الجهاز الدبلوماسي لوزارة الخارجية:

في عام ١٩٢٢ قامت الحكومة البريطانية بإخطار الدول التي كان لها ممثلون بالقاهرة أن الحكومة المصرية قد أصبحت الآن حرة في إعادة وزارة الخارجية، ومن ثم فإن لها إقامة تمثيل دبلوماسي وقنصلي في الخارج.

ومن ثم فقد شرعت الوزارة في إعداد الأفراد الملائمين لهذا العمل من مختلف **الدرجات التي حددتها كالآتي**:

١- يرأس المفوَّضية: مندوبٌ فوق العادة وزير مفوض من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة حسب أهمية العاصمة.

٢- قائم بالأعمال بدرجة مستشار.

٣- مجموعة من السكرتيرين الأوائل والثواني والثوالث، وملحقي المفوضية.

٤- ممثلون قنصليون: قنصل درجة أولى وثانية – ومأمور قنصلية.

٥- أمناء المحفوظات من الموظفين الكتابيين.

٦- تلميذ قنصلية: وهو ما كان يلحق بالكادرين الدبلوماسي والقنصلي للتمرين في الوزارة – ثم بعد ذلك في المفوضيات

والقنصليات في الخارج للتعرف على كل المهام الدبلوماسية والقنصلية، فإذا تم قبوله يتم تعيينه بالكادر.

٧- المترجمون والكتبة المؤقتون الذين يجوز تعيينهم عند الاقتضاء بالمفوضيات والقنصليات، حيث يجوز اختيارهم محليًا، ويجوز أن يكونوا من الأجانب بشرط أن يكون ذلك مقصورًا على هذه الوظائف.

٨- أئمة المفوضية: والذين يتم تعيينهم على نطاق ضيق وفي المفوضيات الكبيرة فقط، وتم ذلك فقط في بداية بناء الجهاز الدبلوماسي، وكان تعيينهم بهدف بث الولاء بين صفوف المصريين الموجودين في البلاد الخارجية لضمان ولاء الرعية لمولانا الملك.

وانطلاقًا من هذا تم تعيين أربعة أئمة في المفوضيات الأربع بالعواصم الكبرى:

أ- الشيخ سعيد عبد المجيد اللبان إمامًا بوكالة حكومتنا لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.

ب - الشيخ محمد حلمي طمارة في واشنطن.

ج- الشيخ عبد الوهاب عزام في لندن.

د- الشيخ أمين الخولي في روما.

2

حضرة صاحب المعالي الوزير الجليل

عزيز عزت باشا

سفير مصر في لندن ووزيرها المفوض

نتناول هنا سيرة أول سفير لمصر لدى «بريطانيا العظمى» (عزيز عبد الله عزت).

ولد في القاهرة عام ١٨٦٩ – من أصل ألباني – والده عبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام العسكرية في عهد الخديوي إسماعيل – وجده محمود بك عزت ناظر الحربية في عهد محمد علي باشا الكبير.

درس اللغات التركية والفرنسية والإنجليزية والتحق بجامعة كمبريدج، وعندما أتم دراسته بها التحق بمدرسة «ولويش» الحربية وتخرج منها والتحق بالجيش البريطاني ضابطًا بسلاح الطوبجية «المدفعية» بعدها عُيِّن ياورًا «بالمعية السنية» إلى أن رُقِّي لدرجة

اللواء، عين بعدها وكيلاً لنظارة الخارجية المصرية التي استقال منها سنة ١٩٠٨.

تصفه الوثائق المصرية القديمة بأنه «من سراة الأمة المصرية ومن كبار أغنيائها وله دائرة أملاك كبرى ملأى بالموظفين والمستخدمين يدل ظاهرها على ما لصاحبها من الجاه العظيم والخير الجزيل – مشهور برجاحة الفكر وصفاء الذهن والذكاء الخارق والكفاءة التامة وعلو الهمة مع اللطف وكرم الأخلاق والدعة والعطف على الفقراء».

أما الوثائق البريطانية «تقارير المندوب السامي البريطاني والمحفوظة بالخارجية البريطانية» فتصفه بأنه «شغل في وقت من الأوقات منصب وكيل وزارة الخارجية إلا أنه لم يتولَّ خلال خمسة عشر عامًا أية مناصب عامة، كان على علاقة وثيقة بعدد من الموظفين الإنجليز خاصةً اللورد سيسيل – كان وزيرًا مفوضًا لمصر في لندن من ١٩٢٣ – ١٩٢٨، وهو بالنسبة للعمل لا يساوي شيئًا!!».

من الخلفية العائلية والعلمية لصاحب المعالي عبد العزيز باشا – ومن تقييم طبيعة العلاقة بين مصر وبريطانيا العظمى آنذاك يمكننا

أن نبدأ بفهم هذا التناقض بين الرؤية المصرية والرؤية البريطانية لأول سفير مصري يُعتمد لديها – فالسفير نشأ في طبقة أرستقراطية مصرية – إن جاز التعبير تميزه لغاته المتعددة وثراءٌ يصاحبه كرم انعكس على مظهره وأبهته الشخصية وطريقة حياته في لندن التي درس بها في جامعة كمبريدج، أي أنه كان في الواقع يَفوق أي نظير أوربي له في المظهر والقدرة العلمية واللغوية – هذا كله كان في عصر تنظر فيه «بريطانيا العظمى» لمصر نظرة السيد للتابع، وكانت بريطانيا تنظر للشعب المصري على أنه شعب من الفلاحين المتخلفين، لذلك فعندما يكون مبعوث مصر إلى بريطانيا يفوق أهلَها شكلاً وموضوعًا، فإن رد الفعل البريطاني الرسمي من الطبيعي، أن يكون فيه محاولة للتقليل من شأنه بوصفه أنه «بالنسبة للعمل لا يساوي شيئًا».

إلا أنه قد يكون من المفيد لدبلوماسيينا الحاليين معرفة الظروف الاجتماعية والسياسية التي صاحبت بداية التمثيل الدبلوماسي المصري ومدى ارتفاع مكانة التمثيل الدبلوماسي ورجاله – منذ نشأته وإلى الآن.

فمثلاً بالنسبة لمعالي عبد العزيز عزت باشا، بالإضافة إلى المكانة

الاجتماعية الكبرى التي كان يتمتع بها، فلا ننسى أنه كان – مع بداية عمله – وكيلاً لوزارة الخارجية – وهو ما يؤكد مدى ما كان يتمتع به المنصب الدبلوماسي من مكانة فاقت أسمى ما تمتعت به أعلى المناصب في مصر.

أما عند التعيين فقد كان الملك فؤاد يحرص على عدم اختيار مبعوثيه الدبلوماسيين ممن لا يرضى عنهم المندوب السامي البريطاني – فلا شك أنه في ذلك الوقت كانت التقارير السرية التي يعدُّها اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني بمصر ويرسلها إلى حكومته من مسوغات اختيار الممثلين الدبلوماسيين المصريين – أو الموافقة عليهم – إلا أنه بالإضافة إلى المكانة الرفيعة العالية للدبلوماسي، فقد كانت هناك إغراءات أخرى تجذب أبناء الطبقة الراقية الأثرياء المتعلمين بعيدًا عن أملاكهم وأراضيهم الزراعية بمصر للعمل الدبلوماسي في الخارج – من هذا مثلاً أن العمل الدبلوماسي كان يتيح للدبلوماسي الحياة في أوروبا – وهو ما كان يفعله عبد العزيز عزت باشا قبل التحاقه بالعمل الدبلوماسي، ولكن يضاف لهذا أن حياة الدبلوماسي في أوروبا كانت تتميز بأنها توفر أبهة وعظمة وامتيازات وحصانات لا تتوفر للمواطن المصري

العادي في الخارج – مهما بلغ ثراؤه الشخصي – هذا علاوة على أن مخصصات الدبلوماسي – آنذاك – كانت تتيح له الحياة الرغدة المترفة، وبالتالي كانت بالنسبة لقلة نادرة من الدبلوماسيين المصريين عامل إغراء وجذب للعمل الدبلوماسي. فمثلاً جاء في التقرير الخاص بتعيين زيوار وزيرًا مفوضًا في روما أن الرجل قد سعد بهذا التعيين «لما سينتج عنه من حل بعض المصاعب المالية التي واجهها أخيرًا»، أما بالنسبة للأغلبية الكاسحة من الدبلوماسيين المصريين في الخارج فإنهم كانوا ينفقون من أموالهم الخاصة على وظيفتهم وعلى حياتهم ومظهرهم – رغم أنه كما قلنا كانت مخصصاتهم تتيح لهم رغد الحياة – فقد كان المرتب السنوي للوزير المفوض «السفير» ألفًا وثمانمائة جنيه بالإضافة إلى بدل تمثيل ثلاثة آلاف وستمائة جنيه سنويًا علاوة على مائة جنيه كل سنة بدل ملابس – «وحتى يكون تقييمنا سليمًا لقيمة هذه المبالغ السنوية علينا أن نعلم أن الجنيه المصري كان أعلى قيمةً من الإسترليني الذي كان يساوي ٩٧,٥ قرشًا مصريًا فقط» ولتأكيد المعنى الذي نريده، وهو مدى ما كان – ولا يزال – يتمتع به الدبلوماسي من قدرٍ فإن هناك واقعة طريفة كتبت عنها الصحف آنذاك وهي واقعة قيام وزير الحربية –

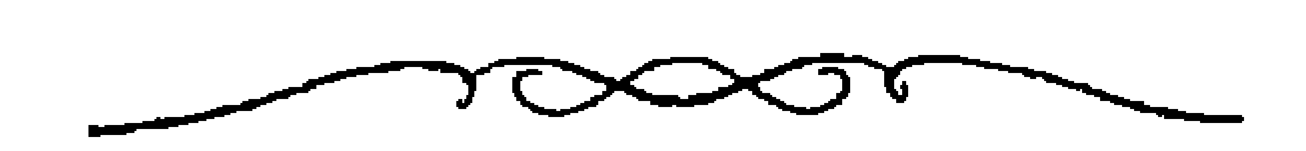
توفيق رفعت – بإقامة «مأدبة عظيمة» في فندق كونتيننتال لتوديع ممثلي مصر السياسيين والتي ألقى فيها كلمة جاء فيها:

«والآن وقد أصبحت صلات مصر في الخارج بين أيدي وزراء «مفوضين» جلالة مليكها الذين يمثلون أبهتها، باتت مصر مؤملة أن تحقق على أيديهم رغباتها في توطيد علاقات المحبة والمودة ونشر ألوية السلام وكفالة الغاية المثلى من التآلف والتآخي العالمي».

أقيمت هذه الحفلة بفندق كونتيننتال في ٤ يناير ١٩٢٣ – وهو التاريخ الذي يرى البعض أنه البداية الواقعية الفعلية لوجود التمثيل الدبلوماسي المصري في الخارج.

* * *

تحية الإعزاز والتقدير لروادنا الذين أعطوا المثل والقدوة للدبلوماسي المصري بكل ما يجب أن يكون عليه من سمو وأنفة وكرامة وعزة وشموخ. صفاتٌ هو جدير بها بكل ماضيه وصفاته وخبراته التي تراكمت عبر تاريخه الحديث. على مدى ثلاثة أرباع قرن.



3

محمود حسين فخري باشا

وزير مصر المفوض لدى عاصمة الفرنسيس

نستعرض في هذه السير الرواد المعاصرين للدبلوماسية المصرية، ونستهدف من استعراض هذه الأوراق - وغيرها - من أوراق روادنا الدبلوماسيين المصريين إبراز وتأكيد عدة ثوابت وحقائق ترسم طرقًا وتنير طرقًا أخرى لدبلوماسيينا الحاليين.

فمن ناحية نوجد التواصل والاستمرارية بين من سبقونا من روادنا وأساتذتنا من الدبلوماسيين وبين الدبلوماسيين الحاليين، ومن ناحية أخرى نؤكد أن ما تحققه الدبلوماسية، ويحققه الدبلوماسيون المصريون الآن من نجاحات وما اكتسبوه وما زالوا يكتسبونه من سمعة دولية استحقها جهازنا الدبلوماسي عن جدارة، ليس إلا نتيجة هذا التواصل بين الرواد وبين الدبلوماسيين الحاليين. إن التقاليد الدبلوماسية وفنون وقدرات العمل الحالية بها ليست إلا نتيجة طبيعية لهذه المدرسة العريقة الممتدة الجذور في

أرض مصر منذ أكثر من خمسة آلاف سنة عرفت خلالها مصر الفرعونية أرقى تنظيم للعلاقات الخارجية - توارثه وطوره المصريون في مصر الإسلامية التي عرفت «ديوان الرسائل» الذي انتقلت خبراته ومعارفه إلى مصر محمد علي باشا الذي أسس «ديوان الأمور الأفرنكية» والذي تحول في عهد الخديوي إسماعيل إلى نظارة الخارجية ثم إلى وزارة الخارجية التي شرفتُ بخدمة مصر من خلالها ستة وثلاثين عامًا كانت هي في واقع الأمر العمر كله.

إن لزملائنا الدبلوماسيين المصريين أن يرفعوا هاماتهم فخرًا وثقة لأنهم - وما يطبقونه من فنون وخبرات - كان وما زال لأنهم نتاج وثمرة هذا الدهر من الدبلوماسية - وهو ما يلقي على عاتقهم مسئولية إضافة جسيمة هي واجب التواصل مع من سبقوهم من الرواد للاستزادة من خبراتهم وعلمهم ليتمكنوا من الاستمرار في حمل شعلة العمل الدبلوماسي المصري - وبمزيد من النجاح والاقتدار نستطيع أن نقول إن واحدًا من أشهر رواد الدبلوماسية المصرية - هو أول سفير لمصر في باريس - سنة ١٩٢٣ (أو هو أول وزير مفوض لمصر في عاصمة الفرنسيس) - محمود فخري باشا.

وترجع أهمية فخري باشا – ليس لأنه كان زوجًا للأميرة فوقية ابنة الملك فؤاد، ولا لأنه كان أول مبعوث دبلوماسي مصري إلى فرنسا، ولكن ترجع أهميته إلى الأثر العميق الذي أحدثه في المجتمع الفرنسي والذي لا شك كان ينظُر إلى هذا القادم من الشرق نظرة تحمل بعض الاستعلاء وربما الاستهانة، إلا أن فخري باشا خلال فترة وجيزة من تسلمه لعمله بالعاصمة الفرنسية كان أكثر تألقًا ورقيًا وتحضرًا من أي مبعوث آخر، بل إنه بسبب تكوينه الشخصي وتنشئته وتعليمه وخبراته يضارع – إن لم يفق – نظراءه من الفرنسيس.

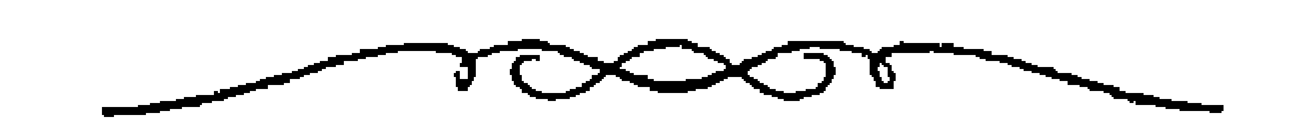
فمن ناحية النشأة – فهو ابن حسين فخري باشا (الذي وُلد في حي المغربلين بالقاهرة – أي لم يكن شركسيًا أو من أصل أرمني .. إلخ)، أدخله والده مدرسة الآباء اليسوعيين ومنها حصل على البكالوريا سنة ١٩٠٣ بعدها بدأ دراسة القانون «بمدرسة الحقوق الملكية» بالقاهرة، ومنها حصل على الليسانس عام ١٩٠٧، بعدها مارس العمل بالقانون؛ وكيلاً للنيابة ثم تدرج في الوظائف القضائية؛ سكرتيرًا لرئاسة النيابة العمومية ومجلس شورى القوانين، فوكيلاً للنيابة في محكمة مصر المختلطة، فمفتشًا بوزارة الداخلية،

فوكيلاً لمحافظة الإسكندرية، وفي سنة ١٩١٥ عينه السلطان حسين كامل أمينًا أول له، وفي سنة ١٩١٩ عُين محافظًا للقاهرة – ونظرًا لما تميز به محمود فخري باشا من كفاءة واقتدار عيَّنه الملك فؤاد وزيرًا لوزارة الخارجية في ديسمبر ١٩٢٢ في وزارة عبد الخالق ثروت باشا، ثم وزيرًا للمالية – وقد رأى الملك فؤاد أن الصفات والمكونات الشخصية لفخري باشا – والتي أهلته ليكون وزيرًا للخارجية – تؤهله لتولي منصب «وزير مصر المفوض لدي الفرنسيس»، فأصدر أمرًا ملكيًّا ساميًا بإيفاده إلى باريس في أواخر سنة ١٩٢٣.

وفي مارس ١٩٢٤ كانت هناك احتفالية بباريس عند قوس النصر – حضرها فخري باشا، حيث ألقى كلمةً عند قبر الجندي المجهول (في حضور الجنرال جورو والكاردنيال دوبوا) ورد على كلمتيهما، ويقال إن حضوره هذه الاحتفالية وما أبداه خلالها من سلوك عَكَسَ شهامته ومدى تحضره قد فتح له أبواب المجتمع، والسلطة في باريس خاصة، بعد ذلك، بسبب ما كان يقيمه بدار سكنه من حفلات اتسمت بالكرم الفياض وقمة الأناقة التي انبهر بها الفرنسيون، فكان لا يُرد له طلب ولا يُغلق في وجهه باب،

ويسعى إلى صحبته أرقى أبناء العائلات الأرستقراطية في دولة الفرنسيس.

ولعلنا في هذه العجالة نلاحظ عدة ملاحظات أساسية، أولها: أن فخري باشا «شأنه شأنُ كثير جدًّا ممن تقلدوا أعلى المناصب، خاصةً الدبلوماسية ..» كان من خريجي كلية الحقوق ومن العاملين بالقانون «قبل الدبلوماسية». ثانيها: تميُّزه بالقدرات اللغوية بسبب دراسته بمدرسة الآباء اليسوعيين، ثالثها وأخطرها: أنه عين مبعوثًا في باريس، ورغم أنه تولى قبلها وزارة الخارجية كلها وهو ما يعكس على وجه التأكيد مدى ما كان يتمتع به المبعوث الدبلوماسي، وما زال، من مكانةٍ وتقدير تضارع، بل وأحيانًا كانت تفوق، مكانة العضو بمجلس الوزراء «الوزير». رابعها: أن مدى نجاح المبعوث الدبلوماسي المصري في خدمة وطنه وقضاياه القومية تتوقف على مدى ما يستطيع أن يحققه من مكانةٍ لنفسه «بمظهره وصفاته الشخصية ولغاته وكرمه».



4

الأسطورة عبد الرحمن عزام
الدبلوماسي والفدائي العربي الإسلامي
وأول أمين عام للجامعة العربية

بطل أسطوري «تخاله فارسًا» يطلُّ علينا من عالم الملاحم الوطنية أو الشعبية ممتطيًا حصانه وكأنه أحد أبطال أساطير ألف ليلة وليلة، حتى تكاد تظن أنه شخصية خيالية من فرط شجاعته وفدائيته وما بذله من أجل أمته العربية الإسلامية بشرف وتجرد وإنكار ذات.

سنة ١٩١٠، وكان عمره عشرين عامًا، تحقق له ما كان يعتبر أقصى أحلام أي شاب، بعثته أسرته إلى لندن لدراسة الطب، ولكنه هجر دراسته وحياته الرغدة في لندن تلبيةً لنداء أمته العربية والإسلامية لينضم إلى الجيش التركي المسلم في حرب البلقان الثانية ولاقى الأهوال وركب البحر ثم قطارات ثم سيارات إلى أن نجح في الوصول إلى ساحة القتال وظل بها حتى استعاد الجيش التركي «أدرنه» فركب الأهوال مرة أخرى وعاد لمصر.

وفي سنة ١٩١٤ استجاب مرة أخرى لنداء العروبة والإسلام واخترق الصحراء الغربية ليشارك الأتراك مرة أخرى قتالهم ضد البريطانيين في ليبيا، وكان ذلك من قبيل مؤازرة الشقيق التركي المسلم ضد المستعمر البريطاني الذي يحتل بلده مصر، هو للحملة التي كانت لتحرير مصر من بريطانيا وعندما انتهى دوره عاد إلى مصر ليلتحق مرة أخرى بكلية الطب.

وفي سنة ١٩١٥ استجاب (مرة أخرى) لنداء العروبة والإسلام، إذ إن المجاهدين الليبيين بقيادة عمر المختار كانوا قد بدأوا كفاحهم ضد المستعمر الإيطالي فعزم على الانضمام إليهم، إلا أنه عندما طلب الإذن بالسفر استدعاه «رسل باشا» (وكيل الحكمدار آنذاك) وهدده وتوعده بأنه لن يغادر مصر أبدًا مادامت الحرب قائمة (وكان قد علم نشاطه ضد القوات البريطانية في شمال أفريقيا) فلم ييأس واصطحب معه أحد أتباعه من قرية «الشوبك»، وكان جنديًا سابقًا واشترى جملين باثني عشر جنيهًا وبعض المؤن، اخترقا الصحراء الغربية في مغامرة فريدة تسللا فيها هاربين من الدوريات البريطانية ودوريات الهجانة إلى أن وصلا إلى منطقة العقاقير بالقرب من سيدي براني بالأراضي الليبية وبدأ قتاله مع قوات

«سي عمر المختار» - الذي ظل يقاتل القوات الإيطالية خمس سنوات مريرة.

وفي سنة ١٩٢٤ انتخب نائبًا في أول برلمان مصري وكان من أصغر أعضاء البرلمان سنًّا.

وفي سنة ١٩٣٨ عمل بوزارة الخارجية التي عيَّنته وزيرًا مفوضًا في أفغانستان ثم إيران.

وفي سنة ١٩٣٩ ترك العمل بوزارة الخارجية، حيث تم تعيينه وزيرًا للأوقاف – ثم وزيرًا للشئون الاجتماعية.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية تولى قيادة الحرس الوطني المصري.

وفي منتصف الأربعينات عُيِّن مساعدًا لوزير الخارجية للشئون العربية ثم في سفارات مصر في العراق والسعودية.

قاوم إسماعيل صدقي باشا بكل جبروته وسطوته.

عرض عليه الملك فؤاد أن يكون وزيرًا للحربية ليبعده عن المعارضة فرفض، وفي مايو سنة ١٩٤٥ تم انتخابه كأول أمين عام للجامعة العربية.

قاتل بالسلاح الإنجليز والإيطاليين في ليبيا، كان يعارض إجراء

أي مفاوضات مع الإنجليز ويدعو بعنف إلى طرد الإنجليز من مصر قسرًا عن طريق حرب العصابات، ظل عمره كله يحلم بدولة عربية واحدة تمتد من المحيط الهندي إلى الأطلسي عاصمتها القاهرة.. آمن بسعد زغلول ودعاه لكي يعلن «الجمهورية» في مصر.. ولكن خلافه مع زعيم الأمة انحصر في أن سعد زغلول كان يرى أن تتحرر البلاد العربية لتتَّحِد، بينما كان عبد الرحمن عزام كان يرى أن تتحد الدول العربية لكي تتحرر. عبود باشا، انشأ بماله صحيفة «الكشاف» وعينه سعد زغلول رئيسًا لتحريرها ولكنه اختلف مع عبود باشا الذي كان يريدها صحيفة معتدلة بينما عزام كان يريدها متطرفة في مواقفها الوطنية، فاستقال رغم ضخامة المرتب ورغم حاجته للمال، كان سفيرًا وأمينًا عامًّا للجامعة العربية، وعاش لفترة بحكم عمله بفندق «بلازا» في نيويورك، ولكنه كان يشتاق لأيام «الفول المدمس» وركوب الخيل والجمال والقتال في الصحراء.

عاش وطنيًّا متطرفًا في عروبته وإسلامه وفدائيًّا متجردًا في كفاحه المسلح ضد المستعمر، ومات شقيًا لأنه على حد قوله كان يتمنى أن يموت شهيدًا في معركة.. اتسمت شخصيته بأبعاد ثلاثة

رئيسة: مصريته، وعروبته، وإسلامه.. أحاطها كلها بإطار من الفدائية وإنكار الذات.

هذا هو عبد الرحمن عزام باشا الذي وُلد في مارس ١٨٩٤ في «قرية الشوبك الغربي» مركز البدرشين محافظة الجيزة لأسرة من أشرف وأعرق الأسر المنحدرة من أصول عربية كريمة.. جده كان ناظرًا (محافظًا) للجيزة اعتقله الإنجليز بسبب مقاومته للاحتلال ونفوه للسودان.. درس في المراحل الابتدائية والثانوية بحلوان والمدرسة السعيدية ثم أوفدته أسرته لدراسة الطب في لندن حيث انتخبته جمعية الطلبة المصريين بلندن مبعوثًا لهم إلى جنيف ليحضر المؤتمرات التي كان يعقدها محمد فريد للمطالبة بحقوق الشعب المصري، فمنذ بدايته وهو يحتسب حياته في هذه الدنيا للجهاد الوطني والإسلامي.. لم يكن قد أكمل العشرين من عمره وهو يدرس الطب في لندن وكان ذلك آنذاك الشيء الكثير جدًا. ولكن هذا الشاب الفدائي الألمعي لم يفكر في نفسه ولا في مستقبله، وإنما فكر في وطنه الإسلامي الكبير وما يحيق به من خطر.. ضحَّى بدراسته وركب الأهوالَ والمخاطرَ لينضمَّ إلى الأتراك في مقاومة جيش الإنجليز، ثم لينضم إلى المجاهدين الليبيين و «سي عمر

المختار» لقتال الإيطاليين.

ولم يكد يصبح نائبًا في أول مجلس نواب مصري (سنة ١٩٢٤) حتى ارتفع صوته فيه بأنه لا استقلال لمصر إلا أن يصبح لها جيش قوي وطني بعيد عن سيطرة الإنجليز.. وظل يكافح إلى أن نجح في إقناع علي ماهر باشا في إحدى وزاراته بإنشاء «الجيش المرابط» كجيش إقليمي قليل التكلفة (بالنسبة لتكلفة الجيش العامل).

عبد الرحمن عزام وإسرائيل:

رفع صوته محذرًا من خطر الصهيونية عندما لم تكن تل أبيب سوى حيٍّ من أحياء مدينة يافا.. كان يرى «أن أهم أسباب عار هزيمة سنة ١٩٤٨ هي قبولنا للهدنة مع القوات اليهودية، وأن قيام دولة إسرائيل كان نقطة تحول رئيسة في قضية إيمان الغالبية العظمى من اليهود بدعاوى الصهيونية، حتى إن صحيفة كبرى مثل النيويورك تايمز لم تكن صهيونية ولكنها تحولت إلى الصهيونية بعد قيام إسرائيل». وكان مراسلها في مصر ويدعى ليفي على صلة وثيقة بعبد الرحمن عزام باشا طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وكان يجاهر بعدائه للصهيونية ولكن «الآن أصبح الكل صهيونيًا بعد أن أصبح للصهيونية دولة إسرائيل» كان يرى أن «الإيمان» هو

السلاح الأغلب والأكثر فتكًا في أي معركة»، فقوات الكوماندوز المصرية في حرب ١٩٤٨ كان عددها لا يتجاوز ألفًا وخمسمائة جندي يقودهم عدد لا يتجاوز عشرة ضباط يقودهم الشهيد البطل الفدائي أحمد عبد العزيز، وهذه القوة لم تهزم في أي معركة خاضتها ضد القوات الصهيونية بفضل إيمانها وتمسكها بدينها، وظلت هذه القوة المصرية تقاتل حتى بعد إعلان الهدنة وتوقف القتال بتوقيع اتفاقية «رودس»، وظلت بمنطقة «صور باهر» بين بيت لحم والقدس صامدةً لمدة ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاقية ذلك بفضل الإيمان، (وهذا أيضًا سر انتصار مصر في حرب أكتوبر ٧٣) وقال كأنه يرى الغيب والمستقبل: «إنني أعرف اليهود تمامًا إنهم عندما يطرحون شعار السلام فإنهم لا يرغبون في أي تسوية مع العرب الآن ويفضلون أن يظل التوتر مستمرًا والمنازعات قائمة ولفترات طويلة؛ لأن إسرائيل لا تحيا إلا في ظل القلق والاضطراب حتى تستنزف أموال يهود العالم تحت شعار صراعها مع العرب وحتى لا ينساها يهود العالم ويتركونها دولة تواجه مشاكله الداخلية وتأكل نفسها بنفسها وليس أمام العرب إلا تحرير أراضيهم بأنفسهم، والشك في هذا سببه تفرق كلمة العرب وانعدام الثقة بينهم وليس

السبب هو عدم قدرتهم أو أنهم مفتقدون مقومات النصر على عدوهم» أما فيما يتعلق بدور مصر فيرى هذا المجاهد الأسطوري «أن مصر ستنتصر بقوة أبنائها على إسرائيل بالرغم من أن العرب لم يقوموا بدورهم الكامل إلى جانب مصر وهم قادرون على هذا الدور».

عبد الرحمن عزام وليبيا:

يلخص مشاعره إزاء ليبيا بقوله: «قضيتنا مع الشعب الليبي قديمة والامتزاج بيننا قائم من مائتي عام، وهنا في مختلف أنحاء مصر من الأشقاء الليبيين ما يتجاوز عددهم الخمسة ملايين، عاشوا معنا واختلطت دماؤهم بدمائنا، وأصبحوا أهل البلاد. أن الذين يشككون في نجاح الوحدة بين مصر وليبيا إنما هم مخطئون؛ فلماذا لا تنجح وقد كُتب لها النجاح من عشرات السنين»؟!.

بدأت اهتماماته تزداد بليبيا عندما عاد إلى مصر عقب نشوب الحرب العالمية الأولى حيث سمع أن مجموعة من الضباط الأتراك وصلت إلى طرابلس لتؤلف جيشًا مع السنوسيين لغزو مصر وإخراج الإنجليز منها، فتغلب على الحظر البريطاني على خروجه من مصر بالهروب عبر الصحراء الغربية راكبًا جملاً إلى أن وصل

منطقة العقاقير على شاطئ البحر الغربي سيدي براني داخل الأراضي الليبية وهناك وجد ضباطًا مصريين يعملون مع المجاهدين الليبيين، أحدهم الضابط المصري الشهيد عبد الحليم حمدي الذي دربه على القتال، وانضم إلى قوة مصرية مكوَّنة من مصريين وطرابلسيين بقيادة محمد صالح حرب بك المصري اشتركت معهم في القتال قبائل أولاد علي (غالبيتهم يقيم الآن بمنطقة مطروح وسيدي عبد الرحمن) والطوارق. تعاون أيضًا مع ألمانيا التي أوفدت رسولاً إلى برقة هو «البارون فون تاودن ورت»، كما أرسلت ألمانيا إحدى غواصاتها بالسلاح والعتاد لدعم المقاتلين، وخلال سنوات القتال التي عاشها عبد الرحمن عزام في ليبيا نشأت بينه وبين «سي عمر المختار» علاقة أخوة ومحبة وصداقة وتعاطف، إذ ظل هذا المجاهد يقاتل الإيطاليين خمس سنوات ضارية حتى سنة ١٩٢٣ حيث أنهكت هذه القوات بسبب جحافل الجيش الإيطالي بعتاده الحديث التي انهمرت على ليبيا وبسبب اشتباك القوات العربية في القتال مع بعضها حتى أصبح القتال مع الإيطاليين بمثابة انتحار، فقرر المجاهدون وقف القتال خاصَّةً وإن معظمهم بمن فيهم عزام باشا وعمر المختار قد صدرت عليهم أحكام بالإعدام من

موسوليني نفسه، مما دفع عبد الرحمن عزام إلى اصطحاب من تبقوا من فلول المقاتلين ومعهم عمر المختار وعائلاتهم ويعود بهم إلى مصر عبر الصحراء. وبعد فترة - انتخب خلالها عبد الرحمن عزام نائبًا بمجلس النواب - حضر إليه عمر المختار بمنزله في حلوان وأبلغه أنه قرر العودة إلى ليبيا مع من تبقّى من رجاله لمواصلة قتال الإيطاليين، وكان عمره آنذاك أكثر من سبعين عامًا. وقال سي عبد الرحمن: «لقد قررت الاستشهاد وهو قرار لا رجعة فيه، وإنني لا أريد إلا تهيئتي حتى أصل إلى داخل ليبيا» وعاد عمر المختار إلى ليبيا هو وتابعون له على ظهور الجمال وظل بعد وصوله يقاتل الإيطاليين خمسة أعوام أخرى مريرة.

ويرى عبد الرحمن عزام أن سر صمود هذا البطل القومي الليبي هو أنه كان مصممًا على الاستشهاد، ولكنه عندما أيقن بالنهاية المحتومة جمع النساء والأطفال وغير القادرين على القتال وأرسلهم إلى مصر عبر الصحراء عن طريق واحة سيوة فالصعيد ليعيشوا بمصر في أمان، واستمر هو في القتال إلى أن حوصر وهو جريح وقبض عليه وأعدم ولم يُحن رأسَه أو يطلب الغفران وواجه الإعدام كأشجع الشجعان.

عبد الرحمن عزام ومصر:

بدأ الوعي السياسي وحب مصر لدى عبد الرحمن عزام عندما كان يسمع أهله وعشيرته يتكلمون عن مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني وكبر معه هذا الوعي وهذا الحب حتى التحق بمدرسة السعيدية الثانوية سنة ١٩٠٨، فأنشأ جمعية وطنية نادت بأفكار الحزب الوطني وبمبادئ الزعيم مصطفى كامل، وظلت مشاعر الوطنية المصرية المتأججة تصاحبه طوال حياته وكفاحه داخل وخارج مصر، وكان يؤكد: «إنني لست إقليميًّا بل عدوٌّ للإقليمية المحلية، ولكنني أستنكر على كل من يحاول التقليل من شأن مصر؛ فدورها معلوم عند العرب والمسلمين، وكانت دائمًا في الطليعة تقف في وجه الأزمات التي تعرضت لها الدول العربية والإسلامية حتى نالت استقلالها» وعبَّر عن مكنون مشاعره إزاء مصر بقوله: «إن القوة الفعلية التي دحرت أعداء العرب هي قوة مصر نفسها بصرف النظر عمَّن كان يقودها، وكان الشعب المصري هو الذي يتحمل أعباء الكفاح والجهاد، إن إيماني بمصر لا يتزعزع».

عبد الرحمن عزام وصفاته:

نستطيع هنا أن نسترسل في سرد صفات هذا الرجل الدبلوماسي الفدائي الأسطورة بما يكفي لملء صفحات كتاب بأكمله ولكنا نعود إلى الدوائر الثلاث التي تتسم بها صفات شخصية هذا الأسطورة وهي: مصريته، وعروبته، وإسلامه. وقد أحاط هذه الصفات بإطار اعتقد أنه محور شخصيته، وهو إنكار الذات، فقد أحب مصر وترابها حب العاشق، واحتسب حياته كلها لخدمة الإسلام وقضاياه.

ركب جملاً واخترق الصحراء ليقاتل مع مجاهدي ليبيا تحت الأهوال والمخاطر لكي يلحق بجيش تركي في البلقان وهدفه نصرة الإسلام، وفي الأربعينات عندما كانت الأمة العربية مغلوبة على أمرها تنبه إلى أن دولة إسلامية تبعد عن مصر بسبعة آلاف كيلو متر، مسلموها يجاهدون للاستقلال من الاستعمار الهولندي، فعمل على إرسال المعونات لهم ودعمهم بجهده بالأمم المتحدة إلى أن اعترفت بها دولة مستقلة، كما اعترفت بها مصر في ٢٢/ ٣/ ١٩٤٦، ودفع الجامعة العربية للاعتراف بها في ١٨/ ١١ من نفس العام.

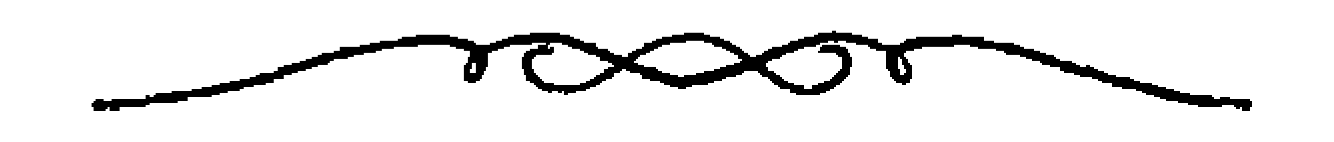
كان معروفًا بين أهله برجاحة الرأي، فأصبح ملاذًا وحكمًا لأي

متخاصمين، وظل كذلك وهو أمين عام للجامعة العربية التي ربما لم يُجمع أعضاؤها على شيء مثلما أجمعوا على عبد الرحمن عزام.

الوطنية وإنكار الذات والفدائية يبدو أنها ضمن جينات عائلته وأهله؛ فهناك السفير سعد عزام الذي خدم في إيطاليا ويوغوسلافيا والسعودية والذي قد يضيق المقام هنا عن الكلام عن أدواره ونشاطاته الوطنية، وهناك الشاب النادر في صفاته محمد نصر الدين عزام والذي يعمل الآن كرجل أعمال في أوروبا والذي قد تضيق الصفحات عن تعداد ووصف ما قدمه لبلاده بتضحية وتجرد وإنكار ذات.

عاش عبد الرحمن ليرى أن أغلب ما كافح من أجله قد تحقق؛ ليبيا حرة مستقلة، ومصر حرة مستقلة، والسعودية التي عاش وعمل بها لسنوات مجاهدًا لحل مشكلتها في واحة البوريمي قد تطورت إلى قوة ذات ثقل بالمنطقة والأهم عاش ليرى أكتوبر الذي محى العار.

سلام عليك يا عزام في الخالدين، سلام عليك يوم ولدت ويوم متً ويوم تبعث حيًا.



5

عبد الحميد بدوي باشا

وزير الخارجية

والقاضي بمحكمة العدل الدولية في لاهاي

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ عقدت جلسة بمجمع اللغة العربية لاستقبال صاحب السيرة بمناسبة اختياره عضوًا بالمجمع، فوقف حضرة صاحب العزة الدكتور/طه حسين بك - عميد الأدب العربي - وألقى كلمة الاستقبال للعضو الجديد والتي جاءت قطعة رفيعة من الأدب العربي المنثور فقال فيها مما قال فيها: «... إننا حين نستقبله اليوم في مجمعنا إنما نستقبل صفحة من أقوم وأرفع صحف التاريخ المصري الحديث» ووجَّه حديثه لصاحب السيرة قائلاً: «إن هذا المجمع هو الذي دعاك إلى أن تشرِّفه بالمشاركة في عمله الخطير، لم تَسْعَ إليه ولم يخطر لك قط أن ستكون عضوًا من أعضائه، إنما فوجئت بهذه العضوية؛ لأن أعضاء هذا المجمع يقدرونك أكثر مما تقدر نفسك،

ويُكبرونك أكثر مما تكبر نفسك، وينتظرون منك أكثر مما تنتظر من نفسك. وهم وقد فاجأوك بهذا الاختيار بذلك قد أعفوكَ من بعض التقاليد الأكاديمية - أن يسعى من يرشحُ نفسه للمجمع، وأن يطوف بالأعضاء يستعطفهم ويطلب منهم التأييد ليظفر بهذه العضوية - أعفيت أنت من هذا إلى حد أنك لست في حاجة إلى أن تشكر المجمع ولكن المجمع هو المحتاج أو أشعر أنه مضطر أن يشكر لك أنك قبلت عضويته».

وعندما توفي في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٥ وقف أستاذ أساتذتنا الدكتور حامد سلطان وقد انفطر قلبه على وفاة صاحب السيرة وقال ضمن ما قال: «فقدت أسرة القانون في مصر كبيرها ورائدها وأعظم أعضائها مقدرة وأكثرهم علمًا وأوسعهم هيبة واحترامًا وأقربهم إلى القلوب، وفقدت أسرة الوطن ابنًا حبيبًا وبارًا تعتز بأمثاله كل الأوطان، وخسر العالم قاضيًا توافرت فيه أرفع الصفات الخلقية ومواهب الفكر الصافي والثقافة الأصيلة بعد أن أمضى العشرين سنة الأخيرة من حياته يقضي بين الدول المتخاصمة، إن الخسارة فيه خسارة دولية ووطنية وشخصية معًا وهي على كل حال خسارة جسيمة وفادحة».

كان عقلية قانونية فذة متفردة ورائدة وموهوبة – كان طاقة سياسية متميزة خلاقة – يحرك ذلك كله مشاعر وطنية مصرية فياضة كالطوفان، وحس شعري مرهف، وثقافة واسعة عميقة، وطبع نقي، وعقل ذكي، وقلب كبير، البعض اختلف معه، الغالبية كانت تحسده، لكن الجميع كان يحترمه.

ولد بالإسكندرية عام ١٨٨٧ – حصل على شهادة التعليم الابتدائي من مدرسة العروة الوثقى – ثم واصل تعليمه في منزل من منازل الوحي الكريم في المدينة المنورة التي رحل إليها مع عائلته – وهناك تعلم اللغة التركية التي كانت سائدة آنذاك بالمنطقة العربية، وفي سنة ١٨٩٧ عاد إلى الإسكندرية التي استقر فيها مع عائلته وفيها أتم دراسته الثانوية بمدرسة رأس التين الثانوية وكان أول المتخرجين في التعليم الثانوي المصري – ورغم أنه من عائلة من التجار، فإنه اختار بنفسه دراسة القانون لإدراكه العميق أن هذا هو مجاله الطبيعي.

وفي سنة ١٩٠٤ أقبل على (مدرسة الحقوق) وفيها تخرَّج وهو في سن الحادية والعشرين، وهمَّ أن يكون محاميًا ولكنه صُرف عن المحاماة لأنه أنسَ من نفس ميلاً إلى العطوف عن الدرس – وعمل

وكيلاً للنائب العام – إلى أن تم اختياره واحدًا من أول ثلاثة مصريين يتم إيفادهم للدراسات العليا بالخارج، فكان أن أوفد إلى فرنسا لاستكمال دراسة القانون بجامعتي تولوز وجرينوبل حيث حصل على الدكتوراه في القانون المدني بامتياز مع مرتبة الشرف وهو في سن الخامسة والعشرين. وقد كتب عميد كلية الحقوق بجامعة جرينوبل لوزارة المعارف المصرية كتابًا يقول فيه: «إن هذه الرسالة ستدخل في تاريخ دراسة القانون كحتمية بحثية لكل من سيسير في نفس الطريق».

وذلك بسبب ما انفردت به الرسالة من تعمق في الفقه الروماني واستنباط لكيفية نشأة هذا الفكر وكيفية استغلاله ثم انفراده بدراسته في الفقه الفرنسي في القرون الوسطى. لدى عودته إلى مصر عمل أستاذًا في مدرسة الحقوق الخديوية، ثم قاضيًا. وفي سنة ١٩٢١ بينما كان عبد الخالق ثروت باشا – وزير الحقانية (العدل) آنذاك – في جولة تفتيشية في طنطا لفت نظره هذا القاضي النابه الموهوب فعرض عليه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء – وفي الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٤٠ حيث عين وزيرًا للمالية، ظل يترقى ويبرز نجمه وتزداد ثقة الوطن في قدراته حتى إنه كان يشغل ثلاثة

من أخطر المناصب في آن واحد: المستشار الملكي، ورئيس لجنة (هيئة) قضايا الحكومة، ومستشار وزارة الخارجية.

وفي سنة ١٩٤٥ كان وزيرًا للخارجية بوزارة محمود فهمي النقراشي - فوظف خبراته المتنوعة ومقدرته القانونية الفذة مرة أخرى في خدمة الوطن، فقد سافر على رأس وفد مصر للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة - فكان أكثر رؤساء الوفود تحركًا وتأثيرًا، خاصةً عندما تجلت لأقرانه من رؤساء الوفود قدراته القانونية الفريدة - فكافح في جميع اللجان ضد الموافقة على إعطاء الدول الكبرى حق الفيتو؛ لأنه كان يؤمن أن هذه المنظمة الوليدة - (الأمم المتحدة) - يجب أن تكون مكانًا تعامل فيه جميع الدول على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، ولقد كان تمثيله لمصر في هذا المؤتمر على أسمى ما يكون التمثيل وطنيًا ودوليًا.

وفيما بعد قام عبد الحميد بدوي باشا ومعه عبد العزيز باشا فهي ومعهما حلمي بهجت بدوي (كان رئيسًا لهيئة قناة السويس - ووزيرًا) بعمل جليل ما زال باقيًا إلى الآن، إذ أنهم حملوا على عاتقهم عبء ترجمة ميثاق الأمم المتحدة إلى اللغة العربية، وما

زالت هذه الترجمة هي المستعملة إلى الآن.

وقد أضاف إلى سجل مآثره خلال هذه الفترة المذكرة التي بعث بها إلى حكومة المملكة المتحدة يطلب فيها إعادة التفاوض لتعديل معاهدة ١٩٣٦، وتعتبر هذه المذكرة في الأدبيات القانونية قطعة رفيعة المستوى نادرة النظير، إذ أنه أفرغ فيها خلاصة تجاربه القانونية والسياسية والوطنية وكانت هي آخر خدماته الرسمية للوطن، إذ إنه في سنة ١٩٤٦ عندما سافر مرة أخرى على رأس وفد مصر إلى لندن لحضور دورة الأمم المتحدة، تم انتخابه خلال هذه الزيارة قاضيًا بمحكمة العدل الدولية في لاهاي، وكان أول عربي يشغل هذا المنصب الرفيع. وخلال ولايته الثانية كقاضٍ انتُخب نائبًا لرئيس المحكمة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، ومع قرب انتهاء ولايته بدأ التنافس بشده بين مرشحين آخرين لشغل المنصب، ولكنه انتخب للمرة الثالثة بالأغلبية. وبذلك يكون هذا القانونيّ الفذ قد أمضى العشرين سنة الأخيرة من حياته يقضي بين الدول المتخاصمة ويزود المنظمات والمؤسسات الدولية بالفتاوى القانونية، فكسب لنفسه ولأمته العربية ولوطنه مصر ما لم يحققه عربي آخر في هذا المجال.

عبد الحميد بدوي باشا جهبذ القانون:

إذا أردنا أن نتناول هنا سيرته في مجال تفوقه – وهو مجال القانون – فلا أحسبني أكتفي قبل أن أوفيه ولو بعض حقه وفضله وإلا أكون قد قصَّرتُ، وتقصيري هنا أبدًا لا يُغتفر، خاصة وأنا في حضرة هذا العالم الجليل، وخاصة ونحن نتناول علم الحياة والعدل والحق وهو علم علمني إياه أساتذة ما زلت لا أنسى لأي منهم كلمة تعلمتها، وأقف لمن هم منهم على قيد الحياة إجلالاً واحترامًا – أطال الله في عمرهم – فما بالي وأنا أتناول سيرة من علَّمهم بل من علَّم مَن علَّمهم!!! فأنَّى لي من وصف هذه المعجزة القانونية التي تفوق في قدرها قدر أيٍّ ممن تضمنهم علمي الضئيل بهؤلاء القمم – وأنَّى لي من وصفِ مَن وصفه عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين بأنه: «أعظم جدًّا مما نظن» وأنى لي من وصف من وصفه فقيه القانون الدولي حامد سلطان بأنه في أسرة القانون هو أعظم أعضائها مقدرةً وأكثرهم علمًا وأوسعهم هيبةً واحترامًا – وأني لي ممن وصفه السفير/ جولدبرج مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة بأنه «من أكثر الرجال الذين ساهموا بالعمل والحكمة في إنشاء ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو

وأنه كان كالنور الساطع الذي يفيض ضياؤه على محكمة العدل الدولية، وأنه كان الفقيه الممتاز الذي دعا دائمًا لنشر سيادة القانون».

هذه العبقرية القانونية الفذة صاحبة المنطق التحليلي الدقيق وصاحبة الأسلوب الفريد الذي يجمع بين جمال اللفظ وعمق المعنى والتطابق الكامل بين التفكير والتعبير - فمعذرة وألف معذرة أنثرها أمامي وأنا أدخل محرابك القانوني بخطى وجَلة مترددة وأنا أجترئ على مجرد الحديث عنك، وليكن ما أقول إرهاصات عارفٍ بقدرك عاجزٍ عن وصفك إلا بما سلحني به بعض من تلاميذ تلاميذك من أساتذتي في القانون.

فقد بدأت **أول تجربة وطنية قانونية** لبدوي باشا في الفترة التي تلت تعيينه في لجنة قضايا الحكومة بوصفه أول مستشار مصري بها، وكانت أقسى الفترات التي مرت بتاريخ مصر الحديث وأكثرها مرارة في نفوس المصريين، وهي نفسها الفترة التي شحذت همة الشاب عبد الحميد بدوي فسما فيها كفاحه إلى أعلى مستويات الكفاح في سبيل الوطن، فبعد سنتين من تعيينه مستشارًا للدولة اغتيل حاكم السودان وسردار الجيش المصري في ١٨ نوفمبر سنة

١٩٢٤ فثارت ثائرة دولة الاحتلال (البريطاني)، وشكّل الفيلد مارشال اللورد اللنبي (المندوب السامي وقتذاك) مظاهرة عسكرية ذهب على رأسها لتسليم رئيس وزراء مصر إنذاره الشهير الذي تضمن سبعة مطالب مسرفة في ظلمها وتجبرها وتعاليها تصدَّرها مقدمة لا نظير لها في تاريخ العلاقات الدولية من حيث قسوتها وألفاظها الجارحة - ويكفي أن نذكر من هذه المطالب مطلب بريطانيا أن تقوم السلطات المصرية في خلال أربع وعشرين ساعة بإصدار الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري من السودان (مما يؤدي إلى فصل مصر فصلاً فعليًا عن السودان)، ومطلب آخر بأن تقوم السلطة المصرية بإبلاغ جهة الاختصاص لديها بأن حكومة السودان سوف تزيد مساحة الأراضي التي تزرع في الجزيرة (بالسودان) من ثلاثمائة ألف فدان إلى مقدار غير محدود من الأفدنة وفقًا لما تقتضيه الحاجة (مما كان يؤدي إلى تهديد الوجود الإنساني لشعب مصر الذي كان بذلك يتم سرقة حقه في مياه النيل كمًّا وكيفًا) - فاستقالت الوزارة المصرية وتوارى عن ميدان المعركة كل أولئك الذين أيقنوا ألاّ سبيل إلى مقاومة جبروت بريطانيا (العظمى). ولكن لم يتبقَّ في

الميدان مقاتلاً بسلاح القانون إلا عبد الحميد بدوي الذي أخذ يصارع وحده المستعمر البريطاني المتجبر ويتحمل مسئوليات الدفاع عن حقوق الوطن بتزويد زيور باشا بالمذكرات تلو المذكرات لتقديمها للمندوب السامي اعتراضًا على المطالب البريطانية ودفاعًا عن وتسجيلاً لحقوق مصر ولينقذ بها ما يمكن إنقاذه، وكان منها مذكرة الاعتراض على إنشاء قوة الدفاع السودانية، وإنكار سلطة بريطانيا وسلطة الحاكم العام للسودان في الانفراد بإنشاء هذه القوة ولنفي حق الحاكم العام في أن تدين له قوة الدفاع السودانية بالولاء ورفض الحكومة المصرية لفكرة إنشاء هذه القوة موضحًا أنه حتى ولو وافقت الحكومة المصرية على إنشائها فإن موافقتها لا يمكن أن تصحح ما يكون في تأليفها من العوامل التي تناقض وفاق سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصري - وقد كانت هذه المذكرة آيةً من آيات تفسير المواثيق الدولية والفقه المقارن والتحليل الشامل الدقيق.

ثم تلاها بسلسلة المذكرات التي قدمها في خصوص تأمين وصول مياه النيل إلى مصر والتأكيد على عدم أحقية بريطانيا التي تراجعت عن مطالبها وأرسلت إلى حكومة السودان بألاّ تنفذ

التعليمات البريطانية السابقة فيما يتعلق بالتوسع في زراعة أرض الجزيرة بلا حدود - كما وافقت على إنشاء لجنة مشتركة من الخبراء انتهت أعمالها بعقد اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ وهي الاتفاقية التي احتفظت مصر فيها بالإشراف التام على مجرى النيل، وتحددت حصتها في مياه النهر بثمانية وأربعين مليار متر مكعب، وتحددت حصة السودان بأربعة مليارات - وهذه الاتفاقية تعد مفخرة للحكومة التي عقدتها - ومن قبل ومن بعد - تعد درة في جبين عبد الحميد بدوي.

وإذا كان من الطبيعي الآن أن يقوم الدبلوماسي المصري بالدفاع عن حقوق الوطن - فإن هذا الأمر الطبيعي لم يكن كذلك في تلك الحقبة التي كان الولاء فيها موزعًا بين المندوب السامي البريطاني وبين الملك وبين زعماء الأحزاب المختلفة بغية خدمة المصالح الشخصية - أما ولاء عبد الحميد بدوي فكان ثابتًا لمصر، ولها وحدها. ولقد تجلى هذا الولاء بكل الوضوح في المفاوضات مع بريطانيا التي اشترك فيها مع عبد الخالق ثروت باشا ومع محمد محمود باشا، ولقد زاد من تجلّي إيمانه بمصر وبمستقبلها وباستقلالها الكامل أروع ما تجلى في مؤتمر «مونترو» الذي خطط له عبد الحميد

بدوي ورسم سياسته ونفذها بنجاح فاق كل نجاح، ونتيجة ذلك أن أُلغِي نظام الامتيازات الأجنبية واستعادت مصر كامل سلطانها التنفيذي والتشريعي والقضائي.

عبد الحميد بدوي باشا في صفاته وتكوينه:

كان عبد الحميد بدوي متصلاً بأرفع الشخصيات المصرية – كان متصلاً بعبد الخالق ثروت باشا وعدلي يكن باشا وأحمد لطفي السيد باشا وعبد العزيز باشا فهمي، تأثر بهم وبثقافاتهم الرفيعة التي وصفها الدكتور طه حسين بالثقافة المترفة، لأنها كان ثقافة مختارة في نوعها وشكلها وصورها وطبيعتها. كان طالبًا يبحث عن الجيد المختار في الأدب العربي والشعر والنثر القديم، وأتقن اللغتين الفرنسية والإنجليزية بقدر كبير، وربما أفضل مما كان يتقنها أهلها – فضلاً عن اللغة التركية التي تعلمها بالمدينة المنورة – كان من أكثر الناس قراءة في اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية وهو ما مكنه من تكوين ثقافة رفيعة لنفسه. كان لا يبلغ من العمل درجة إلا ارتقى لأرفع منها لا يرضى عن قسط يبلغه من علم أو أدب أو ثقافة. ثقافته غير عادية وغير شائعة. ولا هي كانت تمتاز بالسعة والعمق فحسب، ولكنها كانت تمتاز قبل كل شيء بهذا الظرف

وهذا الترف (كما وصفها د.طه حسين). إلا أن هذا النهر الفياض بالعلم والثقافة كان مقلاً في كتاباته، ولعله لم يؤلف كتابًا بعد رسالة الدكتوراه، لكنه ألقى العديد من المحاضرات وسمح بنشرها - ولعل ما يصور لنا ثقافته الرفيعة محاضرته عن حرية القول التي استعرض فيها تاريخ حرية القول وما اختلف على حرية القول من أطوار من الناحية الاجتماعية والسياسية والقانونية والدستورية. ومحاضرة باللغة الفرنسية عن القومية المصرية - هذا علاوة على ما خلفه من تراث قانوني مسجل في محفوظات الدولة والوزارات التي عمل بها وبمجلس الوزراء وأقلام القضايا (أنطوان الصغير - سكرتير عام إدارة قضايا الحكومة - جمع في اثني عشر مجلدًا جميع الفتاوى القانونية التي أصدرها خلال فترة رئاسته لقضايا الحكومة).

وصفه الدكتور طه حسين وصفًا أدبيًا ممتعًا ورفيعًا فقال: «إن عبد الحميد بدوي نفسه رائعة حقًا لأنها أنفس كثيرة متعددة، ليست نفسًا واحدة ولكنها أنفس لا تكاد تحصى، أنفس ترونها في الأدب وترونها في العلوم وترونها في الفقه وترونها في الاقتصاد وترونها في السياسة وترونها فيما شئتم في موضوعات المعرفة

الإنسانية – إذا تحدث في مسألة لا يتحدث إلا بعد أن يقتلها درسًا وبحثًا وتعمقًا واستقصاء» من أبرز سمات شخصيته سمتان: التواضع الجم (وهو تواضع العلماء)، وعمل الخير (فلم يُعرف أن أحدًا قصده وردَّه)، وقد تأثر في ذلك بما أوصاه به والده من ضرورة فعل الخير لأنه اعتبره «زكاة الوظيفة».

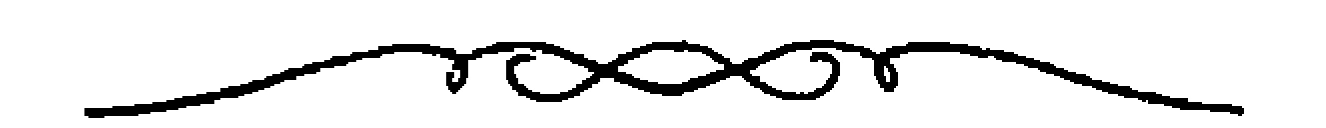
في المدرسة الثانوية كان التنافس بينه وبين زميله في الدراسة أحمد أمين، ولكنه كان تنافسًا رفيعًا بريئًا؛ فقد كان كلاهما «ذكي القلب عميق الفكر نافذ البصيرة» وكان كل منها يستحوذ على إعجاب زملائه من الطلاب الذين انقسموا في الرأي فيما بينهما حول أمرٍ يخص زميليهما – فاستشاروا أستاذهم للغة الإنجليزية فأفتى أن أحمد أمين أسرع إلى اكتشاف المشكلات، وأن عبد الحميد بدوي أسرع إلى حل هذه المشكلات. قال عنه الدكتور عبد الرازق السنهوري: «لا أعرف عقلاً في القانون أصفى ولا أنقى ولا أعمق من عقل عبد الحميد بدوي – هو فقيه بطبعه، فقيه بثقافته، فقيه بعقله». وما كان لهذه الشجرة الضاربة جذورها في أعماق أرض مصر والتي شربت من ماء نيله إلا أن يكون لها نبتٌ من نفس المعدن، وبالتالي كان الابن السفير عبد الحليم بدوي الذي عايش

والدَه وصحبه الأخيار عبد العزيز باشا فهمي ود. طه حسين فسار على نهج والده، وقد شرفتُ بالعمل معه عضوًا بالوفد الذي ترأسه لإجراء التفاوض مع إسرائيل حول طابا، وأكاد أظن أن بعض ما قاله الدكتور طه حسين أو الدكتور حامد سلطان قد مثل وصفًا للسفير عبد الحليم بدوي، فقد كان مثالاً للتفاني للدفاع عن مصر بمنطق سلس وحجة قوية وصوت خفيض وفكر قانوني مرتب، كان باختصار السهل الممتنع - أطال الله في عمره - فهو خير خلف لخير سلف وصورة حية لوالده عبد الحميد بدوي.

وصعدت الروح الطاهرة إلى بارئها في ٤ أغسطس ١٩٦٥ - فهبت لتأبينه الصحافة العالمية ومحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة ومجمع اللغة العربية ورجال القانون بمصر - فليقف كل دبلوماسي في خشوع وإجلال لهذه العبقرية القانونية المصرية، ولنحي ذكرى الفقيد الراحل ولنذكره دومًا كعلم من أعلام دبلوماسية التفاوض وكمعجزة قانونية نادرة، وحقًا يا إخواني فإن كل نفس ذائقة الموت فهذا قضاء الله ولا راد لقضائه.

«يدفن بعضنا بعضًا وتمشي أواخرنا على الأوالي».

فيا بدوي – خسارة الوطن فيك لا تعوَّض – طبتَ حيًّا وطبت ميتًا، وسلام عليك يوم وطئت قدماك وزارة الخارجية، عوّضنا الله خيرًا بخلفك السفير عبد الحليم بدوي – أطال الله في عمره.



6

محمود فهمي – علي – النقراشي

رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها

رفيقا كفاح راحا ضحية الإصرار على المبدأ، وطُويت باغتيالهما على التوالي صفحة من صفحات العنف الأعمى، وأكد اغتيالهما عدم جدوى هذا الأسلوب الأخرق لحل مشكلات الأمة. فقد كان أحمد ماهر باشا ومحمود فهمي علي النقراشي باشا ركيزتين وطيدتين لسعد زغلول باشا اعتمد عليهما في نضاله الوطني ضد الاحتلال البريطاني لمصر، فكانا أبرز عضوين في التنظيم السري لثورة ١٩١٩، قادا عملية تنظيم المظاهرات وتخريب المنشآت البريطانية وفي تخطيط وتنظيم العمليات الفدائية ضد قوات الاحتلال البريطاني تحت قيادة عبد الرحمن فهمي المسئول عن العمليات السرية لثورة ١٩١٩، وسخرا حياتهما لخدمة الوطن، ولكن حياتهما اغتصبت من الوطن بيد العنف الأعمى.

فكان اغتيال أحمد باشا ماهر لأنه قرر دخول الجيش المصري

الحرب بجوار الحلفاء لكي يتيح للقوات المصرية خبرات قتالية وتدريبًا عمليًا ولكي يؤمّن لهذه القوات ما تحتاج إليه من سلاح تفتقده. وليكون دخولهم ثمنًا سياسيًا تدفعه مصر لحريتها من الاحتلال البريطاني. وكان اغتيال محمود فهمي علي النقراشي باشا لأنه قرر حل جماعة الإخوان المسلمين إيمانًا منه بأن استمرار وجود الجماعة يعني استمرار افتقاد شعب مصر للأمن والاستقرار والأمان، فدفعا حياتهما ثمنًا لدرسٍ أرجو ألاّ يغيب عن الأجيال الحالية والتالية من المتسيسين.

ولد النقراشي يوم الخميس ٢٦ إبريل سنة ١٨٨٨ في أسرة مصرية متوسطة بالإسكندرية في بيت والده علي أفندي النقراشي الذي كان يعمل رئيسًا لحسابات شركة البوستة الخديوية «شركة ملاحة»، له شقيقين «محمد وحسن» وشقيقته «فاطمة» عاشت وتوفيت بالإسكندرية عام ١٩٦٦، كان اسمه الأول محمود فهمي «طبقًا للعادات التركية التي كانت سائدة آنذاك»، بدأ دراسته بمدرسة فالو الفرنسية، وبعد ثلاث سنوات انتقل إلى مدرسة العروة الوثقى بقسم الجمرك بالإسكندرية حيث حصل على الشهادة الابتدائية وكان ترتيبه الأول على لجنة الإسكندرية كلها، ثم درس

بمدرسة رأس التين الثانوية القسم الأدبي حيث حصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٠٦، وكان ترتيبه الأول. فانتقل إلى القاهرة للالتحاق بمدرسة المعلمين العليا ولنبوغه وتفوقه في الدراسة أوفده سعد باشا زغلول بعد سنة واحدة من بدء دراسته لكي يكمل تعليمه في جامعة نوتنجهام بإنجلترا «كان سعد باشا قد زار المدرسة سنة ١٩١٧ وبهره النقراشي بعلمه وكفاءته، فاختاره ضمن بعثه من عشرة طلاب متفوقين للدراسة بإنجلترا»، وفي سنة ١٩٠٩ عاد من إنجلترا مع أربعة من زملائه بعد حصوله على دبلوم الجامعة في التربية ليبدأ حياته العملية، وقد تسلح بصفاته الشخصية والخلقية «الذكاء والهدوء والوطنية والعدل والعلم» وبقدراته اللغوية «الإنجليزية والفرنسية» وكان ومازال من أهم ما يحتاج إليه السياسي والدبلوماسي من قدرات. ومنذ سبتمبر ١٩٠٩ بدأ يعمل مدرسًا بمدرسة رأس التين الثانوية بمرتب قدره سبعة جنيهات شهريًا»، ثم بمدرسة محرم بك الثانوية ثم بمدرسة العباسية الثانوية بالقاهرة ثم ناظرًا لمدرسة الجمالية بمرتب أربعة عشر جنيهًا شهريًا، ثم ناظرًا للمدرسة الأولية الراقية، ثم ناظرًا لمدرسة السويس الثانوية التي أبعدته إليها السلطات البريطانية التي كانت ترى فيه مناوئًا

للاحتلال البريطاني إبان ثورة ١٩١٩، بعدها بدأ يتنقل بين عدة وظائف إدارية «مجلس مديرية أسيوط، وزارة الزراعة، وكيل لمحافظ القاهرة سنة ١٩٢٤ بمرتب ستين جنيهًا، وكيلاً لوزارة الداخلية»، أي أنه ظل من عام ١٩٠٩ حتى عام ١٩٢٤ «قرابة خمسة عشر عامًا» يعمل ما بين سلك التعليم والعمل الوظيفي الحكومي، الأمر الذي أكسبه قدرات إدارية وظيفية علاوة على قدراته الشخصية واللغوية التي كان لها أكبر الأثر على حياته السياسية بعد ذلك وعلى أسلوبه في ممارستها، دَعَمَها وشَكَّلها علاقته الوثيقة بزعيم الأمة سعد زغلول وتأثره به وبوطنيته، حتى إن زوجته السيدة صفية هي التي اختارت له ابنة عمه المستشار علي بك زكي القاضي بالمحاكم الأهلية زوجة له، وهي السيدة علية زكي التي عقد قرانه عليها في إبريل ١٩٣٤، وقد أنجب منها هانىء «سنة ١٩٣٥» وصفية «سنة ١٩٣٦»، ورغم مصاهرته لأسرة تركية عريقة فقد عاش ومات وهو لا يعتمد في قُوته إلا على مرتبه فقط، وكان معروفًا بأنه أفقر وأنزه رئيس وزراء في تاريخ مصر، لم يمتلك في حياته كلها أرضًا ولا منزلاً، وكان يعيش في مصر الجديدة في منزل إيجاره الشهري «إثنى عشر جنيهًا وستمائة وثمانون مليمًا» مملوكٌ لشركة

سكك حديد مصر، وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بعد وفاته ببيع هذا المنزل لأسرته «بمبلغ سبعمائة جنيه»، لم تكن له إلا عادة واحدة طوال توليه رئاسة الوزارة، وهي اعتياده على تناول الغذاء يوميًا في «نادي محمد علي» (النادي الدبلوماسي الآن)، لأنه كان يعود إلى عمله برئاسة الوزارة بعد ظهر كل يوم.

أهم العوامل التي أثرت في تكوين شخصيته كانت تعليمه وثقافته المتنوعة التي تزود بها بالمدرسة الفرنسية وبالجامعة البريطانية، وبالتالي إجادته للغتين، وكذلك حياته الوظيفية التي بدأ فيها من أول السلم الوظيفي إلى أن أصبح رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية والداخلية، فضلاً عن علاقته بزعيم الأمة سعد زغلول الذي اتفقت ميوله معه، فأصبح رفيقًا له طوال حياته وشريكًا له في كفاحه الوطني، وأخيرًا صفاته الشخصية من استقامةٍ دعمها دراسته الدينية بمدرسة العروة الوثقى ونزاهته وعفته وإخلاصه ووطنيته وحزمه المقرون بالعدل والإنصاف.

النقراشي باشا زيرًا للخارجية: شغل المنصب مرتين في وزارة صديقه وزميل كفاحه ماهر باشا سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥، وكانت وزارة الخارجية وما زالت معروفة بأنها من الوزارات المتميزة حتى

إن الاحتلال البريطاني والقصر كانا يحاولان السيطرة على هذه الوزارة بكل الطرق، ورغم كل محاولات الانتقاص من صلاحيتها فإنها من الناحية الواقعية ظلت خط الدفاع الأول والواجهة التي تتعامل مع سلطات الاحتلال ومع ممثلي الدول الأجنبية، ثم ظلت بعد ذلك تمارس دورًا جبارًا في الجهاز الإداري والسياسي للبلاد، وهو ما دفع أحمد باشا ماهر لتكليف النقراشي باشا بالوزارة، وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ اغتال العيسوي المحامي أحمد باشا ماهر الذي كان يجتاز البهو الفرعوني بمجلس النواب بعد أن قام بإعلان الحرب على ألمانيا. كلف الملك فاروق النقراشي باشا برئاسة الوزارة خلفًا له، فاحتفظ النقراشي بجانب رئاسته للوزارة بوزارتي الخارجية والداخلية، ولعل من أهم وأبرز الأعمال التي قام بها النقراشي كوزير للخارجية:

١) المباحثات التي عقدها مع وزراء الخارجية العرب لوضع نظام عمل لجامعة العربية ودستورها ليعرض بعد ذلك على اللجنة التحضيرية لإقراره. ولقد تم إقراره في مارس ١٩٤٥، ثم التوقيع عليه رسميًا في قصر الزعفران «بالقبة» بحضور جميع وفود الدول العربية «ما عدا مندوب اليمن». وفي كلمته التي ألقاها على الوفود

قال: «إن إنشاء الجامعة العربية ليس من صنع الاستعمار ولكنه صدى لصوت الجماهير المصرية، وإن الذي يؤلف بيننا هو الحاضر والماضي والمستقبل معًا، ولا يسعنا وقد بزغ فجر هذه الجامعة أن ننسى فضل من دعا لها وشجع عليها وساهم في بنائها»، ثم أبرز الدور القيادي للنحاس باشا في إنشاء الجامعة العربية موضحًا أنه «كان القوة الأساسية المحركة لمشروع الجامعة والدعوة إليها»، رغم ما كان بينه وبين النحاس باشا من خصومة سياسية شديدة وعميقة.

٢) طالب بالاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ إبريل ١٩٤٥ لإنشاء الأمم المتحدة على أساس أن مصر باعتبارها دولة محاربة بجانب حليفتها بريطانيا ضد اليابان وألمانيا يصبح من حقها عضوية هذا المؤتمر «تم عمل تعديل وزاري في ٧ مارس ١٩٤٥ وتعيين عبد الحميد بدوي باشا وزيرًا للخارجية ليكون هو رئيس وفد مصر لهذا المؤتمر نظرًا لما كان يتميز به من قدرات قانونية دولية فريدة».

٣) بتوقيع وثيقة الاستسلام في أول سبتمبر ١٩٤٥ وانتصار الحلفاء على دول المحور حرص النقراشي مرة أخرى على استغلال

قرار أحمد باشا ماهر بإعلان مصر الحرب على دول المحور بأن طالب فورًا بإنهاء القيود التي أحاطت باستقلال البلاد لتحقيق مطالبها بجلاء القوات الأجنبية عنها ووحدة وادي النيل وإنهاء معاهدة ١٩٣٦، فأصدر عدة قرارات في هذا الاتجاه منها:

أ) إلغاء الرقابة على الصحف.

ب) إلغاء الأحكام العرفية على جميع البلاد.

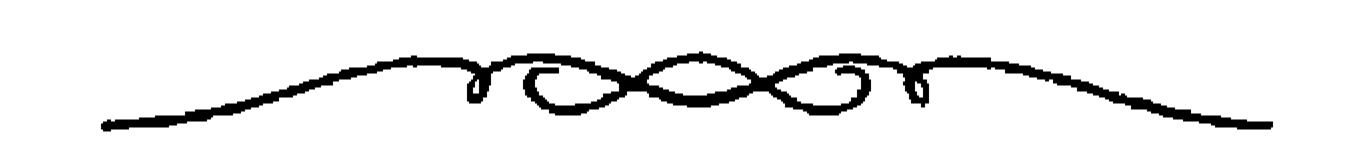
٤) سعى منذ توليه الوزارة إلى جعل مصر قاعدة العالم العربي، بوضع قضيتين وطنيتين في مقام الصدارة:

أ) قضية السودان ووحدة وادي النيل، بإرساله مذكرة للحكومة البريطانية في ديسمبر ١٩٤٥ لتحقيق هذه الوحدة، رفضت بريطانيا وتمسكت بمعاهدة ١٩٣٦، مما تسبب في اندلاع المظاهرات بمصر واستقالة وزارة النقراشي، مما دفع النقراشي لعرض القضية على مجلس الأمن «يوليو ١٩٤٧» وأمام مجلس الأمن فضح المؤامرات البريطانية لتقسيم السودان وفصل الشمال عن الجنوب «بالإصرار على فرض اللغة الإنجليزية في الجنوب» وواجه مندوبي البرازيل وأستراليا وأعلن بطلان اتفاقية ١٨٩٩، وانتهى كفاحه هناك بقرار المجلس تعليق نظر القضية.

ب) القضية الفلسطينية التي اهتم بها اهتمامًا بالغًا منذ توليه وعقب صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في «٢٩ نوفمبر ١٩٤٧» بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية واعتبار القدس منطقة دولية، أعلن أمام مجلس النواب استنكاره للقرار ثم بدأ جهوده للتصدي له أمام الجامعة العربية، ورفضه للضغط الأمريكي الذي كان يهدد بعدم مساعدة مصر اقتصاديًا إذا لم تقبل قرار التقسيم، ورغم دعمه للأماني المصرية والفلسطينية فإنه كان من أشد معارضي دفع القوات المصرية لقتال العصابات الصهيونية اليهودية لخشيته على جنود وضباط الجيش المصري بسبب ما كان ينقصهم من سلاح وذخيرة وتدريب، وقد جاءت نتائج حرب فلسطين مخيبة للآمال ولكنها مؤيدة لتوقعاته.

٥- قرار حل جماعة الأخوان المسلمين بسبب ما نُسب للجماعة من التسبب في العديد من الاضطرابات والتفجيرات بهدف قلب نظام الحكم، أصدره النقراشي باشا حسبما اقتنع آنذاك بأنه الإجراء الحتمي الذي لا غنى عنه لفرض النظام والاستقرار والأمن. لذلك فإنه صباح يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وأثناء سير النقراشي باشا في فناء وزارة الداخلية في طريقه إلى مكتبه وقبل

وصوله إلى المصعد بحوالي مترين، تقدم عبد المجيد أحمد حسن مرتديًا بذلة ضابط (تمكن بها من دخول مبنى الوزارة) وأخرج من سترته مسدسًا أطلق منه ثلاث طلقات أصابت النقراشي باشا في ظهره، وتابع إطلاق الرصاص عليه، فأصابه برصاصتين في عنقه سقط بعدهما على الأرض. وقد مات على الفور بيد قاتله عبدالمجيد حسن الطالب بالسنة الثالثة بكلية الطب البيطري بجامعة فؤاد الأول وعضو جماعة الإخوان المسلمين والذي كان ينوي إطلاق النار على نفسه عقب إتمام اغتيال النقراشي، وقد أفصح بعد القبض عليه أنه نفذ الاغتيال لأن النقراشي لم يقم بعمل إيجابي فيما يتعلق بالسودان، ولأنه بتهاونه أضاع فلسطين، وأنه اعتدى على الإسلام وحل جماعة الإخوان المسلمين، ومن عجب أن هذه القضايا نفسها هي التي سخر لها النقراشي باشا حياته من أجل الوطن، وهي حياته التي اغتصبها من اغتاله من الوطن.



7

شهيد الوطن والدبلوماسية المصرية

كمال الدين صلاح

رئيس لجنة الأمم المتحدة الثلاثية للصومال

هو مقاتل بالدبلوماسية آمن أن الدبلوماسية وسيلة وليست غاية في ذاتها، وليست مصدرًا للتكسب، وأنها ليست مجرد ابتسامات ونعومة وحفلات، ولكنها قتال وكفاح واستقامة وجهاد وإيمان بمبدأ. اختاره الوطن ليكون مندوبه في مجلس الوصاية على الصومال الذي كان يخطو أولى خطواته لتحقيق الاستقلال من الاستعمار، واختاره القدر ليكون خطَّ الدفاع الأول عن الصومال ضد كل قوي الاستعمار بكل نفوذه وأشكاله الإيطالي والإنجليزي والفرنسي والأمريكي والبلجيكي والحبشي، أرادت هذه القوى الاستعمارية للصومال ظلمات الجهل والأمية، وأراد شهيدنا لها نور العلم والمعرفة، أرادت هذه القوى الاستعمارية للصومال

التعصب الاستعماري والديني الأعمى، وأراد شهيدنا لها نور الإسلام والهداية.

أرادت هذه القوى الاستعمارية للصومال الذلة والمهانة وضياع الهوية وأراد شهيدنا لها الكرامة والعزة والاعتداد بالوطن والهوية القومية، أرادت هذه القوى الاستعمارية قطع كل الأواصر التي تربط الصومال بمصر وأراد شهيدنا لها أن تزداد توثقًا وعمقًا، ونجح شهيدنا في القيام بواجبه بأمانة وإخلاص واقتدار، وأخذ بيد الشعب الصومالي لتحقيق غايته في الاستقلال. والنتيجة الطبيعية أنه استعدى كل قوى الاستعمار المسعورة التي هدفت لاستمرار سيطرتها على هذا البلد الاستراتيجي في موقعه بالقرن الأفريقي الغني بثرواته وقدراته، ومنه يثبون إلى باقي أفريقيا نحو الشرق، وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية الأخرى هي لجوء قوى الاستعمار إلى الطريقة الاستعمارية التقليدية وهي شراء عميل من أهل البلد لإزالة هذه العقبة، فدفعوا بعميل صومالي تربص لشهيدنا ظهر يوم الثلاثاء ١٦/ ٤/١٩٥٧ أمام مبنى القنصلية المصرية في مقديشيو وطعنه في ظهره سبع طعنات، وفي الطعنة الثامنة ترك له الخنجر في ظهره ليلتفت إلى من بدأوا يهرعون صوب الشهيد وهو يسقط

صريعًا من هول الألم – ألم الخيانة والغدر الذي لا شك أنه فاق عنده ألم طعنات الخنجر – وبينما كان يتم القبض على القاتل مد شهيدنا يده وانتزع بنفسه الخنجر من ظهره ونُقل بعدها إلى المستشفى وهو يلفظ أنفاسه الطاهرة، وكانت وصيته الأخيرة لشعب الصومال أن يستمر في كفاحه وتماسكه حتى يستقل. أراد الطبيب أن يقدم له كوب ماء وهو في النزع الأخير، فرفض لأنه أراد أن يلقى وجه ربٍّ كريم وهو صائم وقال للطبيب: «دعني أموت صائمًا».

هذا هو أول شهداء الدبلوماسية المصرية الحديثة: كمال الدين صلاح.

ولد في ٢٨ مايو سنة ١٩١٠ في بيت علم ودين؛ فوالده كان يعمل قاضيًا اشتهر بعدالته، كما كان أديبًا واسع الثقافة عميقها، مكتبته الضخمة الثرية كان لها دورها في تكوين مدارك ابنه «كمال»، وفي عام ١٩٢٤ حصل على الابتدائية، وفي ١٩٢٩ حصل على البكالوريا، بعدها التحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة – وبينما هو يدرس في الجامعة سنة ١٩٣٠ سافر إلى تركيا والعراق ولبنان وسوريا وفلسطين للدعوة لمؤتمر الطلبة الشرقيين للتداول في

مشاكل الطلبة الاجتماعية والثقافية بصحبة صهره وصديقه الثائر (فتحي رضوان) وهناك ألقى خطبة نارية ضد الاستعمار – واستمر في كفاحه ضد الاستعمار وهو بعد شابٌ صغير وقتما كان من في مثل عمره يلهون، لكنه قاد حملة مقاطعة بضائع الدول الاستعمارية من خلال جمعية (المنديل المحلاوي) التي كانت تعمل على توعية أفراد الشعب بهذه المقاطعة.

وفي سنة ١٩٣٢ حصل على ليسانس الحقوق، واشتغل بالمحاماة حتى سنة ١٩٣٥، بعدها التحق بالسلك الدبلوماسي ونقل للعمل في القنصلية المصرية في القدس عندما كانت الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الإنجليزي والإسرائيلي في أوجها وهو ما كان له تأثيره البالغ على مدارك هذا الدبلوماسي الشاب وتنمية روح الكفاح في سبيل المبدأ عنده. تقلب كمال الدين صلاح في مناصب السلك الدبلوماسي، فعمل في تشيكوسلوفاكيا وسوريا والأردن واليونان والسويد ومارسيليا واليابان حتى جاءت سنة ١٩٥٤، حيث اختارته مصر ممثلاً لها في المجلس الاستشاري (مجلس الوصاية) الثلاثي الذي شكلته سنة ١٩٥٠ الأمم المتحدة من مصر وكولومبيا والفلبين – وحددت له اختصاصه في الإشراف على الحكومة المحلية

(الصومالية) لمدة عشر سنوات تنتهي سنة ١٩٦٠ حيث تتخلص الصومال تمامًا من الحكم الإيطالي.

التحام شهيدنا بالصومال وشعبه:

لم يكن قد مضى وقت يذكر حتى كان شهيدنا قد استوعب أبعاد الموقف في الصومال ووعى تمامًا أولوياته وحقيقته وأطرافه الحقيقيين، وبالتالي خطورته على نفسه وعلى شعب الصومال وعلى علاقة مصر به، ولكنه لم يأبه، وبدأ يمارس عمله بأسلوبه هو لا بأسلوب الدبلوماسيين التقليديين ولا بأسلوب الموظفين الخائفين – فبدأ يقاتل بأسلوب الوطني المصري المؤمن بواجبه وبعمله وبوطنه وبما يجب أن يكون عليه دور وطنه ومكانته في الصومال – فكان قتاله لقوى الاستعمار قتالاً رهيبًا وعنيفًا – فاستصرخ الأزهر ليبعث إليه بالعلماء الذين يستطيع بهم مقاومة التبشير الغربي الاستعماري، واستصرخ «وزير التربية» لكي يبعث إليه على عجل بالمدرسين الذين بهم يستطيع تحرير الصومال من ظلمات الجهل وضلال النفوذ الاستعماري، واستصرخ «وزير الإرشاد» (الإعلام والثقافة) لكي يبعث إليه بالأفلام والمطبوعات والصور التي تترجم ما كان يردده للصوماليين في شرح أمور الجارة الشقيقة مصر التي

ناضلت – ببسالة – الاستعمار سبعين سنة كاملة تجرعت فيها كل مرارة وعذاب ومهانة الاستعمار حتى نجحت في الحصول على استقلالها كاملاً، وهو ما جعل منها منارة لكل دولة تسعى إلى الحرية والاستقلال خاصة جاراتها الإفريقية.

وبينما هو يبدد ظلمات الاستعمار الغربي للصومال، كان في نفس الوقت يسعى بكليته ليستحث الشعب الصومالي للدفاع عن كرامته الوطنية برفض كل أشكال التفرقة العنصرية بين الصومالي والإيطالي؛ فنجح مثلاً في توحيد شباك مكتب البريد ليخدم كل من الصومالي والإيطالي بعد أن كان الإيطالي يتعامل داخل المبنى مع شباك بريد بينما الصومالي يقف في الشمس المحرقة خارج المبنى ليتعامل مع شباك آخر. شعر مرة أخرى بالمهانة عندما لاحظ أنه بعد انتهاء استعراضٍ للجيش الصومالي كان الحاكم الإيطالي يعتاد على منح القائد الصومالي للجيش «صرة» من النقود، فلم يهدأ حتى نجح في إقناع القائد الصومالي بمدى ما يحمله هذا التقليد من امتهان لكرامته الوطنية كصومالي وكعسكري وكقائد. كان ذلك كله بداية نقطة تحوُّل محورية للوعي الصومالي تبعتها خطوات أخرى كثيرة أقدم عليها الوطنيون بأنفسهم احتذاءً بالقدوة التي

تمثلت في كمال الدين صلاح بكل ما كان فيه من إحساس بالكرامة والوطنية.

ومثلما نجح في تغيير المهين من الأوضاع، نجح كذلك في اكتساب ثقة ومحبة الإنسان الصومالي، لذلك فقد كانت القنصلية المصرية في وجوده ملاذاً لكل من يطلب النصح والمشورة والتوجيه حتى أصبحت الملتقى لكل المسئولين الصوماليين ولأبناء الشعب بمختلف فئاتهم ومستوياتهم، كلٌ منهم يشعر أن له حقٌ في كمال الدين صلاح وفي مقر البعثة الدبلوماسية المصرية. نجح كمال الدين صلاح في مهمته نجاحًا باهرًا أكَّده أن اللورد كليرن – قطب وممثل الاستعمار البريطاني الأكبر – طلب باسم إنجلترا من وزارة الخارجية المصرية فصل كمال الدين صلاح من خدمة الوزارة. نعم نجح كمال الدين صلاح في مهمته الوطنية، لكنه في أوج نجاحه هذا لم يفطن إلى أنه كان قد نجح أيضًا في توصيل قوى الاستعمار إلى قناعة تامة ونهائية بضرورة التخلص منه، فهؤلاء الاستعماريون جميعًا لم يكونوا يكرهون شيئًا بقدر ما كانوا يكرهون مصر الثورة وممثلها كمال الدين صلاح، فكان القرار باغتياله.

اغتيال كمال الدين صلاح:

وفي يوم الثلاثاء ١٦ إبريل ١٩٥٧ حضر شهيدنا جلسة اللجنة الثلاثية خرج بعدها بسيارته يقودها بنفسه إلى القنصلية المصرية التي وصلها حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهرًا حيث لاحظ عدم وجود الشرطي الصومالي ولا حتى الحارس الصومالي المعين على باب القنصلية. فنزل من سيارته واتجه ناحية باب الدخول، وأثناء سيره هاجمه شاب صومالي من الخلف وطعنه في ظهره بخنجر مسموم سبع طعنات، وفي الطعنة الثامنة بينما كان شهيدنا يتهاوى على الأرض طعنه القاتل الطعنة الثامنة تاركًا الخنجر في ظهره، ليلتفت للذين كانوا قد بدأوا يتجمعون داخل حديقة القنصلية للفتك بالقاتل، وحينئذ ظهر الحارس الصومالي للقنصلية فجأة ليحمي القاتل من أيدي العشرات من الثائرين ممن أرادوا الفتك بالجاني الذي تبين أنه صومالي يدعى «محمد عبد الرحمن» ولقبه ويلو، عمره ثلاثون سنة وسبق له الدراسة بالأزهر من عام ١٩٥١ من ١٩٥٤ على نفقة الحكومة المصرية وهو ينتمي إلى حزب «دجلي ومرفلي» الذي تأسس سنة ١٩٤٧ مواليًا للاستعمار الإيطالي ويطالب بعودة الصومال مستعمرة إيطالية وليس فقط

تحت وصاية إيطاليا!. وقد اعترف القاتل في هدوء بأنه قتل كمال الدين صلاح بتحريض من «عبد القادر زوبه» سكرتير «حزب دجلي ومرفلي» وقد تم ضبط مبلغ ألفي جنيه بمنزل القاتل كانت هي على الأرجح أجره، ولكي يزداد اليقين أن الاستعمار الغربي الإيطالي هو الذي اغتال شهيدنا فإن دمه لم يكن قد جف بعد حينما قامت السلطات الإيطالية في مقديشيو بإرسال برقية إلى الأمم المتحدة تعلمها ببساطة وحتى قبل أن يبدأ التحقيق المدني للشرطة مع القاتل بأنه مجنون وأن سبب القتل هو دافع شخصي بحت. وحتى بعد مرور سنتين على وفاته أذاعت إسرائيل وفي ذكراه تعليقًا قالت فيه «ما هي الفائدة التي جناها كمال الدين صلاح من مقتله في الصومال؟! فلقد مات ضحيةً وذهب ولن يعود، بينما ترك لأسرته الحزن والألم» ولقد بعث الشهيد بخطاب إلى السيدة زوجته مؤرخًا ٢ يونيو عام ١٩٥٦ أي قبل أقل من سنة من اغتياله جاء فيه: «يظهر أن الإنجليز وحلفاءهم من أعضاء هيئة السكرتارية لا يهدأ لهم بال ويداومون على تدبير المكائد والمقالب لنا، وقد أصبح واضحًا أنهم يريدون التخلص مني شخصيًا، فقد نشرت جريدة الديلي إكسبريس اللندنية افتتاحية عن الصومال

وهاجمتني فيها هجومًا صريحًا، كما نشرت مقالاً آخر لمراسلٍ بعثت به إلى مقديشيو، والمقال كله هجوم عليَّ ومرسلٌ لك صورة منه ولم أكن أتصور أنني أزعج الإنجليز إلى هذا الحد الذي تصبح فيه جرائدهم طالبة الانسحاب من الأمم المتحدة بسببي» وتخلص الاستعمار من كمال الدين صلاح.

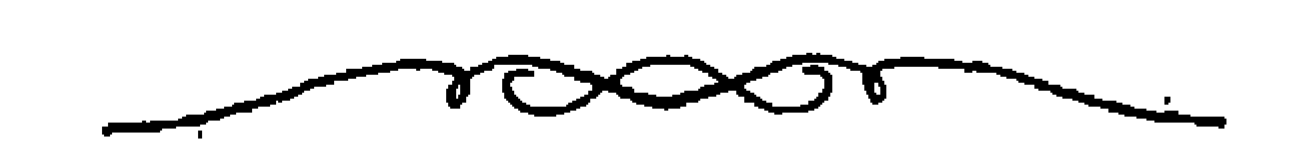
أسرة الشهيد:

أمينته هي زوجته السيدة أمينة مراد – خريجة كلية الآداب قسم إنجليزي بدرجة جيد وقفت إلى جواره أمينة تؤازره وتحذره مما يتهدده في الصومال وتلح عليه في طلب حراسة من القاهرة، فكان يرفض لأن صاحب المبدأ لا يهاب الموت. عاشت من بعده وقد سخَّرت حياتها لتربية أبنائه الثلاثة (فريد وليلى وهشام). ولدان وابنة هي زوجة الصديق والزميل السفير / أحمد أبو الغيط (وزير الخارجية الآن) زوجة كريمة – وكانت هي وأخي وزميلي العزيز أحمد أبو الغيط من أنجح الدبلوماسيين في وزارة الخارجية – هو بعلمه وكفاءته النادرة وبخلقه وتواضعه – وهي بأخوَّتها ونقائها – وقد أسميا ابنهما الأكبر (كمال) إحياءً لذكرى جده الشهيد، وليس هناك ما يمكن أن توصف به سيدة فاضلة كزوجة شهيدنا ولا أبنائه؛

فاللسان يعجز والقلم يجف والصفحات تطوى ولكن يعوضهم الأربعة - أميتته وأبناءه الثلاثة - أن «كمال الدين صلاح» لم يمت ولن يموت، ليس فقط في نفوس عائلته وفي نفوس الأجيال المتتابعة من الدبلوماسيين المصريين الذين جابوا ويجوبون الأرض حاملين مصر في قلوبهم ومسئوليتها على أكتافهم وأرواحهم على أكفهم متخذين من ذكراه نبراسًا ينير لهم طريق كفاحهم وعملهم من أجل مصر، ولكنه لن يموت في نفس كل مصري لأن روحه الطاهرة وفكره وإخلاصه ليسوا إلا ضياءً ينير المستقبل ويدعمه، فأهم ما تقوم عليه الأمم وتنهض شهداؤها.

والداخل لمبنى وزارة الخارجية بميدان التحرير يجد أعلى السلم الذي يتصدر المدخل الرئيسي تمثالاً برونزيًا لشهيدنا «كمال الدين صلاح» أزاح الستار عنه في ذكراه في إبريل ١٩٦٣ المرحوم السفير «حافظ إسماعيل» (وكيل وزارة الخارجية آنذاك) تكريمًا وعرفانًا من مصر ومن دبلوماسيي مصر بفضل شهيدهم الخالد الذكر.

فيا شهيدنا الكبير سلامٌ عليك في جنة الخلود مع الصدِّيقين والأبرار لقاء ما قدمته لوطنك وزملائك وذويك.



8

السياسي الوطني الصامت الباسم

د. محمد صلاح الدين باشا

مصر خصها الله سبحانه وتعالى بالذكر والتفضيل والتشريف والتكريم وفضلاً عن هذه المكرمة الإلهية – فإن مصر يحيط بها ويحميها أيضًا سياج من أجساد وأرواح أبنائها من الذين وهبوا أنفسهم لها، منطلقهم عشقهم وإخلاصهم لها، وتجاوزت مشاعرهم وكفاحهم حدودها لتشمل أمتهم العربية والإسلامية، عاشوا لها وماتوا في سبيلها – كافحوا من أجلها – سلاحهم الإيمان بها – تعاقبت عليهم العصور والأنظمة والحكّام، وتبدلت ظروف إقليمية مصرية وعربية وتغيرت اتجاهات سياسية واقتصادية – ولكن فيهم شيئًا لم يتغير ولم يتبدل. إيمانهم بالمبدأ وإيمانهم بمصر وبعروبتهم، وكان من أبرز هؤلاء شابٌ مصري من نبت أرض مصر – اسمه محمد صلاح الدين.

وُلد محمد في طنطا في ٢٠ يوليو عام ١٩٠٢ لأسرة في حي

الخليفة – لأبٍ طبيب. حصل محمد على ليسانس الحقوق المصرية سنة ١٩٢٤ ثم أوفد إلى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه بعد الحصول على دبلومتين في الاقتصاد السياسي سنة ١٩٢٧ وفي القانون العام سنة ١٩٢٨، رغم أن بعثته قد انقطعت بسبب خطاب ألقاه على الطلبة المصريين والعرب في باريس هاجم فيه محمد محمود باشا رئيس الوزراء لتعطيله الدستور واستبداده بالحكم، كما هاجم الملك فؤاد والدكتاتورية – فصدر قرار بفصله من البعثة، فعاد إلى مصر حيث لمع اسمه بين أسماء كبار المحامين المصريين، فلفت أنظار مصطفى النحاس باشا – خليفة الزعيم سعد زغلول باشا – فاختاره مديرًا لمكتبه، وأصبح أقرب الناس إلى قلبه وعقله، ومن ثم فقد عينه في رئاسة مجلس الوزراء في ١٢ يناير ١٩٣٠، وفي أول فبراير ١٩٣١ فصل فصلاً سياسيًا حيث عاد للاشتغال بالمحاماة حتى ٧ فبراير ١٩٣٥ حتى أعيد مرة أخرى للخدمة الحكومية، وفي ٢٧ مارس ١٩٤٢ عُين في وزارة الخارجية نقلاً من وزارة التجارة والصناعة – وفي ٢ نوفمبر ١٩٤٢ عُين سكرتيرًا عامًا لرئاسة مجلس الوزراء حتى ١٣ سبتمبر ١٩٤٣ حيث عُيِّن وكيلاً لوزارة الخارجية بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى – كان وزيرًا فعليًا

للخارجية بسبب انشغال النحاس باشا برئاسة مجلس الوزراء. وفي أول فبراير ١٩٤٥ استقال من منصبه، وظل يمارس المحاماة. وفي ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ عين وزيرًا للخارجية في الوزارة الوفدية السابعة والأخيرة التي شكلها مصطفى النحاس باشا وهي الوزارة التي سقطت بسبب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية.

وبذلك يكون محمد صلاح الدين باشا هو آخر وزير خارجية للوفد قبل قيام ثورة يوليو - ويذكر أن الملك فاروق كان قد اعترض على ترشيحه وزيرًا للخارجية لصغر سنه - كان حينئذ يبلغ الثامنة والأربعين - في حين كان الملك في الحقيقة يريد تعيين أحد رجاله بدلاً منه - ولكن تم تعيينه نتيجة إصرار وتمسك النحاس باشا به.

وإذا كانت هذه السطور هي «بياناته الأساسية» - كما يقولون - فإن حقيقة معدن هذا الرجل وأبعاد شخصيته ووطنيته وحنكته السياسية والدبلوماسية لا يكفي لتناولها بالشرح كتابٌ مطول - أتعشم أن يتصدى لتأليفه في يوم من الأيام مؤلف قادر على رسم صورة كاملة لهذا المصري الوطني العربي القومي بشكل يوفيه حقه

من التكريم والتمجيد ولكي يكون بذلك قد أعطى المثل والقدوة لزملائنا من الدبلوماسيين الشبان، يجعل سيرته نورًا يضيء لهم طريق مستقبلهم الزاهر بإذن الله وليكون مدعاة لفخرهم برائدٍ من رواد الدبلوماسية المصرية حملَ مصر في قلبه وعلى كتفيه وتسلح بحبها والإيمان بها وبعظمتها وبحقوقها في الحرية والاستقلال والتقدم.

انخرط منذ شبابه في العمل الوطني – فكان يتردد على «بيت الأمة»، بيت زعيم الأمة سعد زغلول باشا، مع كل الشباب الوطني الذي كان يتجمع في هذا البيت لمناقشة قضايا استقلال الوطن وأخذ القدوة والتوجيه من زعيم الأمة. وكان محمد صلاح الدين من أصغر أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية في ثورة ١٩١٩ – كان عمره آنذاك سبعة عشر عامًا – حيث كان يمثل المدارس الثانوية في هذه اللجنة – وكان يخطب في الجماهير ويحرضهم على محاربة الإنجليز وينظم المظاهرات ويطبع المنشورات ويوزعها على المواطنين – ولوطنيته الفياضة ونشاطه الكبير وسنه الصغير لفت أنظارَ الزعيم سعد زغلول الذي أزمع – وهو رئيس للوزارة في عام ١٩٢٤ – إيفاده في بعثة دراسية إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه –

وعند عودته من البعثة إلى مصر مارس المحاماة - وعاود النشاط الوطني، فقدر مصطفى النحاس باشا كفاءته ونزاهته واختاره مديرًا لمكتبه في رئاسة مجلس الوزراء - ومنذ ذلك الحين أصبح وظلَّ أقربَ الناس إلى قلب وعقل النحاس باشا. وحين كلفته الحكومة بإجراء المفاوضات مع إنجلترا عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ قرأ ما يتعلق بالقضية المصرية من وثائق رسمية ومحاضر ومقابلات ساعده في إتقان مهمته أن دراسته في مصر كانت قانونية وأن دراسته العليا في باريس كانت قانونية - سياسية، فضلاً عن سبق اشتغاله بالصحافة فترة قصيرة وبالمحاماة فترة أطول - ومن ثم فإن دراسته وتجاربه كانت تؤهله لقيادة فريق التفاوض بمهارة لانتزاع حقوق مصر من المستعمر البريطاني.

لذلك فقد كان من أشد المتحمسين والمنادين والعاملين على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ بشأن الإدارة المشتركة للسودان - لما كان يؤمن به من أسباب - فقد كان يرى أن القوات البريطانية قد تجاوزت العدد المنصوص عليه في الاتفاقية وسيطرت على منطقة القناة بالكامل إلى حدٍّ فصلِه عن سائر أراضي مصر ووضعته تحت الحكم العسكري ومنعت رجال الجمارك وخفر

السواحل وحتى القضاة المصريين من أداء عملهم ومارست كل أنواع الاضطهاد والحصار ضد المواطنين - أما اتفاقيتا ١٨٩٩ بشأن السودان، فمصر كانت قد أرغمت على توقيعهما في ظل ظروف غير مواتية، وفي ظل تأكيد بريطاني بأنهم يعملون في السودان باسم مصر ولصالح مصر والسودان بينما هم في الواقع كانوا يعملون للوقيعة بين الشعبين بتنفير السودانيين من المصريين بهدف فصل جنوب الوادي عن شماله - وقد تأكد كل ذلك عام ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر من السودان وتمادوا بتهديد حصولها على حصتها من مياه النيل، وفي عهده أصدرت وزارة الخارجية كتابًا أخضر ضم كل تفاصيل المفاوضات وأسرارها.

وإذا كان عداؤه لبريطانيا دافعه أنها كانت سلطة الاحتلال الوطني، فإنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفها مفاوضًا ومتحدثًا باسم مصر في الأمم المتحدة ويصفها بقوله: «بقدر ما أحببت الولايات المتحدة في سنواتٍ مبكرة بقدر ما كرهتها بعد ذلك - لقد كانت في نظري المثل الأعلى للحرية والأحرار فأصبحت بالاستسلام المخجل والمشين للصهيونية

والصهاينة مثلاً للشر وللأشرار، وهي لا تُذكر اليوم إلا مقرونة بحماقة القوة وبالعدوان على الشعوب الصغيرة وبجرائم المخابرات المركزية وفضيحة وُترجيت وإيران جيت وقوات التدخل السريع وسيل العتاد الحربي لإسرائيل - فأمريكا لم تعد حلم العالم في الحرية بعد ما أصبحت نموذجًا للشر والقبح» حقيقة ما أقرب الأمس باليوم!!.

أما بالنسبة للشيوعية فمن منطلق كراهيته للدكتاتورية والقهر كان يرى أن الدول التي كانت تدور في فلك «الاتحاد السوفيتي» دولٌ مقهورة محتلة تُحكم حكمًا شموليًا، وأن التبعية لأي قوة كبرى لا تعود إلا بالضرر والخسران على الدولة الصغيرة النامية التابعة لأي قوة كبرى.

وجهه العربي وقوميته الفياضة كانت تغلب على اتجاهاته وميوله الشخصية والنفسية والمهنية - فأقام أوثق العلاقات الشخصية بغالبية زعماء العرب الذين كانوا ينظرون إليه ويتعاملون معه بالإكبار والإعزاز والإجلال.

في لبنان بشارة الخوري ورياض الصلح، ويذكر أنه عندما كان وزيرًا للخارجية بلغه نبأ اعتقالهما بواسطة السلطات الفرنسية

فاستدعى سفير فرنسا بالقاهرة، وأنذره أنه خلال ٤٨ ساعة إذا لم يفرج عنهما فسوف يتم مصادرة أملاك الفرنسيين بمصر ويعامل فرنسا معاملة العدوّ، وقبل انقضاء المهلة كان قد تم الإفراج عنهما وعن سائر المعتقلين، فعادوا إلى كفاحهم ضد فرنسا.

وفي السعودية الملك فيصل الذي توطدت علاقته به من خلال ترددهما على الأمم المتحدة للدفاع عن قضية بلديهما - فكسب محبته واحترامه وتقديره - وبلغ من فرط إعزازه له أن تدخل لدى رئيس الجمهورية المصرية لتخفيف الحكم عنه عندما قبض عليه وحوكم أمام محكمة عسكرية.

وفي تونس الحبيب بورقيبة الذي بلغ من فرط عرفانه بفضل محمد صلاح الدين عليه كمناضل وطني وعلى تونس وهي تكافح الاستعمار أن فتح له أبواب تونس ليقيم فيها بل وفي قصره الشخصي، وذلك عندما ترك مصر بعد محاكمته، وهناك توفيت زوجته ورفيقة كفاحه ودفنت في تونس «ثم نقل رفاتها إلى مصر وهو عائد إليها» وباسمه يسمّى واحد من أكبر شوارع تونس العاصمة.

وفي المغرب دعم كل العناصر الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي وعزز كل مساعيهم للاستقلال.

وفي سوريا التي كانت تعاني آنذاك من كثرة وتعدد الانقلابات العسكرية وبالتالي تغيير الحكام - اكتسب احترامهم جميعًا - وثقتهم - لأنه حرص على عدم التورط - ولا توريط مصر - في شئونهم الداخلية.

وفي العراق استطاع أن يوجه حكومتها برئاسة نوري السعيد لدعم قضايا مصر في المحافل الدولية وأن يبعدها عن التورط في المشاكل السورية.

أما الجامعة العربية فقد كان من أشد المتحمسين لها، وشارك في وضع أسس ميثاقها - ودافع عن أمينها العام عبد الرحمن عزام باشا الذي كان يريد النحاس باشا إقصاءه عن منصبه مما كاد يؤدي إلى مواجهة بين محمد صلاح الدين وزعيمه ورائده من منطلق إيمانه بالمبدأ وبما كان يؤديه عبد الرحمن عزام لصالح الأمة العربية. كان يرى - رَحِمَه الله - «أن الأمة العربية مثخَنة بجراحها لأنها بعيدة عن مصر ولا يراء لها إلا بالعودة لمصر» لذلك فقد كان يؤمن بأن «حرب أكتوبر ما حدثت إلا بالتضامن العربي الذي كان لُحمته وسداه هي مصر ومعها سوريا والسعودية والكويت والعراق والقوات الفلسطينية ثم ليبيا والجزائر والأردن والسودان - الكل

ساهم بشكل أو بآخر، فحدثت الحرب التي كانت مفخرة للعرب وللتاريخ العربي الحديث» أما عن مفاوضات الحل السلمي مع إسرائيل فقد قال: «المفاوضات ما هي إلا انعكاسات لتوازن القوى بين طرفي الصراع أو التفاوض، وما هي إلا عملية مقايضة أن تعطي وأن تأخذ، فماذا بقي لنا لنعطيه؟ وماذا نملك من أوراق التفاوض وقد أصبحت القضية في أيدي القوى الكبرى وهي قوى لا تعرف إلا الأقوياء – فالحقُّ لديها هو حق القوي» ومرة أخرى ما أشبه اليوم بالأمس.

وبقدر ما تثيره وطنيته وعروبته وثاقب بصيرته من إعجاب، تثيره صفاته الشخصية، فقد كان معروفًا بالأخلاق الرفيعة والصوت الخفيض والنبرات الصادقة والابتسامة الحية وتواضع الكرام، وكان أهم ما يميزه هدوءه النفسي والشخصي الفطري – كان يؤمن بالمبادئ ويقف وراءها بشجاعة، فرغم محبته الشديدة وتقديره وإجلاله للنحاس باشا فقد كان يعارضه كثيرًا فيما يبديه من الآراء والقرارات التي كان لا يوافق عليها، ومنها مثلاً رغبة النحاس باشا في إخراج عبد الرحمن باشا من الجامعة العربية وإخراج الدكتور عبد الرازق السنهوري من رئاسة مجلس الدولة

ونجح في إقناع النحاس باشا بتغيير موقفيه.

أطلقت عليه الصحافة المصرية حينئذ اسم «السياسي الصامت» بسبب حرصه الشديد على عدم الإسراف في الإدلاء بالتصريحات، كما أطلق عليه اسم «السياسي المبتسم» لأنه كان دائمًا يخاطب محدِّثيه والابتسامةُ الرقيقة لا تفارق شفتيه».

كان متفرغًا بكليته وبطاقاته وعقله ووجدانه لقضايا وطنه — دافعًا الثمن خصمًا من حصته ومن الوقت الذي كان من حق أسرته، لذلك فقد يكون غريبًا أن نجد أن هذا الرجل المجاهد الجادَّ المثقَل بأعباء الوطن، الشديد الالتزام، الدبلوماسي البارع والمفاوض القدير، نجده أيضًا شاعرًا رقيقًا ومحبًا ومشجعًا للفن خاصة فن التمثيل، إلى الحد الذي دفعه للنجاح في إقناع رئيس الوزراء بإعادة فتح معهد التمثيل «الذي كان قد أنشئ عام ١٩٣١ وأغلقه وزير المعارف الذي كان يستنكر وجود معهد لتعليم الشبان والشابات فن التمثيل».

مرجع ذلك أنه في صباه كان يهوي التمثيل وكوَّن مع رفيقَيِ صباه محمود تيمور وزكي طليمات فرقة للتمثيل كان مقرها بيت «التيمورية» في درب سعادة في باب الخلق، لذلك كان من أقرب

أصدقائه المقرَّبين يوسف بك وهبي وزكي طليمات ومحمد عبد الوهاب.

حوكم في أعقاب العدوان الثلاثي أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء الدجوي – مثلما عمل الملك فاروق من قبل على اضطهاده واستبعاده من الحكومة والحكم، فقد كان دائمًا صاحب مبدأ وقضية في أي عصر ومع أي حاكم، يؤمن بالحرية والديمقراطية لذلك؛ فقد كان يقول:

إنه لا بد للدولة من مؤسسات دستورية وقوانين وقضاة لا يخضعون لسلطان الحكام، وحاولت طيلة حياتي السياسية أن أعمل في إطار الفكر الحر والدستور وقدسية القانون.

وظل هذا المجاهد الدبلوماسي الوطني القومي العربي ذو المبدأ والاقتدار والشجاعة على مبادئه وشموخه إلى أن وافته المنية يوم ٨ فبراير ١٩٩١ عن ٨٩ عامًا.

وإني لا أجد قولاً مناسبًا أنقشه على قبره ليكون معبرًا عن مكنون فؤاد هذا المجاهد الوطني سوى بيت شعر من نظمه:

مصر هي الحياة بأسرها لو تعلمون

وطني أتيه بمجدِه وبحبه الغالي أدين

9

محمد عبد الخالق حسونة

أنشئت وزارة الخارجية في ١٥ مارس ١٩٢٢، وعلى هذا فإنه في ١٥ مارس القادم ٢٠٠٨ يكون قد مضى سبعة وثمانون عامًا من عمر هذا الجهاز العريق، خلالها بذل أبناؤه الجهد والعمر، بل والنفس لتظل مصرنا عزيزة كريمة مصانة، وأبناؤها في الداخل والخارج مرفوعي الهامات يشعرون بالفخار لكل ما حققته وتحققه وزارة الخارجية.

خلال هذه السنوات السبعة وثمانين تراكمت خبراتٌ وتحققت إنجازاتٌ على أيدي أبناء خارجيتنا، ترك غالبيتهم فيها بصماتهم، وتركت عليه جميعًا بصماتها، فجعلت منهم نماذج بشرية فريدة بمكوِّناتهم العقلية والشخصية وبتجاربهم وخبراتهم المكتسبة من أركان الأرض الأربعة، بكل ما فيها من لغات وثقافات ومكونات وخصوصيات.

واحد من أشهر أبناء وزارة الخارجية وأبرزهم هو السيد/ محمد

عبد الخالق حسونة الذي التحق للعمل بالسلك الدبلوماسي المصري منذ نشأة وزارة الخارجية سنة ١٩٢٢ (وإثر إعلان استقلال مصر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢).

نقلّب في أوراقه في محاولةٍ لاستخلاص ما احتوته من ثراءٍ في الخبرة والتجربة لتكون دروسًا مستفادَة وقدوة تحتذى وتواصلاً بين رائد مِن أبرز رواد الدبلوماسية المصرية وبين الأجيال من الدبلوماسيين.

بداية إعداد كوادر الدبلوماسيين:

رأت وزارة الخارجية وقتئذ (سنة ١٩٢٢) أن يبدأ عهد بإيفاد الفوج الأول من دبلوماسييها الشبان إلى أوروبا للدراسة والتخصص في أشهر معاهدها العملية فأوفدت خمسةً منهم إلى فرنسا هم: ممدوح مرسي - إسماعيل ثروت - وجيه رستم - نصيف رزق الله - جورج قطاوي.

كما أوفدت ثلاثةً آخرين إلى إنجلترا - هم كامل عبد الرحيم (وكان بعد ذلك واحدًا من أشهر سفرائنا في واشنطن)، عبد المنعم رياض - محمد عبد الخالق حسونة الذي تخصص في الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة كامبريدج.

وحيث إن الدبلوماسية الفرنسية كانت آنذاك – هي الدبلوماسية الرائدة دوليًا، فضلاً عن أن اللغة الفرنسية كانت اللغة الأكثر استخدامًا في الأوساط الدبلوماسية، فقد أنشئت وزارة الخارجية المصرية على نسق وزارة الخارجية الفرنسية.

ومن ثم فقد بدأت وزارة الخارجية بسبع إدارات فقط هي: مكتب وزير الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، إدارة الشئون الإدارية، إدارة المراسم، الإدارة القانونية، إدارة الشئون المالية والمستخدمين، وإدارات المحفوظات.

أما عن ناحية التمثيل الدبلوماسي الخارجي فقد بدأ عام ١٩٢٣ بإنشاء أربع بعثات دبلوماسية في العواصم الغربية التالية:

لندن – حيث تم تعيين عبد العزيز عزت (عين بعد ذلك وزيرًا للخارجية).

باريس – وعُين بها محمود فخري (وكان زوجًا لابنه الملك فؤاد).

روما – وعُين بها أحمد زيوار (أصبح رئيسًا للوزارة فيما بعد).

واشنطن – وعُين بها سيف الله يسري (زوج الأميرة زينب).

وبعد بضع سنوات زاد تمثيلنا الدبلوماسي ليشمل كلاً من

برلين، بروكسل، أثينا، أنقره، وطهران.

ولم يكن لنا تمثيل، فيما يُسمًّى بدول العالم الثالث، حيث إن أغلبها كان ما زال تحت الاحتلال أو التبعية للدول الكبرى – فضلاً عن أن تمثيلنا الخارجي كان في شكل «مفوَّضيات» (الدول الكبرى فقط هي التي كان لديها سفارات) ويرأس جميع هذه المفوضيات رؤساء بعثات بدرجة «وزراء مفوضين» ولم تنشأ درجة سفير إلا بعد عام ١٩٣٦ عقب توقيع مصر لمعاهدة الصداقة مع بريطانيا. وكان أول سفير لنا في الخارج هو حافظ باشا عفيفي سفيرنا في لندن.

مسيرة دبلوماسي عريق:

في الفترة ما بين ١٩٢٦ و١٩٣٢ عمل عبد الخالق حسونة في عدد من السفارات المصرية الناشئة في كل من برلين وبراج وبروكسل وروما، وهو ما أتاح له أن يلتقي في ألمانيا (المكبلة آنذاك بقيود ما بعد الحرب العالمية الأولى) بالمارشال هندنبورج رئيس الدولة. والرئيس التشيكي مازاريك والملك فيكتور عمانويل (الذي بقى على عرش إيطاليا حتى مجيء موسوليني حيث تم نفيه بمصر).

ولدى عودته من الخارج عام ١٩٣٢ اختاره عبد الفتاح باشا

يحيى وزير الخارجية آنذاك مديرًا لإدارة الشئون السياسية والتجارية (التي كانت أهم إدارات وزارة الخارجية) وذلك حتى عام ١٩٣٨ حيث تولى منصب (سكرتير عام وزارة الخارجية) (وهو منصب تم إلغاؤه بعد ذلك).

وخلال هذه الفترة كانت قضية «الاستقلال» للتخلص من الاحتلال البريطاني لمصر هي القضية التي التفَّ حولها كل المصريين (مسلمين وأقباطًا - فقراء وأثرياء - موظفين وعمالاً وطلبة - رجالاً ونساءً وأطفالاً .. إلخ) وفي طليعة هؤلاء جميعًا كان رجال وزارة الخارجية الذين قادوا التفاوض مع بريطانيا إلى أن تم توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال مصر مقابل تمتعها فيها بمركز قانوني وسياسي متميز، وهو ما دفع مصر لمواصلة الكفاح لإعادة النظر في هذه المعاهدة، وقد سار على التوازي من هذا السعي اتجاه مصر للانضمام لعصبة الأمم، وذلك عقب توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ ومرة أخرى قام أبناء الخارجية بتصدر هذا المسعى، فتوجه إلى جنيف وفدٌ مصري برئاسة وزير الخارجية واصف بطرس غالي وعضوية عبد الخالق باشا حسونة وعبد الحميد بدوي رئيس قضايا الحكومة والمستشار القانوني

لوزارة الخارجية آنذاك (وهو والد السفير/ عبد الحليم بدوي وهو الذي أصبح فيما بعد قاضيًا شهيرًا بمحكمة العدل الدولية بلاهاي).

ونجح أبناء الخارجية وانضمت مصر إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧ حيث عُيِّن علي باشا الشمسي أول مندوب لنا لدى عصبة الأمم، مرة أخرى يواصل أبناء الخارجية كفاحهم لإلغاء الامتيازات الأجنبية بموجب معاهدة مونترو الموقعة عام ١٩٣٧ والتي بها استردت مصر سيادتها في مواجهة الأجانب واستعادت حقوقها التشريعية والقضائية.

وفي عام ١٩٤٠ رُشح عبد الخالق باشا حسونة سفيرًا في واشنطن، ووافق الرئيس الأمريكي روزفلت على هذا الترشيح، إلا أن علي باشا ماهر رئيس الوزراء آنذاك اختاره ليكون أول وكيل لوزارة الشئون الاجتماعية التي أنشئت في هذا العام كنواة للخدمة الاجتماعية وأداةً لتنمية دور الشباب والرياضة، في عام ١٩٤٢ قرر مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء تعيينه محافظًا للإسكندرية التي قضى بها ستة أعوام، بعدها عام ١٩٤٨ عاود الانضمام إلى إخوانه وزملاء كفاحه بوزارة الخارجية حيث عُيِّن وكيلاً لها في أعقاب

حرب فلسطين، ومن ثم فقد تمكن من موقعه هذا من متابعة تطورات القضية بالأمم المتحدة وجهود وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت (الذي اغتاله متطرفون إسرائيليون بسبب اتجاهاته الموالية للحق العربي الفلسطيني)، وفي نفس الوقت رأس لجنة إعداد مشروع اتفاقية الدفاع المشترك بين جامعة الدول العربية.

وفي عام ١٩٤٩ عُين وزيرًا للشئون الاجتماعية في وزارة حسين باشا سري، ثم وزيرا للمعارف عام ١٩٥٢ في وزارة علي ماهر، ثم وزيرًا للخارجية في وزارتين شكلهما أحمد نجيب الهلالي باشا قبل أيام من ثورة ١٩٥٢، متوجًا بذلك خدمته – بل كفاحه – في وزارة الخارجية مع سائر أبنائها.

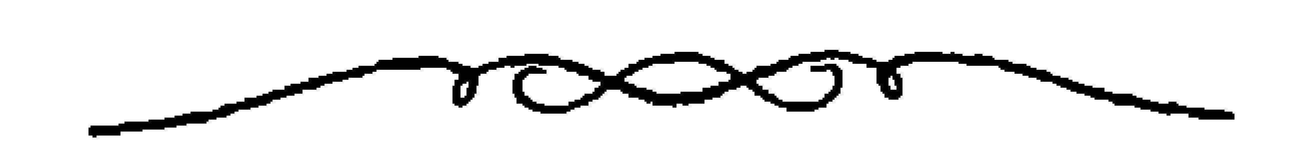
إلا أن الأمة العربية وجدت فيه خير من يتولى تمثيلَها ورعايةَ شئونها – فتم انتخابه أمينًا عامًا للجامعة العربية – وظل بها مكافحًا وحاميًا لمصالح الأمة العربية إلى أن سلّم الراية لعَلَمٍ آخَر من أعلام الدبلوماسية المصرية – السفير/ محمود رياض.

عبد الخالق باشا حسونة شاهدًا على كفاح الدبلوماسية المصرية:

بعد هذه المرحلة الثرية المشرِّفة لِعَلَم من أعلام الدبلوماسية المصرية، أدلى بشهادته على هذا العصر معلنًا إيمانه من واقع هذه التجربة العريضة، «أن الدبلوماسية المصرية من أكثر الدبلوماسيات قدرةً ونشاطًا وإنجازًا، ولعل ذلك راجع إلى أنها تمثل مدرسة عريقة لها أصولها ومفاهيمها وأعرافها وتقاليدها، وتخرَّج فيها أبناءٌ أكفاءٌ مدرَّبون ومتخصصون في شتى المجالات، ولنتذكر أن بوزارة الخارجية جذورًا تاريخية ترجع إلى أقدم العصور، فقد عرفت مصر الفرعونية تنظيمًا راقيًا للعلاقات الخارجية منذ أكثر من خمسة آلاف عام، وعرفت مصر الإسلامية ما يسمى «بديوان الرسائل»، ثم عرفت في عهد محمد علي باشا «ديوان الأمور الأفرنكية»، وفي عهد الخديوي إسماعيل أنشئت مؤسسة للشئون الخارجية أطلق عليها اسم «نظارة الخارجية»، وفي عصرنا هذا يشهد التاريخ بأن الدبلوماسية المصرية قد سبقت في نشأتها أغلب دبلوماسيات دول العالم المسمى بالثالث، وأنه كان لها دائمًا دورٌ رائد ومؤثر في أنشطة المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية، فكانت من أوائل دول

العالم المسمى بالثالث المنضمة لعصبة الأمم، كما شاركت في إنشاء الأمم المتحدة ووضع ميثاقها، وكانت عضوًا مؤسسًا بارزًا في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة عدم الانحياز – وكان طبيعيًا في ضوء ما بلغته دبلوماسيتنا من مكانه دولية مرموقة أن يستعين بها كثيرٌ من الدول الناشئة للمساعدة في خلق هياكلها الدبلوماسية وتدريب كوادرها، بل لتمثيلها والتحدث باسمها في المراحل الأولى لاستقلالها مثلما فعلت الكويت وقطر وسلطنة عمان. إن النظرة التاريخية للقضايا والمواقف الوطنية تؤكد لنا أن الدبلوماسية المصرية قد تأصلت ونمت وتطورت من خلال تجارب مصر العديدة وكفاحها الطويل المتصل من أجل قضايا الاستقلال والتحرير والتنمية.

من خلال رحلة ذلك الدبلوماسي تضيء وزارة الخارجية بنور كفاح وكفاءة وإخلاص واقتدار أبنائها؛ ليستمر التواصل وتزداد الخبرة والتجربة ثراء وعمقًا.



11 & 10

د. محمود عزمي وعمر لطفي

شهيدان على منصة الأمم المتحدة

منذ بداية عضوية مصر لمنظمة الأمم المتحدة وللآن كانت رئاسة وفد مصر لدى الأمم المتحدة، دائمًا، تسند إلى واحد من أبرز أبناء مصر علمًا وكفاءةً وشهرة، يتم اختياره بعناية فائقة لهذا المنصب الذي كان ولا زال يعتبر واحدًا من أخطر وأهم مناصب السلك الدبلوماسي ومن أكثرها حساسيةً وتطلبًا للكفاءة المتميزة والتفاني وسعة الأفق والعلم والثقافة، حتى إن الكثرة منهم غالبًا ما كان يتم تعيينهم بعد ذلك وزراء للخارجية – وتاريخنا في ذلك طويل – «من أبرزهم محمود رياض والدكتور محمد حسن الزيات وإسماعيل فهمي رحمهم الله – وأطال الله في عمر أستاذنا الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الذي بعد أن أدى واجبه وزيرًا للخارجية أصبح أمينًا عامًا للجامعة العربية، جميعهم تركوا بصماتهم الواضحة على سياستنا الخارجية وفي قضايانا القومية وأحدثوا فيها تأثيرات عميقة

وفاعلة وباقية.

اثنان من أبرز رؤساء وفدنا الدائم لدى الأمم المتحدة تم تعيينهما على التوالي عقب قيام ثورة يوليو مباشرة، الأول كان الدكتور محمود عزمي الذي عينه الرئيس جمال عبد الناصر في أوائل سنة ١٩٥٢ كأول مندوب لمصر لدى الأمم المتحدة بعد قيام الثورة بعدة أشهر – وخلفه مباشرةً السفير عمر لطفي في نوفمبر ١٩٥٤.

نتناولهما معًا هنا لاشتراكهما في عدة سمات وحّدت بين سيرتهما:

١) فكلاهما بدأ حياته ممتهنًا لعملٍ آخر غير الدبلوماسية – ومنه انتقل للعمل مباشرةً مندوبًا لمصر لدى الأمم المتحدة.

٢) وكلاهما كانا من أبرز ممثلي مصر لدى المنظمة الدولية.

٣) وكلاهما وافتهما المنية أثناء عملهما بالأمم المتحدة – وفي داخل مبنى الأمم المتحدة.

٤) وكلاهما ماتا نتيجة أزمة قلبية.

٥) وكلاهما تعاقبا في رئاسة وفد مصر لدى المنظمة «محمود عزمي – ثم عمر لطفي».

الدكتور محمود عزمي:

بدأ حياته مشرفًا على قسم السياسة الخارجية بجريدة الأهرام التي كان يرأس تحريرها الأستاذ/ أحمد الصاوي محمد، وذلك عندما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

ويروي الصديق الصحفي الكاتب الكبير الأستاذ/ جميل عارف كيف تم تعيين الدكتور/ محمود عزمي مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة – فيقول إن الدكتور/ محمود عزمي كتب مقالاً بدون توقيع نشر في الأهرام آنذاك طالب فيه الحكومة المصرية بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها – وقد قامت الدنيا ولم تقعد؛ فالولايات المتحدة التي كانت تؤيد وتدعم الصين الوطنية «تايوان» اعتبرت أن هذا المقال كان تمهيدًا من حكومة الثورة المصرية لاعتراف مصر بالصين الشعبية، ومن ثم قد بدأ السفير الأمريكي الجديد – وكان آنذاك هنري بايرود – في تحركه لمعرفة اسم الكاتب ثم ممارسة الضغط لوقف هذا الاتجاه – ومن ناحية أخرى كان الصاغ/ صلاح سالم وزيرًا للإرشاد القومي وعضوًا بارزًا بمجلس قيادة الثورة قد اعتبر هذا المقال خروجًا بل تعارضًا مع سياسة الحكومة المصرية – وبدأ هو الآخر في البحث

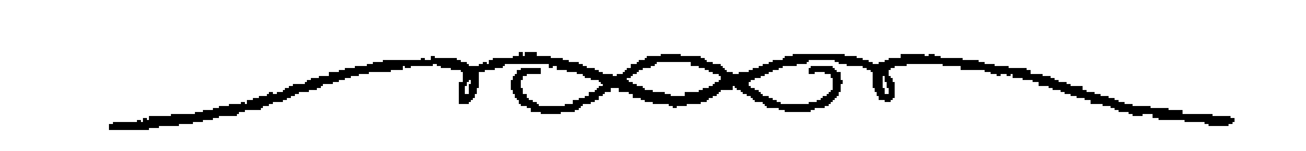
عن كاتب المقال - وبالمصادفة كان كاتب المقال الدكتور/ محمود عزمي معتكفًا في مكتب كان يستأجره في ٢٦ يوليو ليكتب فيه مقالاته بعيدًا عن مقاطعات زوار مكتبه في جريدة الأهرام، ولذلك فلم يتم العثور عليه إلا بواسطة صديق حميم له هو الأستاذ/ سامي حكيم محرر الشؤون العربية بالأهرام الذي أبلغه بالأزمة وبالمشكلة التي حدثت، فتوجه على الفور إلى جريدة الأهرام حيث مُنع من الدخول، فاشتبك في حديث تليفوني معه رئيس التحرير الأستاذ الصاوي على أثره عاد إلى منزله بالزمالك ليجد أحد ضباط البوليس الحربي يطلب منه مرافقته لمجلس قيادة الثورة لمقابله البكباشي جمال عبد الناصر، وهناك استقبله جمال عبد الناصر بترحاب شديد، ثم جلس يسمع منه رأيه واقتراحه قيام مصر بالاعتراف بالصين الشعبية على أساس عدم معقولية اعتراف مصر باثني عشر مليونًا من الصينيين يعيشون في جزيرة تايوان بينما لا تعترف بأكثر من ثمانمائة مليون صيني (آنذاك ١٩٥٣) هم سكان الصين الشعبية. وبعد حديث استمر بينهما عدة ساعات شرح فيه الدكتور عزمي آراءه في السياسة الدولية - عاد في اليوم التالي ليجد أن مجلس قيادة الثورة كان قد اتخذ قرارًا بتعيينه مندوبًا دائمًا

لمصر في الأمم المتحدة بدرجة سفير، وقد ثبت صحة اقتناع جمال عبد الناصر بقدرات الدكتور محمود عزمي – وبإمكانياته وعقليته السياسية الدولية؛ إذ إن الدكتور عزمي – كرئيس لوفد مصر لدى الأمم المتحدة – تألق في عمله وعلاقاته بالمنظمة الدولية حتى إنه اختير فيها رئيسًا للجنة حقوق الإنسان.

ولكن القدر لم يمهله؛ إذ أنه أثناء قيامه بإلقاء خطاب في مجلس الأمن سقطت رأسه على المنصة أمامه وفارق الحياة متأثرًا بأزمة قلبية داهمته فجأة وسلبت مصرَ واحدًا من أكفأ مقاتليها بالدبلوماسية.

عمر لطفي:

ما إن سقط الفارس محمود عزمي حتى حمل الراية بعده الفارس التالي – عمر لطفي – الذي ولد سنة ١٩٠٨ وتخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٣٠ والتحق بعد تخرجه مباشرة بوزارة العدل، وفي عام ١٩٤٤ عُيِّن قاضيًا، وفي عام ١٩٤٩ اختير مستشارًا قانونيًا للوفد المصري لدى الأمم المتحدة.



12

إبراهيم باشا فرج مسيحة

رمز الوحدة الوطنية

آمنَ أن «الله محبة» فعاش تسعين عامًا من المحبة هي عمره الذي ارتوى منه تراب الوطن – وهي أيضًا تاريخ ظهره بكل ما فيه من مجد الوزارة ومعاناة السجن.

عاش قرابة نصف قرن من الزمان مكتويًا بلهيب المعارك السياسية الوطنية في حب مصر – ومن عشقه لمصر والسودان لإيمانه بوحدتهما – لذلك كان أفضلَ تجسيد لشخصية المصري – لأنه كان فلاحًا من أمة الفلاحين، كما كان تلميذًا نجيبًا بمدرسة سعد زغلول ومصطفى النحاس، وعاش في مدرستهما السياسية الوطنية حيث تلقى مبادئ الوطنية منذ صغره على أيديهما – كما كان أفضلَ تجسيد لكل مبادئ الليبرالية التي كان يؤمن بها، كذلك أفضل تجسيد للوحدة الوطنية إذ آمن بأن مصر هي كل المصريين وأن الدين للديّان والوطن للجميع، ومثلما عاش رمزًا للوحدة

الوطنية مات مثبتًا لها، فعندما توفي تحولت جنازته إلى ملحمة وطنية جمعت كل طوائف الأمة من مسلمين وأقباط – فقد رأس قدّاس الصلاة على روحه البابا شنودة وشارك في جنازته الشيخ/ محمد متولي الشعراوي.

هو إبراهيم باشا مسيحة، ولد في ٢٤ يناير سنة ١٩٠٣ بسمنود (محافظة الغربية) من أسرة متوسطة، ولأب يعمل بالزراعة أنجب ستة أبناء كان إبراهيم فرج أكبرهم، وقد توفوا جميعًا قبل وفاته.

في عام ١٩٣٣ تزوج من السيدة/ كوكب عبد الملك، وأنجب منها ابنةً واحدة أسماها إيزيس.

درس بمدرسة رأس التين التي حصل على شهادة البكالوريا منها سنة ١٩٢٠، بعدها التحق بمدرسة الحقوق الملكية (كلية الحقوق جامعة القاهرة) – وكعادة أهل الريف عندما «يتغرب» ابنهم بالسفر للقاهرة لاستكمال دراسته كان يجب أن يعهد به إلى من يوثق به ليرعاه ويكون في وصايته وتحت إشرافه طوال دراسته، فكان أن عُهد إلى واحد من أبناء بلدته سَمنُّود – وكان هذا الوصي هو مصطفى النحاس (باشا) – أي ظل قرابة ستين عامًا ابنًا مطيعًا وتلميذًا ملتزمًا ورفيقًا مخلصًا لمصطفى النحاس باشا – وكانت هذه

الرفقة وما تلقاه خلالها من مبادئ وقيم في مدرسة النحاس باشا هي التي جعلت منه ما كان عليه من إنسان وسياسي ووطني ومناضل، زاد من صقله أنه وضعه زعيم الأمة سعد زغلول باشا مثلاً أعلى يحتذى.

ومنذ ذلك التاريخ (١٩٢٠) وحتى وفاة مصطفى النحاس باشا ظل إبراهيم فرج ملازمًا له طوال الوقت - فعقب تخرجه في كلية الحقوق عمل محاميًا بمكتب النحاس باشا (بشارع المدابغ - حاليًا شارع شريف) من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧ - وفي سنة ١٩٢٨ عقب وفاة «زعيم الأمة» سعد باشا زغلول تولى النحاس باشا وزارته الأولى فاختاره سكرتيرًا برلمانيًا له - وبعد سقوط وزارة النحاس الأولى انتقل إبراهيم فرج للعمل وكيلاً للنائب العام (ولكنه استمر ملازمًا للنحاس باشا)، إلا أنه فُصل من عمله لاتهامه بالاشتغال بالسياسة، فأسند إليه النحاس منصب مدير إدارة التشريع بوزارة الداخلية، ولكنه مرة أخرى فُصل، فعاد للعمل قاضيًا سنة ١٩٣٥، ولكن عاد إلى مهمة التدريس بكلية الشرطة - ثم سنة ١٩٣٦ عينه مديرًا للتفتيش بالإدارة - بعدها تم تعيينه وزيرًا لوزارة جديدة سميت آنذاك وزارة الشئون البلدية والقروية (تعادل الآن

وزارة الحكم المحلي) كما أسند إليه وزارة الشئون المصرية السودانية.

وفي وزارة الوفد (سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٢) وخلال تولي الدكتور محمد صلاح الدين باشا – وزارة الخارجية كان إبراهيم باشا فرج يتولى عنه شئون الوزارة خلال الستة أشهر التي كان يغيبها عن القاهرة.

موقفه من الوحدة الوطنية:

كان موقفه من الوحدة الوطنية أو من قضية الأقلية والأغلبية يتسم بالطرح العقلاني والموضوعية وسعة الأفق – ففي توفيقه بين الدين وعمله السياسي قال «إني أتبع بكل إيمان المبدأ الذي أعلنه السيد المسيح «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» فالدين يجب أن ينفصل عن الحكم لأن الدين يعني الطهر والصدق والأمانة في العمل بالحياة الدنيا فليس هناك تعارض بين الدين والسياسة وليس هناك امتزاج بينهما؛ فكلٌ في مجاله وفي ميدانه، وهذا هو التفسير الحقيقي للعلمانية التي يخطئون في شرحها وتفسيرها فهي ليست إلحادًا أو كفرًا».

آمن أن مشكلة الوحدة الوطنية مجرد ردود فعل وليست أفعالاً،

وكان يتمنى ألاّ نعتبرها قضية، أن نبحث عن جذورها ونعتبرها أعراضًا لمرض، وأن نعالج هذا المرض أولاً - حيث إن مصر بتاريخها العظيم شعبٌ واحد ووطن واحد ونسيجٌ واحد ومصير واحد «فنحن مصريون قبل الأديان، ومصريون بعد الأديان» وكان يرى أن الحل يكمن في إصلاح التعليم ووسائل الإعلام مع العناية في اختيار خطباء المساجد والكنائس ليكون ذلك كله منظومة واحدة تدعم الوحدة الوطنية - ويجيء في أحد أحاديثه «قلت لبعض الأقباط أنه قاض كاثوليكي حيث الأغلبية بروتستانتيية وإنه في مصر كان محرّمًا تعيين قاض شافعي، ولكن الأمر يختلف الآن عندما تعصف بالبلاد رياح الغوغائية الفكرية والتطرف الديني بآثاره الوخيمة .. فلا بد هنا من وقفة رافضة ومنبهة؛ لأن مصر كلها تكون في هذا الوقت في خطر».

أما مواقفه السياسية والمبدئية: فإن ثمة لحظات أساسية تصنع الإنسان بقدر ما يصنعها، لحظات يمنح فيها الإنسان من ذات نفسه فتمنحه شرف الموقف الذي اتخذه، وفي حياة إبراهيم باشا فرج أكثر من موقف: فقد بدأت علاقته بالسياسة منذ سنة ١٩١٩ بمدينة سمنود وكان عمره آنذاك خمسة عشر عامًا تقريبًا - حين خرج مع

الشعب في مظاهرة للإعراب عن معاناته أثناء الحرب، فقام ضابط النقطة بإطلاق النار عليها فانطلق المتظاهرون نحو الضابط غير عابئين بالرصاص ومزقوه فكانت هذه أول تجربة بدأت تشكيل وجدانه الوطني - وفي سنة ١٩٣٠ تعرَّض للفصل من عمله كوكيل للنائب العام حيث كان إسماعيل صدقي يجري الانتخابات بالحديد والنار والنائب العام أصدر قرارًا بعدم التحقيق في جرائم الانتخابات، لكن إبراهيم فرج تدخَّل بناءً على شكوى مقدَّمة إليه وقام بتفتيش السجن في المنيا وأثبت حالات تعذيب متهمين وسجنهم بدون إذن من النيابة، ففُصل من عمله بحجة اشتغاله بالسياسة. وعقب قيام الثورة وإنشائها لجان التطهير ورغم تحذير الكثيرين له، تصدَّى للدفاع عن مصطفى النحاس باشا وزوجته «زينب هانم الوكيل» وقال في بداية مرافعته «أنتم تحاسبون اليوم مصطفى النحاس وزوجته، وغدًا سيحاسبكم الحاسب الأكبر، فدعونا من التأثر بما يجري اليوم من الأمور السياسية لأننا إزاء رغبة جامحة في تشويه رجل خدم هذا الوطن خدمة سيذكرها التاريخ» وقد حُكم لهما بالبراءة، وبعد شهور قليلة حكم على إبراهيم فرج بالأشغال الشاقة المؤبدة، وفي شرحه لملابسات الحكم عليه أوضح

أن نهرو كان يريد زيارة مصر سنة ١٩٥٣ ولكنه اشترط لحضوره أن يتاح له زيارة النحاس باشا الذي كان صديقًا لوالد نهرو، كما أن نهرو كانت علاقته وثيقة بالنحاس باشا منذ سنة ١٩١٩ وما بعدها، وقد حضر فعلاً واستقبله بالمطار إبراهيم باشا فرج واصطحبه إلى منزل النحاس باشا، ولكنه ما إن غادر القاهرة حتى قبض عليهما وحوكما في سبتمبر ١٩٥٣ وصدر على إبراهيم فرج حكمٌ بالأشغال الشاقة المؤبدة قضى منها ثلاث سنوات فقط أمضى أغلبها في سجن الأجانب - «وقد شهد هذا الوطني الصادق بأنه لم يعامَل خلال فترة سجنه معاملة سيئة».

صفاته الشخصية: هي التي كانت من أبرز المناطق المشعة في سمات هذا الرجل الوطني الصادق، كانت فلسفته في الحياة القناعة واستشعار الرضا بما تجري به الأقدار، وهو ما لازمه في كل مراحل كفاحه الوطني، احتضنه مصطفى النحاس باشا منذ بداية حياته فكان له الوالد والمعلم، كان يصفه بأنه «أبي وأستاذي الجليل»، وتأثر به فكان صلبًا صادقًا، أمينًا، ولم تغرِه المناصب ولم ينفذ الغرور إلى نفسه رغم ما كان فيه من مكانة بحكم ملازمته للنحاس باشا، صادقًا ومع الناس متواضعًا إلى أبعد حدود التواضع – وهب

حياته منذ مطلع فجر هذا القرن من أجل مصر - جانب طريف أثّر في شخصيته كان مبعثه زمالته للكاتب الكبير توفيق الحكيم أثناء عمله وكيلاً للنائب العام حيث كانا يقيمان معًا بنفس البنسيون في ميدان الساعة في طنطا مما جعله يخوض معه تجارب كان أساسها «بخله الظريف» (كما كان يصفه إبراهيم باشا) وكذلك تأثره وإعجابه بقدرة توفيق الحكيم الفريدة والمتميزة على إجراء التحقيقات بأسلوبه الفني الرشيق «ككاتب». إلا أن أكثر ما أثر فيه ودعم في نفسه إيمانًا بالوحدة الوطنية موقف لا ينساه فعندما كان مسجونًا في سجن القناطر حيث كان محتجزًا معهم سجناء من الإخوان المسلمين فوجئ بأحدهم، وكان الشتاء قارص البرودة، ينادي عليه باسمه ويلقي إليه: «ببلوفر» صوف ليدفئه، آمن بحكمة الفيلسوف اليوناني زينون «إن الله خلقنا بأذنين اثنين ولسان واحد حتى يعلِّمنا أن نسمع أكثر مما نتكلم» لذلك كان دائمًا هادئًا وقورًا، إن تكلم فهو يجعلك تصمت حتى تسمعه وحين تسمعه تحبه. بسبب نظام حياته، وأسلوب معاشه، وترتيب أفكاره.

إبراهيم فرج ووزراء الخارجية:

استوزر عام ١٩٥٠ في حكومة الوفد حيث كان الدكتور/ محمد صلاح الدين باشا وزيرًا للخارجية كان إبراهيم فرج باشا يتولى عنه شئون الوزارة خلال الستة أشهر التي كان يغيبها عن القاهرة – وفي تلك الفترة كان عضوًا باللجنة التي كانت مشكّلة من فؤاد باشا سراج الدين وإبراهيم باشا فرج ومحمد صلاح الدين باشا. أما اللجنة البريطانية فكانت برئاسة السفير البريطاني ومعه مجموعة من السياسيين البريطانيين، وقد أجرت اللجنة المصرية جولات من المفاوضات الضارية المعقدة مع ممثلي الإمبراطورية البريطانية الذين كانوا متشبثين بالأظافر بمصر، فراوغوا وماطلوا حتى أوصلوا الوفد المصري إلى حالة اليأس من الوصول إلى حل. وحينئذ قررت اللجنة المصرية أن تقترح إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ردًا على هذه المراوغة، وعُرِضْ هذا الاقتراح على رئيس الوزراء النحاس باشا الذي وافق عليه على الفور، وقد ألغيت المعاهدة فعلاً في ٨ أكتوبر ١٩٥١، وأعقبها حركات الكفاح المسلح في منطقة القناة. وكان إلغاء المعاهدة درة على جبين إبراهيم باشا فرج وسائر أعضاء وفد التفاوض المصري. فقد كان الجانب البريطاني يماطل في الخروج

ويعارض وحدة مصر والسودان كما كان يرى أن هناك صعوبة في أن يتركوا قاعدة فايد بدعوى أن المصريين لا يستطيعون تشغيلها إذا ما قامت الحرب، فاقترح الوفد المصري أن تتحمل مصر مسؤولية تدريب فريق من العسكريين المصريين يثبتون لبريطانيا قدرتهم على تشغيل القاعدة - ثم يتم الجلاء عن القاعدة على فترات تبلغ في مجموعها سنة مقسَّمةً إلى مراحل كل منها ثلاثة أشهر خلالها يخرج فريق بريطاني ويحل محله فريق من المصريين ممن تم تدريبهم - إلا أن البريطانيين ظلوا على إصرارهم على عدم الانسحاب متعللين بذرائع شتى - بينما في واقع الأمر العقبة الحقيقية التي كانت تمنع انسحابهم هي مسألة السودان (وقد وضح ذلك كله فيم بعد في الكتاب الأخضر الذي أصدرته بريطانيا عن هذه المفاوضات).

وفي السودان كان «حزب الاتحاد» يقدِّر الموقف تمام التقدير ويعلن ويؤمن بأن مصر والسودان يربطهما مصير واحد ونيل واحد وحياة مشتركة. لذلك فلم يكن واردًا على الإطلاق في ذهن أعضاء الجانب المصري أي رغبة أو فكر لإجراء استفتاء لتقرير مصير السودان؛ لأن ذلك كان في يقين الجانب المصري يعادل طلب أسيوط أو محافظة الشرقية الاستقلال. لذلك فقد أعلن إبراهيم فرج

باشا أن بريطانيا عندما فرضت هذا الاستفتاء جاءت نتيجته مزيفة وغير حقيقية؛ لأنه كان ينبغي أن يجري على أساس حُرّ بمعنى أن إنجلترا كان عليها أن تتخلى عن وجودها في السودان ويخرج جيشها منه قبل الاستفتاء، وتتولى السودان حكومة انتقالية مؤقتة ثم يتم الاستفتاء تحت رقابة دولية لكي يستبين ولاء مصر للسودان وولاء السودان لمصر بصورة حقيقية بعيدة عن الزيف أو التزوير.

ومما يُذكر له أنه عندما تولى الوزارة كانت الميزانية المخصصة للسودان ستين ألف جنيه فزادها إلى ستمائة ألف جنيه إيمانًا منه بضرورة دعم وحدة شطري الوادي، وكثيرًا ما أعلن أن استقلال مصر بدون السودان أكذوبة، ولطالما كرر مقولة أستاذه ومعلمه النحاس باشا «تُقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر».

أما آراء إبراهيم فرج السياسية فكانت انعكاسًا صادقًا لحسه الوطني المصري، فكان يؤمن بأنه يجب التعامل مع الشعوب وليس مع الأنظمة؛ لأنه اعتبر أن بعض هذه الأنظمة قائمة لا تمثل رأي وإرادة الشعوب.

أما بالنسبة لاتفاقية كامب ديفيد: فكان يعلن أن ما يردده البعض من أنها كانت العقبة التي أعاقت التقارب العربي «مجرد

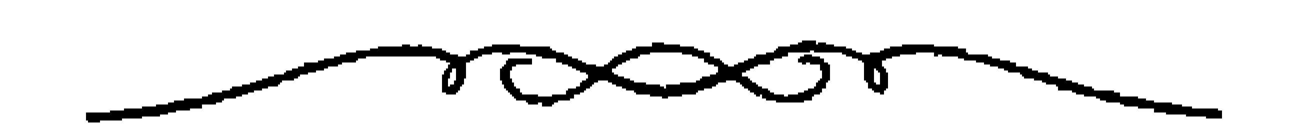
كلام عبث لأن النظرة العميقة للاتفاقية تقرر بوضوح أنها كانت مجرد شماعة تعلق عليها الأنظمة العربية خلافاتها سواء بينها وبين مصر أو بين بعضها البعض»، أما الفشل الذي يعاني منه العرب فمرجعه بالدرجة الرئيسة إلى ضعفهم وقلة حيلتهم وأحقادهم المتبادلة وأطماعهم.

وبالتالي فإن المسؤولية عن الموقف العربي الحالي تقع على عاتق العرب، فهو موقف يعكس ضآلة الحالة التي يظهرون بها أمام العالم، وإذا كانوا هم فيما بينهم لا يمكنهم الاتفاق على مصلحتهم فكيف ينتظرون أن يتفق العالم على هذه المصلحة، وهذا كله سيؤدي في الفترة التالية إلى مزيد من السوء في حال العرب ما لم يبادروا بتغيير أوضاعهم.

كان هذا الرجل ذا علم رفيع ودماثة خلق وشموخ وطني وبصيرة نافذة ورأي سديد وأيام مليئة بالتضحيات والتجارب لذلك فقد كان يعيش الحياة بسماحة وبعمق وعطاء بشخصية منسجمة لا نشاز فيها تمثل التآلف بين العقل والقلب وبين العلم والدين وبين الذهن والبصيرة، شخصية إنسانية جعلته موضع ثقة حزبه ووطنه وأقرانه ومريديه - لذلك فإن جميعهم على السواء

– مسلمين وأقباطًا – تجمعوا لتشييع جسمانه يوم التاسع عشر من أغسطس ١٩٩٥.

فطوبى لك يا إبراهيم باشا وأنت في رفقة القديسين وهنيئًا لك وأنت في رحاب الله.



13

حسين ذو الفقار

بين السياسة والدبلوماسية

أكاد أشعر بالعجز وأنا أقف أمام آثار صاحب هذه السيرة السياسية والوطنية والأدبية والدبلوماسية – أقترب على استحياء شديد من سيرته لأكتب عنها فأجدني متراجعًا خشية مغبة بل إثم التقصير والقصور في حق سير أسطورة وطنية بكل المقاييس، فهو مجموعة متسقة ومتناسقة من القدرات النادرة والمواهب الفذة والأدوار والمواقف المتلاحمة التي لا يمكن فصلها أو الانتقاص منها دون ارتكاب إثم البتر والتقصير.

الفارس والأسطورة هو حسين ذو الفقار صبري – نائب وزير الخارجية – ورغم أن شخصية أسطورية كهذه لا يمكن اختزالها في صفة وحيدة أو مسلك واحد منفرد، إلا أننا لا نستطيع إلا أن نبدأ بأسطورة قيامه بمحاولة تهريب الفريق عزيز باشا المصري في طائرة يقودها هو بنفسه ويطير بها ليلاً فوق خطوط «العدو» البريطاني

الذي كان يحتل مصر آنذاك، خلال الحرب العالمية الثانية، لكي يصل بطائرته إلى الخطوط الألمانية للاتصال بالفيلد مارشال رومل قائد القوات الألمانية بالمنطقة والوصول معه إلى اتفاق وتفاهم حول استقلال مصر عندما تنجح القوات الألمانية في دخول القاهرة بعد دحر القوات البريطانية التي كانت تحتل مصر «وهو ما كان وشيك الوقوع آنذاك» دافعةً بالقوات البريطانية التي كانت قد بدأت تتهاوى أمام هجوم رومل في العلمين – ولكن يشاء القدر أن يقوم حسين ذو الفقار بتجهيز الطائرة ووضعها أمام أحد الممرات ليتمكن من الانطلاق بها إلى الجو ليلاً دون عناء البحث في الظلام عن الممر، ولم ينسَ وهو يجهز الطائرة أن يفتح صمام الزيت – الذي كثيرًا ما كان ينساه الطيارون بعد الانطلاق، مما كان يتسبب في ارتفاع حرارة موتور الطائرة وسقوطها – ولكن ميكانيكي جوي مجتهد قام بالتفتيش على كل الطائرات قبل أن يترك نوبتجيته ليلاً، فوجد أن صمام الزيت في إحدى الطائرات كان مفتوحًا فأغلقه وانصرف – وعندما حل الظلام جاء حسين ذو الفقار صبري وبرفقته عزيز المصري وتسللا داخل المطار ثم إلى الطائرة التي أعدها، وفي جنح الظلام الدامس وبرغم استحالة الطيران الليلي

آنذاك نجح في الإقلاع بطائرته، ولكن بالقرب من قليوب بدأ محرّك الطائرة في الاشتعال وهو ما زاد الأمر سوءًا، إذ بدأت المدفعية البريطانية المضادة للطائرات في قذف طائرته المشتعلة - ولكن رغم اشتعال المحرك وفي وسط هذا السيل من القذائف المدفعية نجح في الهبوط بالطائرة اضطراريًا في أحد الحقول، وغادرا الطائرة المشتعلة وهربا إلى منزل أحد المحامين المقيمين في قليوب، وكان من أصدقاء ومريدين الفريق عزيز المصري واختفيا عنده لمدة شهر كامل بينما كان جنود الإمبراطورية البريطانية يفتشون كل شبر من أرض مصر بحثًا عن هؤلاء الركاب المجهولين لهذه الطائرة المصرية الغامضة المحترقة - والطريف أن القوات البريطانية التي كانت تفتش في مكان وقوع الطائرة وجدت حذاءً منقوشًا عليها حرفَيْ A. M فظنوا آنذاك أن الذي كان بالطائرة هو أحمد ماهر باشا ولكنهم عندما داهموا بيته في نفس الليلة وجدوه في فراشه وثبت لهم أنه لم يبارح داره في تلك الليلة - وبعد شهر من البحث والتفتيش الدقيق والعنيف وصل إلى علم المخابرات البريطانية أن منزلاً مغلقًا في قليوب يشغله محام مقيم بمفرده يقوم بشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية والمعدات لا تتناسب مع استهلاك فرد واحد، فراقبوا المنزل

ثم داهموه ليفاجَأوا بأن الهاربَيْن هما الفريق عزيز المصري باشا والطيار حسين ذو الفقار صبري الذي قُدم للمحاكمة وحُكم عليه بالإعدام – ثم خفف الحكم إلى المؤبد، ولكنه أفرج عنه بعد أن أمضى عامًا واحدًا في سجن الأجانب.

حسين ذو الفقار صبري من مواليد القاهرة عام ١٩١٧، درس في مدرسة الفرير بالظاهر، وعندما حصل على شهادة التوجيهية «الثانوية العامة» سافر إلى أمريكا ليحترف الملاكمة التي تعلمها وأجادها في مصر – وفي أمريكا بدأ بتحقيق الانتصار تلو الآخر حتى أنه فاز بلقب بطل أمريكا في وزن الخفيف المتوسط ولكن بعد أن كان قد أتلف عظام قبضة يده التي بدأت في التآكل – فعاد إلى مصر حيث التحق بالكلية الحربية – ولأنه منذ الصغر كان يتسم بالجرأة وحب المغامرة فقد كان يعشق الطيران وهو ما دفعه إلى أن يلتحق بكلية الطيران، وفي عام ١٩٣٨ تخرج وكان أول دفعته.

ولأنه ينتمي إلى أسرة كبيرة ثرية «خاله كان علي باشا الشمسي وزير المعارف آنذاك» ولأنه كان خريج مدرسة أجنبية ويجيد أكثر من لغة – فعقب تخرجه طيارًا حربيًا تم تعيينه ضمن الطيارين الخصوصيين للملك فاروق – ولكن في نفس الوقت كانت روح

الوطنية وحب مصر تتأجج في نفسه، وبالتالي ازداد كرهًا لبريطانيا واحتلالها لمصر، فاتفقت مشاربه ومشاعره مع مبادئ الفريق عزيز باشا المصري، وأصبح واحدًا من مجموعته - ورغم أن هذه الواقعة إنما تعكس بوضوح أبعاد شخصية هذا الرجل الأسطوري الوطني إلا أنها لا يمكن اعتبارها إطارًا منفردًا لصورته وعمله؛ فنشأته أسهمت في تكوين وتنمية شخصيته ومشاعره - فالسنوات الأولى في حياة أي إنسان عادةً ما تكون مادةَ هذا الإنسان تصوغه في القالب الذي تتشكل فيه ملَكاته وقدراته واتجاهاته فيما بعد.. بدأ حياته في منزل عائلي كبير يضم كل أفراد الأسرة حتى الأخوال والخالات وأولادهم، وجميعهم يكبرونه سنًّا فأراد أن يعوِّض صغر سنه وحجم جسمه، فتعلَّم ثم مارس رياضة الملاكمة - ضغط عليه والده لدراسة الهندسة «لأنه كان متفوقًا في العلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة» بينما هو كان يتشوق لدراسته من خلال المدرسة الثانوية بالفرير - دي لاسال - الفرنسية، ولأنها كانت مدرسة فرنسية فقد حرص والده على إتقانه للغة العربية، فأحضر له مدرسًا خصوصيًّا مما أتاح له في سن مبكرة قراءة أمهات كتب التراث كالبيان والتبيين ونهج البلاغة ومختصر شرح السعد -

علاوة على دراسته للأدب الفرنسي – فكان أن درس ثم كتب عن راسين وفيكتور هوجو ولافونتين – وكانت هذه أولى إحباطاته التي أراد أن يخرج منها بالسفر إلى أمريكا لممارسة الملاكمة – وفي أمريكا ذاق المرار سواء فوق حلبات الملاكمة أو خارجها وعلى حد قولـه: «كم من ليلة قضيتها في العراء متوسدًا أرصفة مدينة بلتيمور أو قابعًا إلى جذع شجرة باسقة بضواحي مدينة ديترويت، ولم ينقذني من التشرد آخر الأمر سوى التجائي للسيد أمين يوسف – سفير مصر بواشنطن آنذاك – ويبدو أن حياتي انطبعت من بعد تلك الوتيرة وتكررت مرة بعد أخرى» عاد إلى مصر والتحق بالكلية الحربية وفي وجدانه حلمه وحبه القديم للطيران، فانخرط في سلك القوات الجوية ليكتشف أنه تنتابه نوبات غثيان إذا ما اضطربت الأجواء أثناء الطيران، ولكنه بعناد وإصرار كان يتعاطى حبوبًا مضادة للدوار لمقاومة هذا الشعور بالغثيان، ومثلما تعلم الملاكمة لتعويض صغر سنه وحجم جسمه في مواجهة أبناء أسرته الأكبر منه سنًا، بدأ مرة أخرى في تعويض قصوره العضوي «الشعور بالغثيان عند الطيران» بدراسة مستفيضة عن أساليب الطيران الليلي وعلم الأجواء.

صفاته وشخصيته:

تحددت بظروف نشأته كما ذكرنا – فقد بدأ دراسته بمدرسة «الفرير» بالخرنفش على يد أستاذه زكي مبارك الذي كان مفتشًا للغة العربية آنذاك، وعلى يد أساتذته بمدرسة الخرنفش تعمق في دراسة الأدب الفرنسي والأدب والتراث العربي، فملك ناصية اللغة العربية وأصبح ذا أسلوب أدبي في الكتابة بالغ العمق والوضوح حتى كاد يكون أديبًا ينافس كبارَ الكتاب في إبداعهم، وفي نفس الوقت كان ملاكمًا متفوقًا حتى كاد يحترف، ثم مغامرًا وفارسًا مقاتلاً وطنيًا وطيارًا حربيًّا جسورًا، مجموعة من الصفات المتناقضة والمتناسقة في نفس الوقت – شخصيته غير عادية أو نمطية – كان متفردًا أسطوريًا – انعكس ذلك عليه. كان شديد العصبية ولكن متناهي الطيبة – شريف في صراحته المتناهية – ينزع إلى الأسلوب المباشر دون لف و دوران – عميق في فكره، جريء في رأيه، مقاتل من أجل مبادئه. كان يرى أن الحق أحق بأن يُتبع دون مجاملة أو نفاق، وهو ما أوقعه في مشاكل خاصة مع الزعيم جمال عبد الناصر، حيث كان دائمًا يصارحه برأيه المخلص حتى لو كان مخالفًا لرأي عبد الناصر. - ولعل الإمكانيات العقلية السياسية

والأدبية الشخصية التي كان يتمتع بها جعلته شديد التواضع وشديد الثقة بنفسه، فقد عاد مرة من إحدى رحلاته في الخارج ليجد أن ملحقًا دبلوماسيًا حديث التعيين قد كتب مذكرة رأي في موضوع سياسي فاستدعاه إلى مكتبه ليبلغه أنه ليس لديه علم بجوانب هذا الموضوع وطلب منه أن يعيد سرده وشرحه له مشفوعًا برأي هذا الملحق الدبلوماسي، ثم أنهى المقابلة بتوجيه الشكر إلى زميله الملحق الدبلوماسي الشاب لِحُسن اختياره وعرضه للموضوع، ثم خرج معه لتوديعه حتى باب مكتبه - قمة في الأدب والتواضع والأستاذية وقدوة في السلوك. صفاته ومَلَكاته - ولم يكن من أبرزها فقط مغامرته الأسطورية في محاولته تهريب الفريق عزيز المصري باشا لمقابلة الفيلد مارشال رومل - فقد تعددت على مر حياته؛ فمثلاً علاقته بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت مبنية على محبته الشديدة وإيمانه العميق به كزعيم وكقائد وطني، ولكن ذلك لم يمنع من مخالفته الرأي؛ فقد كان هو أول من صارح عبد الناصر برأيه أن هناك خلافًا جذريًا بين الشيوعية السوفيتية والشيوعية الصينية، وهو ما أثبتت الأيام بعد ذلك صحته، بينما كان عبد الناصر يخالفه الرأي؛ إذ كان يرى أن ذلك لم يكن إلا

توزيع أدوار، وأن عقيدة الدولتين واحدة بل ومتطابقة – كما اختلف مع عبد الناصر حول دور الاتحاد الاشتراكي كمنظمة جماهيرية شعبية؛ فقد كان يرى ضرورة إشراك الشعب كله من خلال الاتحاد الاشتراكي في وضع وتنفيذ القرار السياسي والاجتماعي، بينما كان عبد الناصر يرى ضرورة محدودية الاتحاد الاشتراكي على الأقل في مرحلته الأولى.

أما دوره في وزارة الخارجية الذي بدأ عام ١٩٥٨ عندما عُين نائبًا لوزير الخارجية، فقد كان فعالاً ومؤثرًا ومحوريًا؛ فقد جرى العرف آنذاك أن يتفرغ الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية للسياسات العليا، وبالتالي ترك حسين ذو الفقار صبري لتسيير أمور الوزارة كلها في الداخل والخارج، فكان بمثابة وزير الخارجية الفعلي – فوجد أن هناك انفصامًا بين الإدارات السياسية وبين مكاتب الوزير ونائب الوزير، بل إن الإدارات السياسية الجغرافية كانت شبه معزولة لدرجة وجود وزارة داخل الوزارة ممثلة في إدارة الأبحاث «تم تقسيمها فيما بعد إلى ثلاث إدارات هي: المعلومات، والأمن، والرمز» وكانت إدارة الأبحاث آنذاك تتولى غربلة كل تقارير السفارات ثم تقوم بتوزيع ملخصاتها على ذوي الشأن بما في

ذلك رئاسة الجمهورية التي كانت تغفل وزارة الخارجية كمصدر رئيسي للمعلومات وللقرار السياسي الخارجي، حيث كانت تعتمد أساسًا في رسم سياسة مصر الخارجية على المعلومات التي تأتي نتيجة للاتصالات التي كان يقوم بها شخصيات سياسية أو صحفية معيَّنة كانت تحظى بثقة رئيس الجمهورية، وهو ما أوجد قصورًا شديدًا في فهم وتصور مجريات العالم نظرًا لمحدودية قدرات هذه الشخصيات مهما بلغت من اقتدار وحصافة. لذلك فقد أعاد إحياء دور الإدارات السياسية والسفارات في الخارج وتشجيع أعضاء سفارتنا على التخصص، وأكثر من عقد الاجتماعات الدورية لتأكيد الشعور بأهمية دورهم جميعًا. ولكن نظرًا لأن مؤسسة الرئاسة ظلت تهيمن على مجريات السياسة الخارجية، فقد كانت وزارة الخارجية – على حد قوله في كثير من الأحيان آخر من يعلم بما صدر من قرارات وما تم من اتصالاتٍ مباشرة بين سكرتارية رئيس الجمهورية وبين عواصم الدول الأخرى، وفوجيء بقرار مؤسسة الرئاسة الاستغناء عن عدد من السفراء بسبب انتماءاتهم العائلية وبالتالي اتهامهم بالإقطاع، وكلفته الرئاسة بإصدار قرار وزاري بذلك – وبعد كفاح مرير بينه وبين الرئاسة لدفعها للرجوع

عن هذا اضطر إلى إصدار القرار الوزاري ولكن حرصَ على أن تتصدره عبارة «بناءً على تعليمات الرئاسة يتم ...» وهو ما تسبب في توجيه لوم شديد إليه لما كانت تراه الرئاسة من ضرورة إصدار القرار عن وزارة الخارجية. أما هو فقد حرص على ألاّ يتحمل ضميريًا مسئولية إبعاد هؤلاء السفراء.

أما علاقته بالسودان فكانت علاقة روحية عميقة بدأت من خلال قراءاته المتعددة، ثم توطدت عند تعيينه عضوًا في لجنة الحاكم العام للسودان ممثلاً لمصر، واشتراكه في المباحثات الخاصة بالسودان – كان يرى أن الارتباط العضوي الحيوي بين وادي النيل يصل لدرجة التوحد الشعبي والإقليمي والجغرافي، فكان أن ألف كتابًا عن السودان (للأسف اختفى من المكتبات بمصر) يعتبر وثيقة وطنية سياسية ومرجعًا فريدًا ليس فقط عن السودان كدولة ولكن عن علاقة مصر وارتباطها به. لذلك ولكل خلفيات حسين ذو الفقار صبري ومكوناته الشخصية والعقلية والتاريخية والسياسية كان من المحتم أن يحدث الصدام بينه وبين صلاح سالم الذي أوكل إليه آنذاك ملف السودان.

كان يؤمن أن **أمريكا اللاتينية** من أخصب المجالات للتعاون

والنشاط الدبلوماسي المصري - لذلك فإن جولاته واتصالاته بزعماء دولها من أهم الأسباب التي جعلت كثيرًا من دول هذه القارة تساند موقف مصر في صراعها مع إسرائيل بالأمم المتحدة وغيرها - خاصة الدول التي اجتاحتها موجات التحرر مثل كوبا (كان وثيق الصلة بكل من كاسترو وشي جيفارا) وظل طول الوقت يحذر من تقصير وقصور السياسة المصرية الخارجية في هذه القارة رغم أهميتها السياسية والاقتصادية لمصر.

فيض بل طوفان جارف متدفق من المشاعر والإحساس والنشاط والإيمان بمصر اتسع اتساع الدنيا بأكملها وكأنه يحتاج لأكثر من حياة واحدة حتى يتمكن من إفراغ كل طاقاته لخدمة مصر التي كان يعشقها عشق الوله ولكنه كان عشق المحب الشريف وعشق الفارس الأسطوري المعتز بكرامته لأنه عشقها بشموخ وتجرد وكبرياء وتفان.

أفراد أسرته ليسوا غرباء عنه وعن مكوناته وإن اختلفوا عنه في المسار، فشقيقه الأكبر إسماعيل ظل رئيسًا لشركة السكر المصرية زهاء عشرين عامًا، ويعتبر أحد خبراء الأمم المتحدة المرموقين في صناعة السكر. شقيقه الآخر هو علي صبري الذي تقلد عدة

مناصب رئاسية بعد الثورة (مخابرات - وزارة - اتحاد اشتراكي) وهو من الشخصيات التي لا يتأتى إلا للتاريخ وحده الحكم عليها، وأخت هي زوجة للواء طيار كمال حمادة أحد أبرز طياري مصر الحربيين - وأصغرهم عمرًا، وبليغ صبري الذي عمل خبيرًا بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في إيطاليا - أما أبناؤه الثلاثة فهم: الابن الأكبر الأخ والصديق عمرو صبري وهو رجل أعمال مرموق ويعتبر من أقرب الأبناء للوالد الأسطورة سواء في شكله أو مكوناته الخلقية أو العقلية وبالتالي فهو خير دليل على أن من أنجب الخلف الصالح فهو لم يمت -الابنه السيدة نادية (كانت زوجة لشخصية دخلت تاريخ مصر وظلت وهو السيد محمد فائق وزير الإعلام الأسبق الذي كان مسئولاً آنذاك بنجاح عن ملف أفريقيا) وأصغرهم الابن خالد صبري وهو رجل أعمال.

أنجب حسين ذو الفقار - مع ما أنجب من أبناء - ثلاث كتب (للأسف جميعها غير موجود بالمكتبات ونأمل من أسرته إعادة طبعها) أحدها عن السودان وثانيها عن الآثار الفرعونية - وكتاب ملحمي بعنوان «يا نفس لا تراعي» - وهذا الكتاب كان مخاضًا لهزيمة ١٩٦٧ التي زلزلت هذا الفارس الأسطوري وشجته ليسيل

منه هـذا الكـم مـن الفكـر والـصدق والألم والإخـلاص - كتـاب ملحمي أدبي سياسي هو أقرب إلى الروايـة الـسياسية، فهـو روايـة أبطالها الأيام العشرة من يونيو ١٩٦٧ ابتـداءً بـالهجوم الإسـرائيلي المباغت وتفصيلات الهزيمة، ثـم التنحـي والانهيـار، ثـم التماسـك بشموخ ورجولة، وتنتهي بعودة الكاتب من رحلتـه لأرض الـوطن (حيـث كـان في جولـة في أمريكـا اللاتينيـة) وصـفها هـذا الرجـل الأسطورة بأنها «لم تكن مجرد تسجيل لتجربـة أليمـة، وإنمـا محاولـة استنفار لهمة الـوطن باكتـشاف أبعـاد المهانـة الـتي إليهـا تردَّيْنـا إذا استهنا بالصبر وغفلنا عن أن العدو متربص بنا أبدًا إيقانًا منا جميعًـا بأن لا سبيل إلى خلاص ولا سبيل إلى حياة إلا أن نتمثل باستبـسال حكيم بن جبلة العبدي في فتنة البصرة قبل يـوم الجمـل إذ قُطعـت رجله فأخذها وزحف بها على مَن ضربه فـصرعه بهـا وقـال: «يـا نفس لا تُراعي أن قطعوا كراعي إنّ معي ذراعي».

خبت ضياء الأسطورة الوطنية والقوميـة في ١٩ إبريـل ١٩٩٤ - تاركًا خلفه تراثًا وطنيًا وسيرة عطرة ونياشين من أغلـب زعمـاء العالم - ليس من بينهم - للعجب - مصر!!

رُفعت الأقلام وجفّت الصحف.

14

شيخ السجادة الوفائية

السفير الدكتور محمود حسن العروسي

جمع في شخصه عدة متناقضات – درس في المدرسة العبيدية (الفرنسية)، ثم القانون بجامعة القاهرة – وأكمل دراسته في فرنسا حيث حصل على الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي، وكان موضوع رسالته «تسليم المجرمين» - أجاد الفرنسية والإنجليزية والإيطالية كالعربية – دبلوماسي في مظهره ومخبره وسلوكه – عشق الأدب والشعر الفرنسي والموسيقى الكلاسيك – كان نموذجًا للرقيّ والتحضُر بأي مقياس أوروبي. ومن ناحية أخرى كان هذا الإنسان الأوروبي المظهر والمسلك مولودًا في قلب القاهرة وفي حيٍّ من أكثر أحيائها شعبية – حي باب الشعرية. جدُّه لوالده كان الشيخ مصطفى باشا العروسي – شيخ الإسلام وأحد علمائه الأجلاء، وثلاثة من أجداده كانوا شيوخًا للأزهر – على امتداد الفترة من ١٤٥٠ إلى قرابة عام ١٨٤٠ – وورث عنهم مشيخة

السجادة الوفائية (إحدى الطرق الصوفية) - والتي نقل شيخها وإمامها بمرسوم ملكي صدر سنة ١٩٥٠. وعندما توفي تم دفنه بجامع الشيخ العروسي الملاصق لبيت العروسي «في باب الشعرية» والذي كان مسرحًا لكثير من الأحداث الوطنية والقومية والذي كان أيضًا ودومًا بيتًا مباركًا بذكر الله وإحياء دين الله.

ذلك النموذج الفريد من البشر هو السفير الدكتور/ محمود حسن مصطفى العروسي - فقد جمع في شخصه الشريف صفات العالم الإسلامي المتبتل المتبحِّر في الفقه والتفسير - وفي نفس الوقت صفاتَ العالم الفقيه في القانون الدولي والدبلوماسية - فكان يمارس إمامة ومشيخة «السجادة الوفائية» بنفس الاقتدار والتفقه والتفاني الذي مارس به عمله الدبلوماسي الذي امتد من سنة ١٩٥٣ وحتى وفاته سنة ١٩٧٤، وخلال هذه الأعوام العشرين التي طاف فيها أرجاء العالم كان يحمل في قلبه كتاب الله وعلى كتفيه وطنه مصر؛ فالإسلام والوطنية كانا الأساسين اللذين عليهما نشأ، وكانا المكوِّنين الرئيسين لشخصيته ومسلكه.

وُلد في حي باب الشعرية في ١٠/١٠/١٩١٣ في بيت مسلم وطني - درس بمدرسة العبيدية (المسيحية الفرنسية)، ثم تخرَّج في

كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٣٤ - مارس بعدها المحاماة التي كانت آنذاك مهنة الشباب الوطني الذي يطمح في المشاركة في صنع مستقبل الوطن - ثم تركها للعمل بوزارة الداخلية حتى تمت ترقيته فيها استثنائيًا حتى أصبح وكيلاً عامًا لمصلحة الجوازات والجنسية - وبقيام ثورة يوليو وجد في وزارة الخارجية والعمل الدبلوماسي مجالاً أبرح لآماله وطموحاته للوطن، فالتحق بها سنة ١٩٥٣ حيث عُيِّن مديرًا للإدارة العربية حتى سنة ١٩٥٦، بعدها نُقل قائمًا بالأعمال لسفارتنا في روما، وفي ١٩٥٨ عُيِّن سفيرًا في تيرانا، عاد بعدها إلى الوطن ليتولى إدارة الصحافة - وفي سنة ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٦٨ كان سفيرًا لمصر لدى الباكستان حيث عاش أكثر أيام حياته ثراءً وعملاً؛ إذ وجد نفسه بين مسلمي الباكستان بكل ما يحملونه من مشاعر دينية إسلامية التقت مع مشاعره وتوجهاته - أعطوه الإجلال كعالم إسلامي مؤمن، فأعطاهم الحب والإعزاز بكل ما كان لقلبه الكبير من قدرة على العطاء، فكان يشاركهم الصلوات بالمساجد ثم يجلس إليهم متحدثًا في الدين، فكان بينهما التواصل الروحي والإنساني الذي ظل يحرك مشاعره إزاء الباكستان والباكستانيين إلى أن صعدت

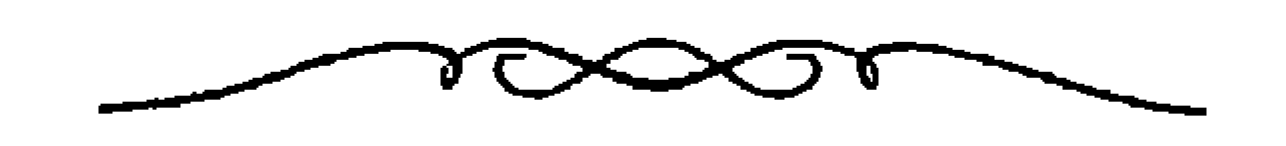
روحه الطاهرة إلى الرفيق الأعلى – وفي عام ١٩٦٨ نُقل من الباكستان للعمل سفيرًا في اليابان حتى سنة ١٩٧١، بعدها عاد إلى الديوان العام وكيلاً لوزارة الخارجية للشئون المالية والآسيوية و«التفتيش» (السلكين) والآسيوية والإسلامية، وخلال هذه الفترة قام مرة أخرى بعملٍ وضع فيه كل مشاعره وخبرته؛ إذ عُيِّن رئيسًا للجنة تقصي الحقائق في أحوال المسلمين في الفلبين، فلم تكن بالنسبة له مأمورية عمل رسمي بقدر ما كانت رسالةً مقدسة أراد إتمامها لنصرة الإسلام والمسلمين – وجاء المحك الثاني لمكونات شخصية هذا الرجل المتفرد حين عين رئيسًا للجنة الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا والسودان – ومرة أخرى لم تكن هذه أيضًا مأمورية عمل رسمي بقدر ما كانت مجالاً لتحقيق آماله الوطنية، وجاءت نهاية هذه التجربة الوحدوية محبطةً ومخيبةً لآماله، فترك العمل بوزارة الخارجية ملبيًا لنداء سلطنة عمان الدولة العربية المسلمة التي كان السلطان قابوس قد بدأ بتولي مقاليدها لينهض بها من القرون الوسطى نتيجة حكم والده سعيد بن تيمور لها – فعمل مستشارًا سياسيًّا وقانونيًّا للسلطنة، وأثناء مشاركته في مؤتمر دولي في جنيف حول المياه الإقليمية أصيب بوعكة صحية ولكنه

أصر على مواصلة المشاركة في المؤتمر فسقط صريعًا ولم يسعفه من تم استدعاؤهم على عجل من أطباء سويسريين.

لم يكن أبدًا سفيرًا أو رئيسَ عملٍ بالنسبة لمرءوسيه، بل كان دائمًا الأب والأخ الأكبر، وكلما كان زملاؤه من الدبلوماسيين أكثر حداثة وشبابًا كلما كان هو أكثر أبوةً وعطفًا ورعايةً – كانت محبته فيضًا عليهم وعلى أبنائهم الذين كانوا ينادونه «يا جدي» – لم يبخل على أي منهم بخبرته وتجاربه – وكانت وفيرة وعالية القيمة، كيف لا وهو قد تلقاها من أستاذ أساتذة الدبلوماسية المصرية الدكتور محمد فوزي!!

كرمه الرئيس جمال عبد الناصر بوسامين – وسام الاستحقاق ووسام الجمهورية.

لقد نفذت إرادة المولى عز وجل وصعدت روحه الطاهرة إلى بارئها في ٢٨/ ٢/ ١٩٧٤، ووُرِيَ جثمانه التراب في مسجد «العروسي» بجوار والده وأجداده من الأشراف من نسل الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، فهو إذاً في رحاب أفضل وأكرم جوار مع القديسين والأبرار.



15

محمد عوض القوني

الدبلوماسي المثالي

في صباح ذات يوم من شهر يونيو ١٩٦٧ كان يجلس على مقعد ممثل مصر لدى الأمم المتحدة ويتلقى من القاهرة تعليمات بالتشدد في ضوء ما كان يتلقاه من القاهرة من معلومات عن انتصارات مصر الساحقة في حربها مع إسرائيل - ومساء نفس اليوم كلفته القاهرة بإعلان قبول مصر وقف إطلاق النار - فلم يصدِّق واتصل بوزير خارجية مصر المرحوم محمود رياض الذي أكد له ذلك - حينئذ أعلن يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة أن مندوب مصر الدائم يطلب الكلمة لإعلان قبول مصر وقف إطلاق النار - ويقول مَن شاهدوا وجهه على شاشة التليفزيون أنه تجمع عليه كل حزن وانكسار مصر بأجمعها - ولكنه، كما وصفه المرحوم محمود رياض «حافظ على كرامة مصر رغم مرارة الهزيمة» ووصفه آرثر

جولدبرج مندوب أمريكا بالأمم المتحدة بأنه «حمل مآسي وطنه بكرامة ..».

وكانت هذه هي المعادلة الصعبة في موقف لا يُنسى لرجل قلَّما يجود به الزمان، ولكن محمد عوض القرني لا يمكن حصر حياته في موقف واحد، مهما كانت حدته وقسوته، فعلى مدى أربعين عامًا قضاها محاربًا بالدبلوماسية في مختلف أنحاء العالم كان أداؤه قدوة يحتذى بها. فحين كان سفيرًا في موسكو عندما حصل لمصر على السلاح الروسي الذي خرج من روسيا لأول مرة لدولة خارج المعسكر الشيوعي. وكان أول سفير لمصر في لندن بعد عودة العلاقات التي كانت قد قطعت بسبب العدوان الثلاثي (الفرنسي الإنجليزي الإسرائيلي) على مصر سنة ١٩٥٦ فانتزع من بريطانيا العظمى فائق الاحترام لوطنه - مصر، ولشخصه. ثم كانت رئاسته لوفد مصر لدى الأمم المتحدة سنة ١٩٦٧ وما قبلها وما تلاها وسط سحب الحرب ثم نيران الهزيمة محاطًا في أمريكا بأشد وأعمق مشاعر الكراهية إلى الحد الذي تعرض فيه مرتين للقتل (مرة في الأمم المتحدة في نيويورك ومرة في لوس أنجلوس عندما تم اغتيال روبرت كينيدي) - ومن قبل ومن بعد خدمة للوطن دامت قرابة

الأربعين عامًا قضاها بين إيطاليا إبّان حكم روزفلت وألمانيا إبان حكم هتلر - كان واحدًا من جيل العمالقة من الدبلوماسيين المصريين الذين كانوا بحق من نبت أرض مصر الذين أزاحوا جيل السفراء ممن كانوا في غالبيتهم من العنصر التركي أو من المنتمين للأسرة المالكة (مثل عزيز عزت باشا في لندن، أو محمود باشا فخري في باريس، أو من الطبقة الأرستقراطية مثل سيزستريس بك سيدراوس في واشنطن، أو صادق باشا وهبة في روما).

وكان - رحمه الله - واحدًا من العمالقة المصريين الذين حملوا راية الدبلوماسية المصرية ممن كانوا من أبناء الأسر المصرية الصميمة أمثال الدكتور محمود عبد الرحيم، وعبد الخالق حسونة ومحمد كامل عبد الرحيم وعبد الملك حمزة وإسماعيل كامل، وأحمد فراج طايع وعبد الشافي اللبان وعبد الحميد سعود - وغيرهم من مفاخر مصر من الدبلوماسيين الذين ترك كلٌّ منهم بصماتٍ على مسيرة وخبرات وممارسات وسمعة الدبلوماسية المصرية، والذين على أيديهم ترسخت على أسس من الوطنية والتحرر والكفاءة.

وُلد بالنبيرة مركز إيتاي البارود سنة ١٩٠٦، درس بالمدارس الفرنسية ثم بالمدرسة السعيدية والناصرية بالقاهرة، حتى تخرج في

كلية الحقوق سنة ١٩٢٦، بعدها التحق بوزارة الخارجية ضمن دفعة ضمت أربعةً وثلاثين دبلوماسيًا مصريًا، خدم في أفغانستان وإيطاليا وألمانيا وأمريكا وروسيا وإنجلترا – وفي سنة ١٩٦٩ عيَّنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وزيرًا للسياحة، ولكنه لا ينسى خدمته في الهند سنة ١٩٤١ لأنها السنة التي تزوج فيها من شريكة حياته التي شاركته فعلاً كل حياته، سيدة فاضلة مثالية، فرغم أنها مصرية صميمة فإنها في حديثها وجلستها واستقبالها لضيوفها تخالها من أميرات إحدى الأسر المالكة العريقة، وقد تجلى ذلك في أدائها كزوجة لهذا الدبلوماسي المثالي في كل منصب تولاه حتى أنها أصبحت في شهرة زوجها إلى الحد الذي جعل الرئيس الراحل يقلدها نيشان الكمال، بل إنه رحمه الله أراد أن يقلدها النيشان مرة أخرى. السيدة الفاضلة عطية القوني التي أعطت لزوجها من أجل مصر أغلى وأجل سنوات عمرها – ولهذه السيدة النادرة ابنة هي الأخت الدكتورة منى القوني التي تخرجت في كلية الآداب وكانت الأولى على دفعتها ثم حصلت على درجة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي من جامعة ميرلاند بأمريكا – والشيء من معدنه لا يُستغرب فهي ابنة السيدة عطية القوني والسفير محمد عوض

القوني فأصبحت مثلهما مسلكًا ومظهرًا – اشتهرت بين أخواتنا زوجات الدبلوماسيين المصريين بكرمها ومظهر بيتها وطريقة استقبالها لضيفها وبالتالي دعمها لعمل زوجها الأخ الصديق السفير محمد شاكر الذي يحتاج وحده إلى صفحات وصفحات تعدد جوانب خلق هذا الدبلوماسي النادر الذي يعتبر قدوةً ومثالاً يُحتذى به في شخصه ومسلكه وعمله وكفاءته المهنية خاصة كواحد من أوائل وأبرز المتخصصين في نزع السلاح.

وللسفير القوني بك أيضًا ابنٌ هو هشام القوني الذي عمل بالأهرام حتى اجتذبته الجامعة العربية ليسير فيها على نهج والده العملاق خلقًا وعلمًا وسمعة ورقيًا – أسرة جليلة مثالية مثل عائلها الذي كان دائمًا يردِّدُ «الغلط ما يدخل بيتنا»، قولٌ ردده وعمل والتزم به طوال، حياته فكان أن دخلت بيته البركة والخير والستر هبةً من العليّ القدير جزاء ما قدَّمه لوطنه وأهله وتلاميذه، وعندما تسأل تلاميذه ممن عملوا معه شبابًا وهو سفير لا تجد أيهم يذكر اسمه مجردًا دون صفةٍ؛ فأستاذنا الفاضل السفير سميح أنور يشير إليه «بالقوني بك العتيد» وهو بذلك ينضم إلى فريق من أساتذتنا الأجلاء من السفراء تزاحموا جميعًا في وصف هذا

الدبلوماسي المثالي النادر، الذي يصفه الصديق الكاتب الصحفي الأستاذ محمود عوض أصدق وصف عندما أجرى معه حوار «القوني شخصية ممتعة متعة حديثه، فهو يملك شخصية فيها مزيج نادر من الأرستقراطية شكلاً والبساطة حقيقةً والروح المرحة موضوعًا – تحس بأنه يمسك كلماته بلجام يمنعها من الإفلات – دبلوماسي فهو في لحظة يعطيك إحساسًا بالبساطة وفي اللّحظة التالية إحساسًا بضبط النفس».

كان فعلاً يوصي زملاءه من شباب الدبلوماسيين بوصايا غالية: «اقرأ ثم اقرأ ثم اقرأ، عليك بضبط النفس، الدبلوماسي الناجح هو الذي لديه القدرة على التنبؤ». مئات من الوصايا والدروس تعلمها زملاءه من شباب الدبلوماسيين آنذاك الذين كانوا في نفس الوقت من مريديه ومحبيه ومنهم الأخ الصديق العزيز الدكتور نبيل العربي والأخ الصديق أحمد توفيق خليل والأخ العزيز السفير عبدالحليم بدوي وكلهم من أبرز وأكفأ من أفرزتهم وزارة الخارجية من الدبلوماسيين، والزميل محمد البرادعي (وكالة الطاقة النووية)، والأخ العزيز/ عمرو موسى وزيرنا السابق وأمين عام جامعة الدول العربية حاليًا، جميعهم من أئمة الدبلوماسية وهم خير خلف

لخير سلف.

ومن إعجاز الاقتدار في معاملة البشر كان القوني بك في كل موقع عمل به يكتسب المحبة والاحترام في إطار من تحقيق معادلة مستحيلة فيها يوثق علاقاته الشخصية بالمسئولين والزعماء حيثما كان، يضع ضوابط وإطارًا لهذه العلاقات في توازن وتناغم نادر، فمثلاً في موسكو أقام حفلاً في دار السكن، وإذا بزوجة خروشوف تحضر وبدون إخطار مسبق وهي التي لم تظهر لا قبل ولا بعد ذلك اجتماعيًا في أي مكان، أما اللورد كارادون (صاحب قرار ٢٤٢ الشهير) فقد كان دائم المواجهة والاختلاف مع السفير/ القوني – ولكن – ما يدعو للعجب أنه كانت يربط بينهما علاقة غاية في الوثاقة والاحترام الفائق حتى بعد أن ترك العمل، كان اللورد كارادون يزوره بمنزله بالزمالك كلما كان في زيارة للقاهرة – مثلما كان يزوره بمنزله أيضًا كورت فالدهايم (السكرتير العام للأمم المتحدة) وجورج براون (وزير خارجية بريطانيا) وغيرهم من مشاهير الشخصيات العامة والدولية، وذلك كله من منطلق المحبة والاحترام وعظيم التقدير لواحد من أبرز الدبلوماسيين المصريين.

ومما يذكر عن طبيعة علاقاته ببعض نظرائه من زملائه الدبلوماسيين

أنه مثلاً كانت تربطه علاقة وثيقة بالسفير/ محمد الفرا (مندوب سوريا بالأمم المتحدة) الذي كان يحضر صباح كل يوم من أيام يونيو ٦٧ لتناول طعام الإفطار مع السفير القوني ليتبادل معه الرأي ويشد من إزاره.

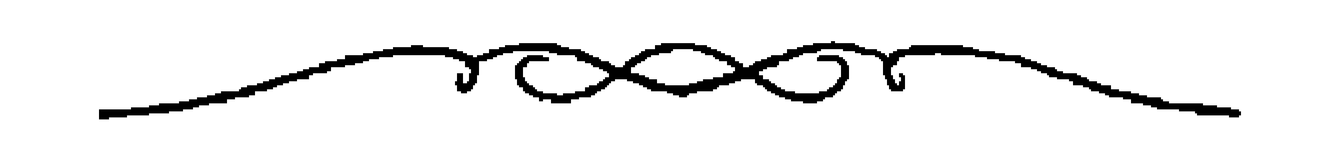
كان كريمًا، أنيقًا في ملبسه وحديثه ومسكنه، شديد الدقة والانضباط، لدية القدرة وموهبة فهم أعماق الغير واستمالتهم بدماثة خلقه ورقته، يركّز فيهم على مزاياهم الشخصية ويستبعد مساوئهم، المال عنده كان وسيلةً يخدم حياته بها وعمله، ولم يكن له أبدًا غاية أو هدف (بعد تقاعده رفض بشده عروضًا مغرية للعمل بدول شقيقة كمستشار).

تعجز الكلمات وتضيق الصفحات عن إيفاء سيرة هذه الظاهرة الدبلوماسية المثالية النادرة حقها - إلا أن فقيدنا سطر خواطره في شكل سيرة ذاتية شملت حياته الدبلوماسية الثرية بكل ما كان فيها من تجارب وعظات ودروس مستفادة، وهي لا شك ستكون سجلاً نادرًا وكتابًا تعليميًا لكل مشتغل بالدبلوماسية - أو السياسة ولكل مهتم بتاريخ مصر المعاصرة.

وعلمت من أسرة الفقيد أن الصديق العزيز الكاتب الصحفي

مكرم محمد أحمد قد حصل على مذكراته، وما كان يمكن أن تكـون في يدٍ آمَن من يد الصديق/ مكرم الذي بحسه الصحفي الوطني يقدر قيمتها وبالتالي نتطلع شوقًا لتلقيها قريبًا.

رحم الله السفير/ محمد عوض القوني – وجعـل مـن الأخـت العزيزة ابنته والأخ العزيز نجله خـيرَ عـوضٍ عنـه – وأطـال الله في عمر شريكة حياته ليستمر ضياؤهم وضياء الفقيد من خلالها منـارًا وهديًا للأصالة والكرامة.



16

السفير الدكتور عبد الله علي العريان

قمة قانونية ودبلوماسية فريدة

عندما شرعت في كتابة سيرة هذا العملاق القانوني والدبلوماسي تخيلت أن مهمتي هذه المرة سهلة – فما أكثر من عرفوه عن قرب وعملوا معه – وهم الآن من أعلام القانون والدبلوماسية، وعلى رأسهم أخي وصديقي السفير الدكتور نبيل العربي الذي ما كدت أسأله عن صاحب هذه السيرة حتى وجدت لديه تفاصيل ووقائع انسابت منه في يسر واندفاع يغلفه كل ما في نبيل العربي من صدق ورقة وأصالة وذكاء ووفاء، ولكي يسهل عليَّ الأمر فقد وجهني برقته المعهودة لكي أبحث عن كتاب يحتوي على سيرته الكاملة ألَّفه شقيقه محمد علي العريان – ولما كنت لم أشرُف بمعرفته – بينما في نفس الوقت – كنت قد تتلمذت على يد شقيقه الآخر أستاذي الفاضل السفير محمود العريان، فلقد شرعت بالاتصال به تليفونيًا، وقد شجعني على ذلك أنني رغم مرور

أربعين عامًا على أول لقاء به فور التحاقي بالسلك الدبلوماسي كان هو من أول مَن تلقوْني ملحقًا صغيرًا، فهوَّن عليَّ رهبةَ بداية العمل بوزارة الخارجية بكل ما فيه من رقة وبساطة وحنوٍّ وأدب جمٍّ وتواضع، ومرة أخرى وبعد أربعين عامًا متَّعه الله بالصحة وطول العمر – أجده بنفس خصاله وشخصيته، فتفضل وأهداني نسخة من هذه السيرة.

وحينئذ – تبيَّن لي مدى الصعوبة التي أواجهها وأنا أتعرض لتناول سيرة هذا الجهبذ العملاق المتعدد المواهب والقدرات – فبدايةً من الصفحات الأولى التي تناولت مؤهلاته العلمية في القانون ووظائفه ونشاطاته وأعماله القانونية والدبلوماسية والأكاديمية – مرورًا بكلمات زملائه وأصدقائه ورفاقه وأهله ومحبيه – نهايةً بهذه الموسوعة الأدبية والتسجيل الفريد لهذه السيرة التي كتبها شقيقه بمدادٍ من الحب والتقدير والصدق الخالصين استودعهم قلبه الكريم وكتبها بريشة أديب انفعل بكل ما أحاط بصاحب هذه السيرة من إجلال وتفرُّد وعبقرية أكثر مما انفعل به كشقيق وصديق – فوجدتُني أغوص في سيرة رجل أسطوري أنجز في حياة قصيرة – واحدة – ما كان يقتضيه لزامًا أكثر من حياة – هو السفير الدكتور

عبدالله علي العريان – القاضي بمحكمة العدل الدولية. وُلد بدمنهور في ٢١/٣ سنة ١٩٢٠، وتوفي في هولندا (لاهاي) ١٢ ديسمبر ١٩٨١. توفي والده ثم والدته وكان ما زال صبيًا لم يتجاوز الثانية عشر.

والدكتور عبدالله العريان هو غرس والده الشيخ الأزهري الذي كان تلميذًا للشيخ محمد عبده فضلاً عن أنه كان من خطباء الثورة العرابية ومن أشد الداعين لها، كان شيخًا متفتحًا – فبينما كان عالمًا متفقهًا في الدين ومناضلاً وطنيًا فقد كان أيضًا ذا حس أدبي وفني يهوى الموسيقى والأغاني والمسرح – بينما كانت والدته ابنة محمد سليمان الوكيل باشا من أثرياء بلده وعضو الوفد المصري وعضو مجلس الشيوخ – وربما هذه التركيبة الفريدة التي منها تكوّن هذا الإنسان الفريد فقد اجتمعت له أصالة النسب ورفعة الحسب، وفي نفس الوقت كان سليل بيتٍ أنجب قضاةً وعلماء – جاء نبتًا لأرض مصر وطينها، ومن بين فلاحيها اكتسب بساطته وطبيعته – ترك دمنهور إلى القاهرة حيث التحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة والتي تخرج فيها مع مرتبة الشرف سنة ١٩٤٢ – وخلال العشر سنوات التي تلت تخرجه (أي حتى سنة ١٩٥١) كان قد حصل على

دبلومتي القانون العام والخاص والدكتوراه في القانون الدولي من جامعة هارفارد سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ – ثم من جامعة كولومبيا بنيويورك سنة ١٩٤٧ – ١٩٥١.

بدأ حياته العملية في مجال القضاء معاونًا لنيابة أبو حمص الجزئية بمحافظة البحيرة سنة ١٩٤٢ – ١٩٤٣، وأنهى حياته العملية قاضيًا بمحكمة العدل الدولية في ديسمبر ١٩٧٨.

كما بدأ حياته العملية في مجال الدبلوماسية كمستشار للوفد اليمني لدى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ – ١٩٥٠، ثم مستشارًا للشؤون القانونية بوزارة الخارجية من ١٩٥٣ – ١٩٥٥، ثم مستشارًا للقانون الدولي بمكتب رئيس الجمهورية ١٩٥٥ – ١٩٥٦، بعدها أوفد مستشارًا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة من ١٩٥٨ – ١٩٥٩، وهنا وجدت مصر – ممثلة في وزارة الخارجية – ضرورة احتضان ابنها، فتم تعيينه لأول مرة بوزارة الخارجية سنة ١٩٥٩ مديرًا للإدارة القانونية والمعاهدات حتى ١٩٦٨، ومنذ ذلك الحين انتقل للعمل في الحقل الدبلوماسي العملي في الخارج، فقد تم تعيينه نائبًا لرئيس وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك سنة ١٩٦٨ – ثم سفيرًا لمصر بفرنسا سنة ١٩٧١، ثم رئيسًا لوفد

مصر الدائم لدى الأمم المتحدة – جنيف – سنة ١٩٧٤ – وأخيرًا سفيرًا لمصر لدى سويسرا في مايو ١٩٧٥، وفي ديسمبر ١٩٧٨ انتخب قاضيًا بمحكمة العدل الدولية في لاهاي.

أما نشاطاته الدولية – في مجال القانون والدبلوماسية – فقد امتدت من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية إلى جامعة الدول العربية إلى مؤتمرات دولية كمؤتمر باندونج (سنة ١٩٥٥) ومؤتمر القمة العربية – في غالبيتها كان يمثل مصر وفي بعضها الآخر كانت الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية تستعين بعلمه وخبرته القانونية.

ولم تكن نشاطاته الأكاديمية أقل اتساعًا من نشاطاته الدولية – سواء كانت مواكبةً وداعمةً لها، أم في الجمعية المصرية للقانون الدولي، علاوةً على عضويته لمؤتمر المستشارين القانونيين الذي نظمته الجمعية الأمريكية للقانون الدولي وهيئة الخبراء الدوليين في حلقة البحث التي عقدتها منحة كارنيجي لإعداد دليل عن القانون الدولي – ثم عضوية معهد القانون الدولي. ويعلم الله كيف أمكنه في هذا الخضم الهائل من الوظائف والمهام والمؤتمرات – أن يكون لديه الوقت – أو القدرة – على التأليف والكتابة.

وقد بلغت إصداراته باللغة العربية اثني عشر إصدارًا، وباللغة الإنجليزية سبعة إصدارات، وباللغة الفرنسية إصدارين، جميعها في موضوعات القانون الدولي والنظم الدبلوماسية والعلاقات الدولية وكلها تعتبر من المراجع الدولية في هذا المجال. وقد وصفه الدكتور «النجار» واحد من أئمة علماء الاقتصاد في العالم ضمن أوصاف أخرى – بأبلغ وأعمق وأبسط ما يمكن أن يوصف به مصري فقال عنه إنه كان يرى في مصر كل ما هو ممتاز مبتدئًا بالشيخ/ محمد رفعت مرورًا بعبد الوهاب وأم كلثوم والعقاد وطه حسين والسنهوري وتوفيق الحكيم وعزيز أباظة – وعندما كان يموت أحدهم كان يشعر أن جزءًا من صميم مصر قد مات. ومن خلال أستاذنا الفاضل والعالم الجليل الدكتور/ سعيد النجار نتعرف على مزيد من جوانب شخصية هذا المصري الأسطوري – عبد الله العريان – فيقول عنه إنه كان مليئًا بالحياة وكان حضوره الإنساني حضورًا كليًّا غامرًا كالعبير النفاذ – وكانت فيه قوة الينبوع العذب الفياض، مزيجًا حضاريًّا فريدًا ونبيلاً – ضرب في الدنيا كثيرًا شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، ورأى من الناس ما لم يتهيأ لغيره من معاصريه، وعرفَ من خبايا السياسة والدبلوماسية ما لم تُتح معرفته

لكثير من معاصريه - كانت عنده رِقَّةُ الكلمة وشفافيتها، ولديه قوةٌ حكيمة هي قوة العالم البصير والدبلوماسي الخبير - فقد قرأ في العربية والإنجليزية والفرنسية لأئمة الشريعة والقانون والأدب والفلسفة والتاريخ - صديق عمره أستاذنا الدكتور سعيد النجار حدَّد مفتاح شخصيته في صفتين رئيستين: الأولى كانت «الاعتدال» في كل أمر؛ في عقائده وآرائه وعلاقاته وطريقة كلامه وأسلوب حياته وعقيدته الدينية الريفية المشتقة من بساطة الريف وطبيعته - وهو ما يفسر إعجابه بالحضارة الغربية ولكن دون افتتان، ويقينه أن أثمن ما يحرص المرء على أن يمتلكه في هذه الحياة هو كرامته كإنسان - وربما يفسِّر أيضًا ما كان عليه مِن تسامحٍ شديد وصفحٍ عن حاسديه، كان عاطفيًّا يعتبر نفسه معِ ومن الفلاحين رغم أن أسرة والدته كانت من الباشوات «الإقطاعيين» وأسرة والده من العلماء ذوي اليسار والمكانة، ورغم ارتباطه العاطفي والنفسي بالفلاحين فقد كان حضاريًّا رفيع الذوق في مظهره ومسلكه وطريقة كلامه. تأثر في حياته أشد ما تأثر باثنين من الفلاحين: أولهما كان أستاذه بكلية الحقوق المرحوم الدكتور/ عبد المعطي خيال، وثانيهما كان عبد الناصر - إلا أنه على الجانب الآخر

تعاطى بحِرْفية واقتدار مع معاهدة كامب ديفيد للسلام واشترك في محادثاتها وحاز إعجاب وتقدير واحترام الجانب الأمريكي (كارتر كتب له خطابًا شخصيًّا معبِّرًا عن هذا التقدير) وحاز تقديرًا عميقًا من الرئيس السادات.

تميز ضمن ما تميز به من مواهب عديدة بموهبتين رئيستين: ذاكرة خارقة القوة – وذكاء طبيعيّ نافذ – أما مزاياه الأخرى فكانت شخصيته المطبوعة على الخير والممتلئة حنانًا وعطفًا على ما في النفوس من ضعف أو هوان، معطاءٌ كثير التراحم والتواد، سريع الإحساس بالجمال، دقيق الملاحظة، سليم التقدير، يجمع بين الجد الشديد والفكاهة وخفة الروح. وكانت هناك ناحية أخرى في حياته لم تكن معروفة إلا لأفراد عائلته والصفوة من أصدقائه وهذه كانت إجادته للغناء وتقليد المطربين خاصة عبد الوهاب وعبد الحليم حافظ وعبد العزيز محمود وعبد المطلب وكارم محمود.

وما كان لهذا النهر الفياض بالمواهب والقدرات والصفات أن يكون نبتًا لغير من أسلفنا من أب وأم، وما كان يمكن أن يكون له غرسٌ غير أولاده الذين خلَفوه في الدنيا، فكان كلٌّ منهم خير خلَف لخير سلَف؛ إذ أن كلاً منهم جزء مقتبس من والدهم، فابنه

الأكبر مصطفى علي عبد الله العريان سار على نهجه وأحيا سيرته وعبقريته القانونية «عمل بالبنك الدولي» - أما ابنه الآخر محمد علي عبد الله العريان فقد أخذ عن والده عبد الله العريان الحساسية المرهفة والذكاء المفرط والصوت الخافت (ويعمل أيضًا كاقتصادي لامع بالبنك الدولي) - أما ابنته الأثيرة عُلا (كان عمرها تسع سنوات عند وفاته)، فقد درست في جامعة أكسفورد بإنجلترا وورثت عن والدها - ضمن ما ورثت من صفات - الملكَة والموهبة الفنية - وكما يقول أستاذنا الدكتور سعيد النجار إنك إذا رأيت أحدهم تكون قد رأيت جزءًا من والدهم، وإذا رأيتهم جميعًا تكون قد رأيته بأكمله وكأنه حاضر فيهم حضورًا كليًا. وتأتي قبلهم جميعًا السيدة/ نادية شكري - زوجته ورفيقة عمره والتي يعلم زملاؤه وكل من اقترب منه أنه سعيد سعادة بالغة بزواجه منها، ولذلك فقد كان شديد الحب والوفاء والتقدير لها - وهي في المقابل - أعطته حياتها - وولدين وابنة كانوا قرة عين أبيهم ومدعاة فخره واعتزازه وسعادته.

المستشار/ سمير ناجي يختتم سيرته بقوله «إن ما فقدناه وإن توقف نشاطه وسعيه بيننا، إلا أنه قد ترك فينا ما لا يقوى الموت

عليه».

ابنته الصغرى الأثيرة له تودّعه بأنه لم يمت، فهو في ضمان الخلود – ولن ننساه وقد علمنا كيف يحيا رجل فوق الحياة.

أستاذنا الدكتور سعيد النجار يصف سيرته بأنها سيرة الخالدين؛ إذ أنجز في جيل واحد ما هو كافٍ لتخويله المكان الأسمى بين صفوة جهابذة القانون الدولي في القرن العشرين.

وحسبُه – رحمه الله – أنه خلَّف وراءه محبين ومريدين وتلاميذ هم الصفوة في العلم والخلق والقانون أمثال الأخ والصديق عبد الحليم بدوي والأخ والصديق والدكتور نبيل القرني.

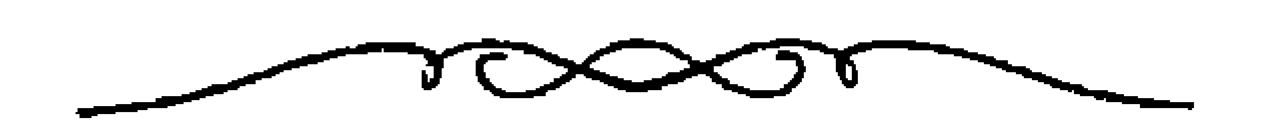
وحسبُه رحمه الله – أنه خلَّف وراءه أبناءًا ترى فيهم جميعهم أباهم بأكمله، وكأنه حاضرا حضورًا كليًّا – ويا لها من منحة ربانية كريمة.

وحسبُه رحمه الله – أنه خلَّف وراءه سيرةً تفوح بعبق الأصالة الحقة والفضل والخلُق والعلم الغزير المستفاد منه – وبالتالي – هو صدقة جارية.

وحسبُه رحمه الله – أنه خلَّف وراءه أخًا (محمد علي العريان) يترحم عليه ويحفظ سيرته ويصفه بأنه كان للإنسانية تحيةً وأخًا

(السفير/ محمود العريان) أطال الله في عمره.

رحم الله فقيد مصر – التي تجود على العالم بصفوته – فهي ولاّدة الزمان. ولله الأمر من قبل ومن بعد.



17

الدبلوماسي النموذجي

السفير أمين محمد مفتاح

عندما نصف الدبلوماسي بأنه نموذجي فإننا نقصد بذلك الدبلوماسي الذي يتسم بكل الصفات التي يلزم أن تتوافر فيمن اختار الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي طريقًا لمستقبله وعمله ومنهجًا لحياته وتصرفاته ..

صفاتٌ عديدة ومتنوعة منها الشكلي والموضوعي، بدءًا من الهدوء وتمالك النفس ورباطة الجأش – فلا يستثار – والدأب على مداومة القراءة والاطلاع حتى يتسع أفقه اتساع العالم، والاعتدال في المسلك والنزعة حتى يبعد عن أي تطرف بأي شكل من أشكاله – واكتساب القدرات اللغوية والإقناعية، فهو يحمل وطنه وقضاياه في قلبه وعلى كتفيه، ويدور بهم في العالم، ويزيد اقتداره على حمل هذه الأمانة كلما زادت قدراته وأناقة الملبس وحلاوة المعشر فتزداد

صلاته وبالتالي خبراته ومكاسبه من أجل الوطن .. مرورًا بالصدق والأمانة والوطنية وعفة اللسان واليدين.

هـذا هـو الـسفير أمـين محمـد مفتـاح.. نمـوذج لروادنـا مـن الدبلوماسيين الذين لم يسعدنا حظنا أن نكون تلاميـذ في مدرسـتهم إلا في أواخر أيامهم بـوزارة الخارجيـة.. خـالط الملـوك والرؤسـاء والزعماء في شتى البلاد وفي شتى العصور، وتتلمذ هو نفسه علـى يد معلّم الدبلوماسية المصرية الحديثة ا لدكتور محمد فوزي رحمه الله وطيّب ثراه.. عمل مع السفير حسن باشا نشأت ثم مع عبد الفتاح باشا عمرو ، وقابل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وجـواهر لال نهرو وكاسـترو وشـي جيفـارا.. تنوعـت دائـرة أصـدقائه لتـشمل شخصيات من مشارب وديانات واتجاهـات مختلفـة.. كـان معجبًـا بالسفير زكي قناوي سفير مصر في السويد الذي قدّم استقالته لأنـه خالف وزارته في الرأي، وعمل مع السفير توفيق قطامش، وصادقَ السفيرَ عثمان توفيق الذي ظل سفيرًا لمصر في الحبشة قرابـة العـشر سنوات.. كان مبهورًا بالدكتور وحيد رأفت الذي كان يعتبره أحـد أفذاذ وعباقرة مصر من القانونيين، وصـادق الأب هنـري عـيروط الراهـب الجيـزويتي الـذي ألّـف كتابًـا أسمـاه «الفـلاح المـصري»،

وصادق أحد نوابغ الطب والأدب في مصر الدكتور بول غليونجي الذي ألَّف كتابه الشهير «الطب عند الفراعنة». أصدقاء وزملاء متنوعون تنوُّع ثقافته هو.

وُلد في القاهرة في ١١/٦/١٩٠٧، ومات ودفن في ثراها عام ١٩٨٣.

بدأ دراسته بمدرسة الجيزويت حيث حصل منها على شهادة الثانوية .. بعدها التحق بكلية الطب مدة سنتين .. ثم تركها لعدم اتساق طبيعة الدراسة فيها بما تشمله من تشريح وغيره لما كان يتسم هو به من رهافة الحس والرقة، فكيف يتأتى له وهو مِنْ هواة الموسيقى الكلاسيك وتذوق الفن والجمال أن يحتمل التشريح والجراحة.

بعدها سافر إلى فرنسا حيث درس القانون في جامعتي باريس وليون .. لدى عودته عمل فترةً قصيرة مع عبد العزيز باشا فهمي إلى أن دخل امتحان القبول للعمل بالسلك الدبلوماسي، حيث نجح بتفوق والتحق بالعمل في وزارة الخارجية عام ١٩٣٢ .. وكانت أول بعثة يعمل بها قنصلية مرسيليا التي ظل بها من ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٨ حيث نُقل منها للعمل في سفارتنا في لندن التي ظل بها

لمدة اثني عشر عامًا؛ إذ أن الحرب العالمية الثانية كانت قد اندلعت، واستحال لذلك السفر من إنجلترا التي لقي فيها أصعب وأقسى أيام حياته التي كاد أن يفقدها عدة مرات بسبب الغارات الجوية الألمانية خاصة على لندن .. وفي عام ١٩٥٠ عاد إلى القاهرة حيث قامت شقيقته بتقديمه إلى ابنة صديقة لها، وبعد لقاءات قليلة تزوج من رفيقة حياته وشريكة عمرة السيدة ليلى عبد الله جلال التي سافرت معه عام ١٩٥٤ إلى مقر عمله نيودلهي، ورغم حداثة سنها آنذاك فقد استجابت بسرعة شديدة لما كانت تلقاه من زوجها من تلقين وتوجيه حتى إنها أصبحت من أكثر سيدات السلك الدبلوماسي في الهند اتصالاتٍ وعلاقات، وبالتالي كانت له حتى نهاية عمله الدبلوماسي السند والمعين وفي الهند. أتيحت له فرصة اللقاء والاقتراب من نهرو، وكانت مصر أحد أقطاب حركة عدم الانحياز، وهو ما أتاح لهما أيضًا لقاء الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يزور الهند لصداقته لنهرو ولحضور مؤتمرات عدم الانحياز. وقد زامله في الهند الملحق العسكري المصري الذي كان يختلف معه كثيرًا حول كيفية تنفيذ مبادئ الثورة واعتراضه على هذه التفرقة التي كانت قد طفت على سطح الحياة في مصر بين أهل

الثقة وأهل الخبرة، وقد كان هذا الملحق العسكري يهاجمه بشده بسبب آرائه هذه، إلا أن هذا الملحق العسكري عندما نُقل للقاهرة قُبض عليه وحوكم بتهمة تدبير مؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر وكان هذا الملحق هو عاطف نصار .. وفي نفس الوقت كان الملحق الجوي خالد فوزي وكان من مشاهير ضباط الثورة.

وفي عام ١٩٥٦ عاد إلى القاهرة حيث عين بإدارة البروتوكول، وبعد سنتين كان قد رُقي إلى درجة الوزير المفوض نقل للعمل في سفارتنا في واشنطن وتبادل رئاسة البعثة كقائم بالأعمال مع واحد من أشهر سفراء مصر في الولايات المتحدة وهو السفير أحمد حسين .. إلا أنه عام ١٩٥٩ وصلته من القاهرة برقية دورية تسأل عن رد فعل خطاب كان قد ألقاه جمال عبد الناصر، ولأنه كان أمينًا وصادقًا مع نفسه ومع وزارته فقد رد على الوزارة بأن هذا الخطاب لم يكن له أي صدى في أجهزة الإعلام الأمريكية، وكان من رأيه أن رده هذا يجب أن يقيم على أنه معلومات، إلا أن المسئولين بمصر ارتأوا عكس ذلك، فصدر قرار بنقله إلى الديوان حيث عُين بإدارة أمريكا اللاتينية، وقد كانت هذه هي الفرصة التي أتيحت له لزيارة غالبية دول أمريكا اللاتينية مرافقًا للسيد حسين

ذو الفقار صبري نائب وزير الخارجية آنذاك وواحد من أروع من أنبتتهم أرض مصر من الدبلوماسيين والسياسيين والوطنيين، وكان يجوب العالم ليجمع التأييد لمصر من دول عدم الانحياز ومن الدول الحديثة التحرر أو التي تسعى إليه، وذلك لدعم مصر في مواجهتها مع إسرائيل. وأثناء زيارته لكوبا لاحظ السفير أمين مفتاح بحاسته الدبلوماسية أن شي جيفارا الثائر والمقاتل لاستقلال كوبا – وكان آنذاك يعمل رئيسًا للبنك المركزي في هافانا – يجلس في مكتب فائق الفخامة والثراء والترف، ورغم ذلك كان يرتدي بزة الفدائيين وحاملاً سلاحه، فألمح إلى حسين ذو الفقار صبري أن هذا التناقض إنما ينذر بعدم الاستمرارية (وكان أن انقلب على كاسترو وبعدها تم اغتياله في إحدى الغابات المجاورة)..

وفي مايو عام ١٩٦٤ تم تعيينه في آخر منصب له وهو سفير مصر في بانجكوك التي ظل بها حتى بلوغه سن المعاش في ١٩٦٧.. كان قد أنهى خدمته بالسلك الدبلوماسي المصري بطريقة اتسمت بنفس ما اتسم به من نموذجية بكل ما تحمله الكلمة من معني.

ومن فكره السياسي أنه كان دائمًا يدعو إلى الاعتدال وإلى الاتجاه العقلاني في الأداء والتعامل، وهو ما كان يجعله يجهر أحيانًا

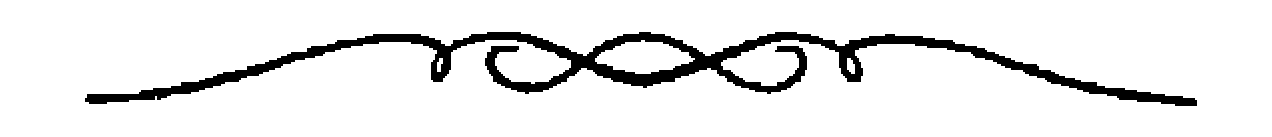
بأنه لا يمانع من الالتقاء بالعدو الإسرائيلي والتفاهم؛ معه لأنه كان يؤمن أن إسرائيل يمكن قتالها وقتلها بالسلام أكثر مما يمكن بالحرب؛ نظرًا لكل ما تلقّاه من دعم أمريكي وغربي.. كان يجهر باعتراضه على تزوير التاريخ والتلاعب به وإخفاء بعض مراحله لحساب مراحل تالية.. كان يرى أن تجربة الوحدة مع سوريا مقضيّ عليها بالفشل نتيجة ما اتبعته مصر من سياسة للتأميم وهو ما لم يكن ليتواءم مع شعب من التجار مثل السوريين.. كان يرفض التعصب بكل أشكاله وأنواعه وأسبابه حتى إنه وهو في السبعين من عمره تحامل على نفسه وذهب لأول مرة في حياته ليدلي بصوته في الانتخابات تأييدًا للرئيس مبارك في أعقاب اغتيال الرئيس السادات على يد عناصر التطرف وليعرب عن رفضه للتطرف.. كان يرى الكثير والكثير الذي أعْرب عنه وجاهرَ به في حينه وكان بمثابة استشراف للمستقبل برؤى تحققت في غالبيتها.

له من الأبناء ثلاثة: محمد، وأشرف، وعزيزة.. ويعتبر ابنه الأكبر محمد أقرب أبنائه إلى طباعه وشخصيته وفكره، فهو رجل أعمال ولكنه واسع الثقافة وقارئ ملتزم موسوعي المعرفة، كما أن فيه نفسَ رقةِ والده وحلاوة المعشر وأدبه.. لم يهتدِ بهدي والده في

شيء واحد فقط وهو العمل الدبلوماسي الذي نأى عنه لعدم رغبته في التنقل خارج مصر، فضلاً عن أنه بخلاف والده الذي كان اجتماعيًا بطبعه وتكوينه، فهو خجول لا يميل إلى حياة الصخب والاستقبالات. هذه أسرة ترك فيها عائلها بصماته العلمية والخلقية، فظلت تعيش في ظله وبهديه.

دبلوماسي بهذه النموذجية كان طبيعيًا أن تكرمه بلده وغالبية البلاد التي تعامل معها، لذلك فهو حاصل على مجموعة من النياشين من بولفيا وكولمبيا وشيلي ومن الملك «إدريس السنوسي» ملك ليبيا، ومن الملك فيلب (ابن الملك قسطنطين) ملك اليونان، ومن تايلاند حصل على واحد من أعلى النياشين وهي قلادة «الفيل الأبيض»، ونيشان الاستقلال من الملك فاروق ملك مصر والسودان، وأخيرًا حصل على تكريم وطنه مصر في شكل نيشان الجمهورية.

كان نموذجيًا في دراسته، ثم كان نموذجيًا في عمله الدبلوماسي مثلما كان نموذجيًا في كل حياته.. رحمه الله رحمةً واسعة وجعل من مسيرته نبراسًا وهديًا لمن يهتدي، وأثاب الله أسرته بثواب عمله.



18

محمود رياض

ومسيرة نضال من أجل الوحدة العربية

عندما وافته المنية وصعدت روحه الطاهرة إلى بارئها – كتب الصديق العزيز والصحفي والكاتب الكبير محمود عوض مقالات تحت عنوان «قضية العمر كله» – لا ليرثي فيها صاحب السيرة ولكن ليبشرنا بأنه «كان الرجل هو القضية» – لقد أعطى عمره كله للقضية الكبرى التي نذر نفسه لها – قضية أن يصبح عالمنا العربي أكثر أمنًا وقوةً وعصريةً – وقد رحل محمود رياض ولكن القضية ما تزال مستمرة، نعم يا أستاذنا – فما زال مريدوك وتلاميذك يحملون الراية التي دربتهم في وزارة الخارجية على حملها – بكل التجرد والإخلاص والكفاءة النادرة – وبكل الأسى نعترف أنك رحلت عن دنيانا ولكن كما يرحل العمالقة العظماء، فهم يوردون في الموت لأنهم أبدًا يبقون لازمة من لوازم الحياة لكل من يريدون الحياة – رحلت لتنضم إلى عمالقة الدبلوماسية المصرية الذين

أصبحوا في رحاب الله، وبرحيلك فقدت مصر فارسًا من فرسانها، ولكن مصر «الولادة» قادرة بإذن الله على إنجاب المزيد من الفرسان لإكمال مسيرة وكفاح محمود رياض.

وُلد في ١٨ يناير سنة ١٩١٧ – وتخرج في الكلية الحربية سنة ١٩٣٩ ثم من كلية أركان الحرب الملكية في ١٩٤٣ حيث عمل في سلاح المدفعية الملكي ثم مدرسًا بالكلية الحربية حتى عام ١٩٤٨ حيث رُقّي إلى رتبة البكباشي (المقدم). ويروي عنه السيد أحمد حمروش إنه كان محل إعجاب الطلبة «المستجدين» عندما كان يعمل مدرسًا بالكلية الحربية؛ لأنه كان هادئًا ودودًا خفيض الصوت. كان من الضباط النادرين آنذاك الذين كانوا يهوون القراءة أو يمارسون الكتابة – فلقد كان الضباط ذوو الرتب الكبيرة (باشا إذا كان لواء أو بك إذا كان عميدًا أو عقيدًا) أغلبهم لم يكن قد حصل على البكالوريا (التوجيهية)؛ فالإنجليز آنذاك كانوا يحرصون ويصرون على عدم رفع مستوى التعليم في المدرسة الحربية؛ لتبقى الفجوة الفكرية والثقافية على اتساعها بين الجيش والقوى السياسية وقادة الأحزاب – لذلك فقد كانت رؤية محمود رياض وهو يطالع كتابًا في أحد الطوابير مشهدًا غريبًا على الكلية الحربية؛ لأنه آنذاك لم

يكن مسموحًا للضابط أن يقرأ أثناء العمل. وفي سنة ١٩٤٨ عندما دخلت الحرب القوات المسلحة المصرية – والفدائيون المصريون بقيادة أحمد عبد العزيز – دفاعًا عن الحق الفلسطيني في مواجهة «العصابات» الإسرائيلية التي كانت تسعى بقوة السلاح والإرهاب إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين من الفلسطينيين – تقدَّمَ «البكباشي» محمود رياض للتطوع للقتال. ولكن طلبه رُفض؛ فقد رأى مدير الكلية الحربية أنه من الأفضل له تخريج ضباط أكْفاء بدلاً من القيام بدور يستطيعه أي ضابط آخر ليس له قدرات محمود رياض، ولكنه أصر على طلبه، فتم إيفاده إلى فلسطين، ولكن كضابط مسئول عن المخابرات الحربية وهو ما سهّل له التجول في أنحاء فلسطين، وبالتالي تكوين صورة كاملة عن الأحداث من الناحية العسكرية والسياسية – ولدى عودته لمصر كان من الطبيعي أن يتم اختياره ممثلاً لمصر في لجنة الهدنة المشتركة (١٩٤٩ - ١٩٥٢).

ومنذ ذلك التاريخ وحتى رحيله إلى جوار خالقه فإنه لم يبتعد مطلقًا عن القضية الفلسطينية، وقد كان في وزارة الدفاع المصرية آنذاك – قبل الثورة – إدارة اسمها إدارة فلسطين عمل محمود

رياض مديرًا لها، حيث كان يشرف من خلالها على ثلاث مهام: لجنة الهدنة، وإدارة الحاكم العام لقطاع غزة، وأحوال اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي كان معه من الطبيعي أن يذهب إلى الأمم المتحدة مستشارًا لوفد مصر في كل مرةٍ كانت تناقَش فيها قضية فلسطين. وعندما قامت ثورة يوليو لم يكن هناك سفيرٌ مصري واحد من العسكريين، ولكن ظروف الثورة قضت بتعيين بعض العسكريين في مناصب السفراء اعتمادًا عليهم في التعبير عن روح الثورة، فتم تعيين اللواء علي نجيب سفيرًا في بيروت (وهو شقيق اللواء محمد نجيب)، واللواء محمد سيف الدين سفيرًا في الأردن، ثم توالى بعد ذلك تعيين عدد من العسكريين في مناصب السفراء؛ فعُين محمود رياض سفيرًا في سوريا (١٩٥٥ - ١٩٥٨) بعدها عُين مستشارًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة للشئون الخارجية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١، ثم نائبًا لمندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، ثم مندوبًا دائمًا من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ حيث استدعي لمصر حيث عُين وزيرًا للخارجية في فترة من أدق وأعقد فترات الدبلوماسية المصرية (من ١٩٦٤ إلى ١٩٧١)، بعدها عين لفترة وجيزة مستشارًا برئاسة الجمهورية (من يناير إلى يونيو ١٩٧٢)

حيث تم اختياره بإجماعٍ عربي منقطع النظير أمينًا عامًّا للجامعة العربية.

وفي سيرته الحافلة هذه تظل نقطة الانطلاق في حياة محمود رياض هي «قضية فلسطين»، وتظل النقطة المحورية في فهمه وممارساته العربية هي قضية «الوحدة العربية»، ظلتا ركيزتين وهدفين نذر لهما كل حياته، أعطاهما شرف الجهاد والتضحية بعمره فأعطوه شرف المجد والخلود لاسمه وسيرته.

فقضية فلسطين كانت عنده دائمًا قضية مصرية عربية مصيرية - فكان يجاهر دائمًا أن مصر تناضل وتضحي بدماءٍ غالية لأبنائها من أجل قضية مصرية وفي سبيل المصلحة المصرية، وهي كانت عنده قضية مصرية تربط مصر بفلسطين؛ لأن مصالح مصر وفلسطين في هذه القضية كانتا مرتبطتين - وهدفهما واحد - وهو صدُّ قوات وأطماع دولة جوارٍ باغية وغازية يمتد خطرها وأطماعها عبر فلسطين ومصر إلى كل الدولة العربية وبلا استثناء، وهو ما يجعل قضية فلسطين قضيةَ مصيرٍ عربي أيضًا - فقد كان يؤمن أنه لو حدث وانهار المشرق العربي فلا بد أن يؤثر ذلك على المغرب العربي، ولا بد أن يضعف من الموقف العربي عمومًا.

ومن تجربته في لجنة الهدنة خرج بقناعتين عن الأطماع الصهيونية: الأولى: أن الصهيونية طامعة في الموارد العربية حيث إن التصور الصهيوني قائم على أخذ المواد الخام التي تنتجها البلاد العربية ويقومون هم بتصنيعها (وهو ما كانت تقوم به إنجلترا أثناء فترة استعمارها للمنطقة – وهو أيضًا فحوى «الشرق أوسطية» ومشروع شيمون بيريز الذي يرى أن مستقبل المنطقة يكمن في تعاون رأس المال البترولي الخليجي العربي مع الأيدي العاملة المصرية – مع التقدم التكنولوجي والصناعي الإسرائيلي) – وما أشبه اليوم بالأمس. أما القناعة الثانية التي خرج بها من تجربته في لجنة الهدنة؛ فهي اعتماد الصهيونية على الوزراء والمسئولين اليهود في شتى حكومات العالم – فقد أعرب ممثل إسرائيلي في هذه اللجنة عن إصرار إسرائيل ألاّ يتم مطلقًا استعمال طريق رأس النقب استعمالاً عسكريًا – فلما أعرب محمود رياض عن دهشته لهذا الطلب على أساس أنه لم يكن واردًا على الإطلاق أن تقوم مصر باستخدام هذا الطريق لقواتها إذ أنه لم يكن يؤدي إلا إلى قرية صغيرة تقع على خليج العقبة اسمها «أم الرشرش» (الآن اسمها إيلات) وأنه إذ كانت مصر تريد دفع قواتها نحو إسرائيل فالأجدر

بها أن تهاجم بئر السبع أو حتى تل أبيب التي كانت تبعد آنذاك عن مراكز القوات المصرية بحوالي ستين كيلو مترًا – فأوضح المندوب الإسرائيلي أنه لم يكن يقصد القوات المصرية بل كان يقصد القوات البريطانية المنتشرة بالمنطقة وفي قنال السويس والتي رغم أنها تزيد على الثمانين ألف عسكري وهو عدد يفوق قدرة القوات «اليهودية» فإنهم يخشون أن الإنجليز قد يرون ضرورة إيجاد اتصال بري بين قواتهم في قنال السويس وقواتهم في العقبة وفي الأردن، وفي هذه الحالة يكون هذا الطريق أصلح وأقرب طريق لهم، وفي هذه الحالة فسوف يقومون بالتصدي للقوات البريطانية في محاولة لإيقافهم لمدة أربع وعشرين ساعة خلالها يتم تأليب الرأي العام العالمي كله ضدهم من خلال الوزراء اليهود في كل عاصمة أوروبية وفي أمريكا على أساس أنهم يعتبرون أن كل يهودي موجود في حكومة أجنبية يمثلهم وهو امتداد لهم وعليه أن يخدم أهداف إسرائيل – لذلك كان محمود رياض يؤمن بأنه يجب أن يكون للعرب هدف قومي رئيس وهو السعي لإيجاد تعادل بين الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل وبين دعمهم للعرب.

أما **الوحدة العربية** فقد تجسدت عنده بشكل مادي في الاتحاد

بين مصر وسوريا فيما سُمِّيَ بالجمهورية العربية المتحدة التي قامت استجابةً للآمال والمطالب الشعبية في كلا القطرين الشمالي والجنوبي (سوريا ومصر). عاش محمود رياض ولادتها بكل الفرح والأمل، وشاهد المشاعر والتأييد الجارف لها من الشعبين السوري والمصري – ثم عاش تجربة الانفصال بكل ما أحاط بها من إحباط وحزن ومؤامرات دولية وإقليمية؛ فقد جاء هذا الوليد الذي سُمِّيَ بالجهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا (ثم اليمن) نتيجة مخاض سنوات طويلةٍ سابقة، وجاء نبتًا لبذور تمت زراعتها عدة مرات تعبيرًا عن آمال وطموحات الأمة العربية، فقد بدأت بفكرة توحيد العرشين الهاشميين في العراق والأردن، ثم كانت المحاولة الثانية لنوري السعيد باشا بإقامة مشروعه الاستعماري الغربي الذي سُمِّيَ بمشروع «الهلال الخصيب» باتحاد كل من الأردن وسوريا والعراق. ثم جاءت المحاولة الثالثة بمبادرة من سوريا عام ١٩٤٩ لإقامة اتحاد فيدرالي يضم دول الجامعة العربية. ولكن كانت دائمًا المشكلة ومازالت تكمن في كيفية توحيد الدول العربية في ظل اختلاف نظم الحكم ومواجهة التدخلات الخارجية.

أما محمود رياض وزير الخارجية – فقد وجد نفسه في العمل

الدبلوماسي ووجدت وزارة الخارجية فيه مقاتلاً خبيرًا قديرًا على معالجة القضايا المصيرية بأسلوب وطني – وكثيرة هي هذه القضايا التي يصعب لأي كاتب أن يحيط بها بأكثر مما قدمها هو في كتابه ذي الأجزاء الثلاثة «مذكرات محمود رياض» التي قدمت تاريخ مصر خلال أربعين عامًا برؤية ذات خصوصية ووعي ونضوج، وهو كتاب يستوجب على كل زميل مشتغل بالعمل الدبلوماسي أن يدرسه دراسة متأنية متعمقة.

ويقول لي الصديق الكاتب الصحفي محمود عوض الذي اقترب من محمود رياض بقدرٍ قد يفوق غيره من الكتّاب إن محمود رياض حرص في مذكراته هذه ألاّ يذكر من الأحداث إلا ما عايشها بنفسه، وبعد أن قام الصديق محمود بمراجعة مسودة هذه المذكرات قال إنه في مذكراته هذه: «لا يريد أن يكون مع هذا أو ضد ذاك، ولا يريد افتعال بطولات بأثر رجعي مثل كثيرين ممّن يتاجرون بمن يتوفاهم الله – يريد فقط أن يسجل ما يعرفه على وجه اليقين، يريد دائمًا أن يكون صادقًا مع نفسه ودقيقًا مع الأحداث – ولقد استطاع محمود رياض خلال عمله وزيرًا للخارجية أن يربِّي أجيالاً من الدبلوماسيين المتميزين الذين نهلوا

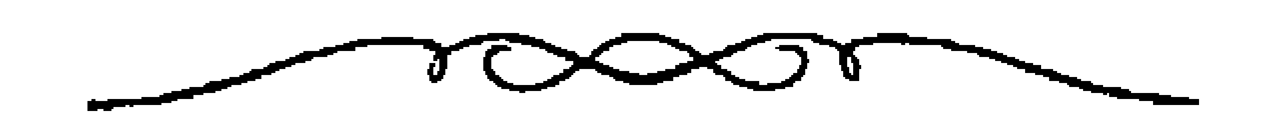
من نبع علمه وخبرته ونُضج آرائه وعُمق فكره وبُعد نظرِه – لذلك فقد أصبحوا أسماء لمعتْ في مجال العمل الدبلوماسي وفي وزارة الخارجية وعلى رأسهم الأخ العزيز الوزير عمرو موسى الذي جاء مع محمود رياض إلى الكويت في يوليو ١٩٦٧ – ربما في أول طائرة غادرت سماء مصر بعد النكسة وكنتُ آنذاك سكرتيرًا ثالثًا بسفارتنا هناك، فأتيحت لي الفرصة أن أرى بنفسي ما كان عليه هذا العملاق محمود رياض من أنفة وشموخ وتماسك وهدوء نفسي، وذلك رغم ما كنا نعيشه آنذاك من هول المشاعر نتيجة ما وقع علينا من كارثة فاق حجمها آنذاك قدرتنا على الاستيعاب ونحن في هذه السن المبكرة من حياتنا الدبلوماسية – ولكن موقف العملاق وسلوكه أمامنا أعاد لنا تماسكنا.

وعندما قام الرئيس أنور السادات برحلته إلى القدس واتجهت بذلك السياسة المصرية في مساراتها بعيدًا عن مسارات وآراء محمود رياض، فقد آثر أن يبتعد عن موقع لم يعد العمل فيه ممكنًا من وجهة نظر إنسان أفنى حياته مناضلاً مدافعًا عن الحقوق الفلسطينية ضد ما كان يراه من أطماع إسرائيلية صهيونية توسعية، فاستقال من منصب أمين عام الجامعة، ولكنه ظل على صلة وثيقة بالحياة

الفكرية والسياسية وبنفس القدر من احترام النفس والاعتداد بالرأي والعقيدة.

وقد ساندته طوال حياته رفيقة عمر، كانت له الزوجة والأخت والمعين سواء حينما كانت تأخذه هموم وقضايا أمته بعيدًا وتحتويه، أو عندما بدأت هذه الهموم تُلقي بثقلها على صحته التي أخذت في التدهور – ففي كل هذه المراحل وقفت إلى جانبه سيدة فاضلة متفانية هي السيدة سوسن فهمي – أو كما كانت تُعرف بين العاملين بوزارة الخارجية بالسيدة سوسن رياض – وهي شقيقة الزميل العزيز السفير أيمن فهمي والأخ والصديق العزيز السفير/ وائل فهمي الذي ظل طوال حياته يعمل في مجال مقاطعة إسرائيل من خلال الجامعة العربية، وكلاهما لم يُعرف عنهما يومًا صلتهما بالسيد محمود رياض – سواء بوزارة الخارجية أو بالجامعة العربية. أطال الله في عمرهم. أما أختهم الأخرى رحمها الله فكانت زوجة أستاذنا السفير علي حمدي حسين والد الأخت والصديقة العزيزة حرم الأخ والصديق العزيز السفير عادل السماوي – أطال الله في عمرهم جميعًا – أسرة كريمة باركها بفيض وطنيته وعطائه ومحبته وحنانه الفارس والمقاتل الراحل محمود رياض.

وعودٌ على بدء إلى ما أوجزه الصديق محمود عوض في كلمات قليلةٍ في عددها شاملةٍ في معناها - «كان الرجل هو القضية، والقضية ما زالت مستمرة ومسيرة الفارس ما زالت أيضًا - أثابه الله بقدر عمله وجعل نتاج عمله ضياءً ينير طريق الأجيال من تلاميذه وتلاميذ تلاميذه الذين يبتهلون إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعل في ذريته عوضًا له ولفقيدهم الخلود.



19

محمد حسن الزيات

وُلد في عصر سعد زغلول وفي خضم الحركة الوطنية للاستقلال التي حفزت الجيل كله على ضرورة أن يكون له هدف واحد هو خدمة الوطن، وظل هذا الهدف هو خيط حياته المتصل وفي كل ما تقلد من مناصب وحمل من مسئوليات كان رحمه الله دبلوماسيًّا من طراز خاص وسياسيًّا مخضرمًا مثقفًا بكل شمول كلمة ثقافة – في كل مناصبه لم يستمدّ دوره من الكرسي الذي يجلس عليه، ولكنه أضفى على كرسيه احترامًا وأهميةً وخصوصيةً استمدت من قدراته وصفاته الخاصة التي اكتسبها من توليه لأخطر المناصب في أصعب الأوقات – ذلك كله جعله علمًا مصريًّا بارزًا.

بدأ حياته أستاذًا بالجامعة، ثم مستشارًا ثقافيًّا لسفارتنا في واشنطن، ثم قائمًا بالأعمال لسفارتنا في طهران، ثم مبعوثًا دوليًّا في الصومال التي وصل بها للاستقلال، ثم سفيرًا في الهند، ثم رئيسًا لوفد مصر الدائم لدي الأمم المتحدة في نيويورك. كان أول

متحدث رسمي باسم مصر في أدق مراحلها الوطنية، ثم وزير للإعلام، ثم وزيرًا للخارجية في الوزارة التي سميت «وزارة المواجهة»، ثم مستشارَ رئيس الجمهورية.

ولا عجب في ذلك، إذا تتلمذ على يد الدكتور طه حسين، ثم لازمه، ثم زامله، ثم تزوج من ابنته. رغم كبر حجم جسمه فقد كان شعلة من النشاط والحيوية وخفة الظل وروح الدعابة الذكية اللماحة وسرعة البديهة.

ثلاث دوائر أحاطت بحياته ترك في كل منها بعضَ فيضٍ خبرته وحنكته السياسية والدبلوماسية، وترك كلٌّ منها عليه من ذاته شرفًا وأمجادًا.

الدائرة الأولى كانت الصومال التي أكمل فيها عمل وكفاح سلفه الشهيد كمال الدين صلاح، فنجح في أن يعبر بها إلى بر الأمان والاستقلال من الاستعمار وتوحيد كل أقاليمها.

الدائرة الثانية كانت قضايا التضامن العربي التي آمن بها وعمل من أجلها فارتبط اسمه بها.

أما الدائرة الثالثة التي تفخر به ويفخر بها، فقد كانت خطته التي حشد لها كل أسلحة الدبلوماسية المصرية وللإعداد والتمهيد

السياسي والإعلامي لحرب أكتوبر والتي بسبب نجاحه المبهر فيها حصل من الرئيس الراحل أنور السادات على وشاح النيل، وحصلت معه وبقيادته وزارة الخارجية - كوزارة ولأول مرة - على وسام الجمهورية.

عاش في هدوءٍ ووقار، ومثلما عاش تُوفي في سريره وهو نائم في هدوء ووقار، هذا هو فقيد الدبلوماسية المصرية الدكتور محمد حسن الزيات.

وُلد في دمياط في ١٤/ ٢/ ١٩١٥، درس الدراسة الابتدائية في المدرسة الأميرية والتي كانت الوحيدة آنذاك بمحافظة دمياط - ثم انتقل للدراسة الثانوية في القاهرة بالمدرسة الخديوية حيث بدأ يكتب القصص القصيرة والمقالات التي نشرتها له المجلة التي كان يرأس تحريرها وقتذاك عبد القادر المازني - وبسببها أصدر إسماعيل باشا صدقي قرارًا بفصله فصلاً نهائيًا. وبعد عدة أشهر قضاها في مزرعة الأسرة في دمياط عاد للدراسة «بمدرسة القبة الثانوية» التي كان وكيلها آنذاك الأديب الكبير محمد فريد أبو حديد. وتحت رعايته تولى رئاسة تحرير مجلة المدرسة، وقد أعجب به آنذاك وزير المعارف حلمي عيسى باشا وكافأه بدعوته لحضور

مواسم الأوبرا الإيطالية في القاهرة، وكانت هذه بداية تعرُّفه على الموسيقى الغربية.

بعد حصوله على الشهادة الثانوية أراد والده دفعه لدراسة الزراعة لكي يعنى بمزرعة الأسرة، لكنه كان يميل لدراسة الأدب، خاصة بعد تعرُّفه على الدكتور طه حسين من خلال «جريدة الوادي»، وتوثقت علاقته به إلى الحد الذي دعاه للاستعانة به لإقناع والده بالتحول لدراسة الأدب ودخول كلية الآداب، فدخلها حيث تتلمذ على أيدي أحمد أمين وعبد الوهاب عزام وإبراهيم مصطفى وطه حسين، إلا أنه مرة أخرى فُصِل من الدراسة لتنظيمه مظاهرة ضد الوزير البريطاني صامويل هور - الذي كان قد صرَّح بأن مصر لا تستحق الحياة الديمقراطية، إلا أن طه حسين استدعاه وحثه على عدم ترك دراسته، وتولى رعايته شخصيًّا كمدرس خاص له، إلى أن سقطت الوزارة وتقرر عودة الطلاب المفصولين إلى دراستهم. وفي عام ١٩٣٩ حصل على درجة الليسانس الممتازة (درجة رسمية تعطى لمن حصل طوال سنوات الدراسة على ٧٠٪ أو أكثر من الدرجات)، بعدها انشغل بثلاثة أعمال في نفس الوقت؛ الإعداد للماجستير مع طه حسين -

ودراسة اللغات الشرقية بمعهد اللغات الشرقية، والعمل مع طه حسين موظفًا بالإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف - وفي عام ١٩٤٢ حصل على درجة الماجستير بمرتبة الشرف الأولى، وفي نفس الوقت حصلَ على دبلوم معهد اللغات الشرقية، وعندما أنشئت جامعة الإسكندرية عُين أستاذاً مساعدًا بها، إلى أن حصل على منحة للدراسة في إنجلترا مع الأستاذ زكي نجيب محمود - فسافرا معًا حيث حصلا على الدكتوراه (زكي نجيب محمود من جامعة لندن، والزيات من أكسفورد). عاد بعدها ليعمل مدرسًا ثم أستاذًا مساعدًا بكلية الآداب - إلى أن قرر سفير مصر في واشنطن السفير/ محمد كامل عبد الرحيم - سنة ١٩٥٠ إيجاد وظيفة جديدة بالسفارة هي وظيفة المستشار الثقافي، فانتدب لها من الجامعة محمد حسن الزيات - الذي بذل في عمله جهدًا مبهرًا بإلقاء المحاضرات وتأليف الكتيبات عن الحضارة الإسلامية والمصرية، وقبول التدريس لطلاب الدراسات العليا، وإنشاء قسم للدراسات الآسيوية بجامعة كاليفورنيا، حتى إن سفير مصر الجديد الدكتور/ أحمد حسين - استمر في تشجيعه في نفس الاتجاه، ولما جاء قرار إنهاء عمله وإعادته للجامعة بعد قيام الثورة تدخل السفير

الدكتور أحمد حسين لدى جمال عبد الناصر الذي قرر - كَحَلٍّ وسط توفيقي بين رغبة السفير وقواعد وتعليمات وقرار الجامعة - ندبه للعمل بوزارة الخارجية لمدة ثلاثة شهور يعود بعدها للجامعة، إلا أن هذه الشهور الثلاثة امتدت به في العمل السياسي والدبلوماسي إلى أن عُين وزيرًا للخارجية؛ فقد ظل يتدرج في العمل بسفارتنا في واشنطن إلى أن رقي إلى درجة مستشار، ثم نقل منها إلى باريس حيث عمل لفترة قصيرة، ثم عُيِّن قائمًا بالأعمال في طهران من سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧. وهي الحقبة التي كانت المنطقة تعيش فيها تحركات حلف بغداد، كما وقع بها العدوان الثلاثي على مصر - خلالها تم استدعاؤه للقاهرة حيث عُرض عليه أن يخلف الشهيد كمال الدين صلاح الذي اغتيل في الصومال.

من عام ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ عمل مندوبًا لمصر بالمجلس الاستشاري بالأمم المتحدة بالصومال، وهو يصف هذه الفترة بأنها كانت من أهم وأخصب فترات حياته التي انتهت هناك بإعلان مولد جمهورية الصومال، نُقل بعدها لديوان عام وزارة الخارجية كمدير للإدارة العربية ومندوب دائم لدى جامعة الدول العربية، وخلال هذه الفترة عاصرَ الأزمةَ التي قامت بين العراق والكويت،

ومأساة الانفصال بين مصر وسوريا – نُقل بعدها إلى نيويورك مندوبًا مناوبًا لرئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة الذي كان آنذاك السيد محمود رياض – لمدة عامين، بعدهما نُقل سفيرًا في الهند التي لم يظل فيها سوى أشهر قليلة نُقل بعدها ليعمل وكيلاً لوزارة الخارجية للشئون العربية وفلسطين عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٦٧ عُين رئيسًا للهيئة العامة للاستعلامات حتى عام ١٩٦٩. أعير بعدها للجامعة العربية كرئيس للجنة الدائمة للإعلام، وفي سنة ١٩٧٢ عُين وزيرًا للدولة للإعلام، إلى أن قرر الرئيس السادات تشكيل وزارة للإعداد للحرب، فاختاره في سبتمبر من نفس العام (١٩٧٢) وزيرًا للخارجية، وألقى على عاتقه مسئولية الإعداد سياسيًّا وإعلاميًّا لبدء حرب التحرير في ٦ أكتوبر ١٩٧٣. وفي عام ١٩٧٣ عُين مستشارًا لرئيس الجمهورية حتى ١٩٧٥، ترك بعدها المناصب الحكومية وبدأ عمله العام كعضو بمجلس الشعب عن دائرة دمياط وكرئيس للجنة الثقافة والإعلام، ثم كرئيس للجنة الشئون الخارجية في ١٩٨٧، ثم أمينًا عامًّا للحزب الوطني بدمياط، إلى أن وافته المنية في فبراير ١٩٩٣ بعد حياة عاشها طولاً وعرضًا وعمقًا وارتفاعًا وبلا صخب ولا ضوضاء. ترك حيثما وجد أثرًا ونتيجةً وفائدةً مضافة لحساب الوطن ومصلحته وأمنه.

رأيه في العمل الدبلوماسي وطبيعته وعلاقته بالإعلام:

كان يؤمن أن الدبلوماسي لا يمكن أن يكون موظفًا، بل الدبلوماسي يمارس عملاً وطنيًا، وأن مهمته هي العمل لمصلحة مصر - وهو في ذلك كمن يؤدي الخدمة العسكرية، ولكن في الدفاع عن بلده بالسياسة، تمامًا كمن يدافع عن بلده بالسلاح، وضريبة الحرب أن يقدم المصري دمه فداءً للوطن، أما ضريبة العمل الدبلوماسي فهي أن يقدم الدبلوماسي وقته كله وحياته كلها وخبراته الأصلية والمكتسبة بكاملها - وأحيانًا روحه - للعمل الدبلوماسي. كان يرى أن الأدب تعبير، والدبلوماسية تعبير، وبالتالي فإذا أتقن الدبلوماسي التعبير الأدبي أتقن أيضًا التعبير الدبلوماسي، والعكس صحيح؛ فالدبلوماسي عليه أن يعي ما يقول إذا ما تمت ترجمته إلى لغة أخرى، فنقلُ اللفظ من محيطٍ ووسطٍ اجتماعي إلى آخر جديد لا يصبح له نفس المعنى والأثر، وسبب ما يحدث أحيانًا من أخطاء في هذا المجال غالبًا ما يكون الانفصال بين السياسة والإعلام، وبالتالي فإنه يجب ملء الفجوة بينهما؛ فكثيرًا ما يُستدرج الدبلوماسي والإعلامي للوقوع في فخ التلاعب بالتعبيرات مثل «مشكلة الشرق الأوسط» بينما حقيقة المقصود هو

«مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية». لذلك فإن الأمل يظل كامنًا في أعماق نفس كل دبلوماسي أن يكون صحفيًّا ناجحًا، كما أن كل صحفي يطمح في أن يكون دبلوماسيًّا ناجحًا، وبين الاثنين - الصحفي والدبلوماسي - تنافسٌ حول الحصول على المعلومات وسرعة نقلها. أما مقولة «السياسة هي فنُّ الممكن» فهي مقولة شائعة يرددها كل السياسيين بالحق أو بالباطل قد تكون بالحق عندما تكون إدراكًا واعيًا لقوانين التاريخ والجغرافيا وموازين القوى، وتكون بالباطل عندما تكون تبريرًا لحركة خاطئة كرد فعل للأحداث أو رضوخٍ للأمر الواقع - أما عند الدكتور محمد حسن الزيات - فالسياسة هي فن الخيال والحلم بواقع أفضل يدخل حيز الإمكان على المدى البعيد الذي قد لا يراه الكثيرون.

الدائرة الأولى التي أحاطت بحياته كانت الصومال:

فأثناء عمله مستشارًا لسفارتنا في طهران طلبت القاهرة منه العودة على أول طائرة، وهناك أبلغه السيد علي صبري - أن مندوب مصر في المجلس الاستشاري للصومال قد اغتيل، وأنه تمت ترقيته ونقله للعمل خلفًا للشهيد كمال الدين صلاح. ورغم وعيه الكامل بأعباء هذه المهمة - وأخطارها - وشعوره بمدى المسئولية

السياسية والوطنية المحيطة بعمله هناك، فإنه على مدى ثلاث سنوات أكمل فيها مسيرة سلفه الشهيد، وفي فترة كان يعتبرها من أهم وأخصب فترات حياته، لأنه كان يرى أن مصر هي التي تعمل بإخلاص على تعريب الصومال وإدخاله الجامعة العربية وإخراجه من دائرة النفوذ الإيطالي والأمريكي والصيني الذين كانوا يتسابقون في فرض وجودهم هناك؛ فاستعان ببعثة تعليمية مصرية وبأساتذة من الأزهر وأعضاء في المؤتمر الإسلامي، ونسق بينهم جميعًا كفريق واحد حتى نجح في تجميع رؤساء القبائل المتناحرة وإقناعهم أنهم دخلوا في حرب ردة عن الوطنية إلى القبلية، كما نجح في إقناع الصوماليين باستعمال الحروف واللغة العربية بدلاً من الحروف اللاتينية، حتى من طرائف نشاطه أنه دفع بأحد أساتذة الأزهر بأن يطلق تعبير أن «لاتيني يعني لا ديني» فانتشرت المقولة بين الصوماليين وفشلت إيطاليا في إدخال الحروف اللاتينية على الصوماليين. واصل الزيات ما بدأه الشهيد كمال الدين صلاح بجعل مصر تقوم بدور الأب للصومال، وفي عام ١٩٦٠ وبعد جهد مخلص وجهادٍ متواصل لسنوات ثلاث، وقف الزيات في أكبر ميادين مقديشيو وعلى يمينه آدم عبد الله المنتخب رئيسًا للصومال

وعلى يساره مندوب إيطاليا، وأعلن باسم الأمم المتحدة أن الصومال دولة حرة مستقلة ذات سيادة.

وكانت **الدائرة الثانية** التي أحاطت بحياته **هي التضامن العربي،** فعبر مساحة عمره كلها كان اسمه فيها مرتبطًا بقضايا التضامن العربي التي أكسبته خبرة كبيرة استمدها من المناصب الحيوية العديدة التي تولاّها كانت مواقفه العربية كلها ذات منطق واحد هو المصلحة العربية والتضامن العربي. لذلك فقد كان له موقف مبدئي من احتلال العراق للكويت الذي رأى أنه كان سببًا جوهريًا في ضرب التضامن العربي ضربة قاضية؛ لأنه قسَّم العرب إلى قسمين: قسم يقف مع العدل والحق والشرعية الدولية وبالتالي يدين عدوان دولة العراق القوية على الكويت الصغير الضعيف، وقسم آخر ساند العراق لأسباب عاطفية أو شخصية، وأن العراق أقدمَ على هذه الخطوة للتغطية على نتائج تجربته المريرة في حربه مع إيران، لذلك أيضًا كان يبدي التعجب من أن أوروبا كلها بما فيها من دول شرقية وغربية ورغم ما بينها من خلافات أكبر وأعمق مما يوجد بين الدول العربية وبعضها ومع ذلك استطاعت هذه الدول أن تبحث عمّا يجمعها من مصالح ووجدتها وحققت ما تريد -

وكان يتساءل عن سبب عدم اتجاه العرب لذلك، أهو لأنهم أقل حماسًا للتضامن، أم لأنهم أقل علمًا بطرق تحقيقه، أم لأنهم أكثر اهتمامًا بذواتهم عن اهتمامهم بالصالح العربي العام، أم أن الغني فيهم يخشى إذا تضامن مع الفقير أن يقل بعض غناه وأن ذلك كله لم يدفعهم حتى إلى تضامن الدفاع عن النفس، بالرغم من أن الأمن العربي كان لا يتجزأ، وأن وجود ثغرة في الأمن العربي في البحرين يهدد الأمن العربي في الجزائر. وكان هذا يقوده إلى تناول أوجه القصور التي كشفت عنها أزمة الخليج، التي أثبتت أن جامعة الدول العربية وكل التنظيمات العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية غير فعالة وغير كافية، والتي أبرزت الثغرات التي لا بد من تداركها في المستقبل، وهو ما استوجب عنده مثلاً ضرورة إنشاء محكمة عدل عربية تتولى الفصل في المنازعات بين الدول العربية، وتشترط أن تقبل الدول المتنازعة قرارَها مقدمًا، وهو ما يستوجب أيضًا أن يكون هناك إلزامٌ من الدول الأعضاء بحضور الجلسات والالتزام بالقرارات – وهو ما يستوجب أيضًا على كل دولة عربية أن تسلِّم جزءًا مِن أمنها لهيئةٍ عليا أو جهةٍ عربيةٍ مشترَكة تستطيع أن تجمع من كل دولة عربية جزءًا مِن أمنها وسلامتها وحقها في العيش

بسلام وأخوّة مع شقيقاتها العربية، وأن هذه القوة يجب أن تكون للجامعة العربية التي يجب أن يساندها في ذلك كلّه رأيٌ عام عربي.

أما دائرته الثالثة التي تفخر به فكانت الإعداد السياسي والإعلامي لحرب رمضان.

تفخر به هذه الدائرة لأنه أنجز فيها لمصر ما حقق لها الفخارَ في معركة التحرير، تلك المعركة التي دعمها على المستوى الدولي جهد الدبلوماسية المصرية بدورها في الإعداد السياسي لحرب أكتوبر، فاستحقت أن تنال عليه من رئيس مصر وسام الجمهورية، وكانت هذه أول مرة تعطى وزارة بأكملها وسامًا. ويفخر هو بها لأنه سخَّر خبرته وحنكته السياسية للتمهيد ولدعم الجهد العربي الذي أعاد لمصر كرامتها التي بُعثرت على رمال سيناء في ١٩٦٧، فاستحق شرفَ النتيجة، ونال عنها من رئيس مصر وشاح النيل الذي لا يُعطَى حسب القانون إلا لرؤساء الوزراء.

وكان مدلولُ هذين التكريمين أن وزارة الخارجية بأكملها وبوزيرها نالا تقديرَ الوطن لما بذلاه في حرب رمضان. بدأت رحلته في الإعداد السياسي للحرب بحادثة قيام إسرائيل في ١٠/ ٤/ ١٩٧٣ باغتيال أربع شخصيات قيادية من منظمة التحرير

الفلسطينية في بيروت (مذبحة فردان)، والتي استغلها الرئيس السادات كنقطة البداية في التحرك عالميًّا لفضح إسرائيل دوليًّا بهدف إعداد الرأي العام العالمي لتقبُّل قيام مصر بشن حرب تحرير ضد إسرائيل – فأصدر تعليماته إلى الدكتور الزيات بالبدء في هذا الإعداد والتمهيد موضحًا له أن لهذه الحرب مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى هي الإعداد السياسي للحرب، والمرحلة الثانية هي عمل الحرب نفسه، والمرحلة الثالثة هي الاستغلال السياسي للحرب ونتائجها. فانطلق مقاتلو وزارة الخارجية بقيادة الدكتور الزيات ربما في أكبر وأخطر حملة دبلوماسية لوزارة الخارجية في تاريخها الحديث. بدأت أجهزة وزارة الخارجية في عملية الدراسة والإعداد والتنفيذ، ويبدأ الدكتور الزيات تحركه إلى مجلس الأمن في نيويورك، ثم إلى سوريا وإيران والنمسا وفرنسا وأستراليا، ثم إلى أفريقيا، ثم إلى روسيا، وبدأت ثمرات هذا التحرك تظهر، كانت في غالبيتها الكاسحة نتائج إيجابية، ولكن كبلها في الأمم المتحدة الفيتو الأمريكي، فمثلاً في مشروع القرار بالتنديد بإسرائيل لاحتلالها الأراضي العربية بالقوة تجاوبت كل دول المجلس – ما عدا الولايات المتحدة – التي استعملت حق الفيتو، والصين التي

امتنعت عن التصويت لأنها رأت أن القرار ليس بالقوة التي كانت الصين تريد أن يكون عليها في مواجهة إسرائيل.

وعلى الساحة الأفريقية شارك الدكتور الزيات في مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في أديس أبابا عام ١٩٧٣، وفيه حصل على دعم أفريقيا لموقف مصر والدول العربية ضد إسرائيل، حيث أوفد المؤتمر ثلاثة وزراء خارجية (نيجيريا وتنزانيا وتشاد) إلى الأمم المتحدة ليعلنوا أمام مجلس الأمن باسم إحدى وأربعين دولة أفريقية أن القارة الأفريقية كلها تساند شقيقتها مصر وزميلاتها في كفاحها لتحرير أراضيها، فكانت مساندةً أفريقيةً كاملةً وتأييدًا بغير حدود.

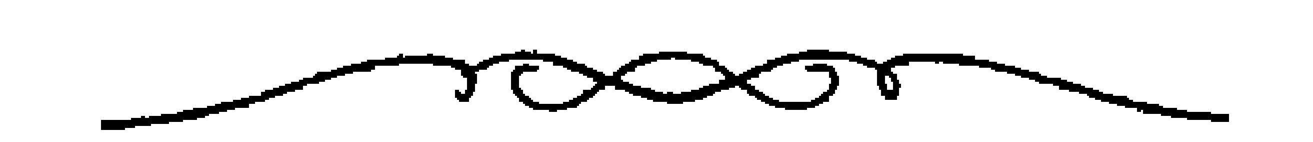
وكانت هذه هي المقدمة لتحرك دبلوماسي أوسع في مؤتمر قمة عدم الانحياز في الجزائر.

ومرة أخرى تثبت الدبلوماسية المصرية أنها قادرة على أن تحيط مصر بسياج من أرواح وعقول أبنائها البررة، ومرة أخرى تعطي الدبلوماسية المصرية المثلَ والقدوةَ والدليل على ما تتميز به من حيوية وتجرد واقتدار وإخلاصٍ مطلق للوطن، فتحقق النصر، وتحقق بالتالي ما عاهدوا اللهَ والوطنَ عليه، فاستحقوا شرف اللحظة ومجدها.

استمر الدكتور الزيات في العمل العام بعضوية مجلس الشعب نائبًا عن مسقط رأسه دمياط، ثم عُيِّن أمينًا عامًّا للحزب الوطني بها، فاستمر هذا النهر الهادر بالعطاء في خدمة الوطن؛ فقد كان يؤمن بقوله الشاعر صائب تبريزي:

«نحن أمواج ... إنْ تسترِحْ تنعدِمْ – أحياءُ نحن ... بأننا لا نستريح».

وفي فبراير ١٩٩٣ استراحت الأمواج، تغمده الله برحمته الواسعة، وجزاه عنا خيرًا، فقد كان قدوة للدبلوماسيين ومثلاً يُحتذى.



20

السفير أحمد صدقي

الدبلوماسي المقاتل

عندما سألت حرمه الأخت العزيزة السيدة ماجدة، عما يمكن أن تصفه به، كان ردها الفوري التلقائي: أنه كان كالشمس «مكان ما يتواجد الدنيا تنوّر». إن إجمالي ملامح الصورة التي يحتفظ بها الناس في أذهانهم عن أي إنسان إنما تكون انعكاسًا لصفاته الشخصية التي نسجها من هذه الصفات، وأبرز ما كان في شخصية صاحب هذه السيرة هو ما عبَّرت عنه شريكة حياته بهذه التلقائية – وفعلاً كان، فقد كان في شكله الخارجي نحيفًا كعود حطب مشتعل بالحياة والحيوية. عاش حياته بكل جوارحه، واشتهر بابتسامته التي كانت صورةً لصفاء النفس والعذوبة والسخرية من عبث الأقدار مقرونة بشخصيةٍ متنوعةٍ نسيجها الرقيّ والإخلاص والوعي، محاطة بإطار من الثقافة والعلم والاقتدار– فارتبط اسمه بها وبقضايا التحرر فيها. ولكنه تفرَّد في هذا كله، بأن لم يكتفِ

كسائر أقرانه بالقتال بالدبلوماسية مدافعًا عن قضايا التحرر في أفريقيا، ولكنه اشترك شخصيًّا مع العناصر العسكرية الأفريقية التي كانت تكافح في الغابات لتحرر أفريقيا من الاستعمار.

فبذلك يكون قد وضع نفسه وقدراته ووطنه فوق أعلى نقطة في قمة الشموخ، وأصبح واحدًا من رموز حركة التحرر في أفريقيا – والرمز يعيش أكثر مما يعيش صاحبه، يعيش معه، ويعيش بعده، ويعيش إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها هذا الرمز وهذه الشمس الغائبة كان السفير أحمد محمد صدقي.

ولد بالقاهرة عام ١٩٣٤، درس بمدرسة الجيزويت الفرنسية، ثم بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ولدى تخرجه عمل وكيلاً للنائب العام إلى أن التحق بالعمل دبلوماسيًا بوزارة الخارجية. وفي تاريخ وزارة الخارجية شخصياتٌ أقل ما يقال عنها إنها شخصيات فريدة قليلة النظير، وكان هو من أبرزها – نُقل للعمل في وفدنا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وهناك بدأت قدراته الشخصية والذهنية في دفعه بسرعة فائقة، بزغ في عمله الدبلوماسي بين أقرانه من الدبلوماسيين الآخرين، كما استثمر مكونات شخصيته الفريدة في إقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية، ولكنه تفرَّدَ فيها أيضًا؛

لأنه كان يرى ما لا يراه غيره، فعينه تقع على ما لا تقع عليه أي عين أخرى، وأذنه كانت تلتقط ما لا أي أذن، وحسُّه يغوص إلى أعماق لا يصلها حسٌّ آخر، وبقدر ما كان يتشرب ويستشعر فهو أيضًا كان ينقل منه الخبرات الآفاق الحسية والقيمية ويعكسها عبر المشترك الإنساني إلى زملائه فكان فعلاً كما وصفته السيدة حرمه كالشمس حيثما يحل، فهو ينير الدنيا من حوله، وحيثما يحل يلتف الناس من حوله. هكذا عمل وهكذا كان يعمل، طاقة لا نهائية على المعتادة التي يبديها الدبلوماسي عند نقله إلى أفريقيا – خاصة في الستينات، حيث كانت دولها محرومة من كثير من إمكانات الأمن والحياة العادية. انطلق في عمله وفي علاقاته، وبدلاً من حصر نفسه في العمل الدبلوماسي المعتاد، كان خلال وقتٍ قياسي قد ارتبط مع المنظمات الأفريقية التي تعمل على تحرير دولها من الاستعمار بروابط وثيقة تحولت في وقت قياسي إلى نوع من التوحد، فرافقهم في معسكرات التدريب، وكان يراجع معهم مخططاتهم وخططهم واستراتيجياتهم. عاش وعملَ معهم في أحراش أفريقيا، آمن بقضيتهم، وأحبهم وأحب فيهم بساطتهم وفدائيتهم، فوضعوه في قلوبهم وأولوه ثقتهم المطلقة، على اختلاف

توجهاتهم أو انتماءاتهم العقائدية؛ ففي نفس الوقت الذي كان وثيق الصلة بالزعيم «تيتو» الذي كان يساعده الاتحاد السوفيتي لتحرير أنجولا، كان أيضًا وبنفس القدر على أوثق صلة بالزعيم «سافيمبي» الذي كانت تسانده الولايات المتحدة في تحرير أنجولا – كلاهما على اختلاف انتمائهما العقائدية والسياسي كانا يريان فيه الصديق والأخ ورفيق النضال – كانت أفراد هذه الفصائل الفدائية جميعهم يقصدون بيته في دار السلام دون موعد أو إخطار مسبق، وحيث إنهم كانوا يحرصون على إتمام هذا الاتصال في الكتمان، فقد كانوا يترددون على بيته في الساعات المتأخرة من الليل، وكثيرًا ما كانت السيدة زوجته تتولى نيابةً عنه الترحيب بهم لحين عودته هو من مقابلاته مع مجموعات أفريقية تحريرية أخرى في مكان آخر بالأحراش – فتحوَّل بيته إلى بيتٍ للأمة الأفريقية للكفاح من أجل تحرير أفريقيا من الاستعمار. وإذا كانت الظروف قد لا تسمح بالإفاضة بتفاصيل نشاطه في هذا المجال آنذاك، فقد يكون المؤشر لهذا كله أن ليبيا أطلقت اسم أحمد صدقي على قاعة بصالة المؤتمرات هناك تحية له وعرفانًا بعمله من أجل حركة التحرر في أفريقيا من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

نقل بعدها إلى جنيف للعمل في وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة «المقر الأوربي».

بعدها عاد إلى الديوان العام بالقاهرة – وهو بدرجة سفير – حيث عُين مديرًا للإدارة الأفريقية.

بعدها نقل للعمل سفيرًا في روما.

ولما عاد إلى القاهرة في نهاية مدة عمله أعيد تعيينه مرة أخرى مديرًا للإدارة الأفريقية؛ فقد كان واحدًا من أهم خبراء الشئون الأفريقية ومن أكثرهم اضطلاعًا بشئونها ومعرفةً بزعمائها شخصيًا. نُقل بعدها للعمل سفيرًا في البرتغال التي كان من الطبيعي ألاّ تقبل أوراق اعتماده سفيرًا لديها بكل خلفيته في الكفاح ضد الاستعمار البرتغالي في أفريقيا وبنشاطه في عمليات تدريب أفراد المجموعات الأفريقية التي كانت تعمل في هذا المجال – إلا أنه فوجئ بقبول البرتغال لأوراق اعتماده – ورغم الحساسيات الطبيعية التي كان يواجَه بها عندما كان يقابل مسئولين برتغاليين ممن كانوا يعملون في أفريقيا ويعملون بنشاط هناك – وبعضهم عانى منه – فإنه بشخصيته المتدفقة بالحيوية والود استطاع – ليس فقط أن يتجنب هذه الحساسيات – بل وإقامة أوثق العلاقات بهم.

وفي سنة ١٩٨٨ نُقل للعمل سفيرًا في فرنسا. وهناك، بمكونات شخصيته واقتداره وذكائه الحاد وبخبرته الأفريقية وبإجادته للغة الفرنسية كأحد أبنائها استطاع مرة أخرى أن يصل بعلاقاته الاجتماعية إلى أعلى مستويات السلطة في فرنسا «ميتران – ودوما وزير الخارجية.. إلخ» مما كان له انعكاسه ونتائجه على العلاقات الفرنسية المصرية.

شخصيته كانت ذات مكونات متفردة – فقد كان فائق الذكاء ومحبًّا للكمال في عمله بقدر ما كان محبًّا لكل الناس، فأحبه كل الناس. كان كمن يعيش للعمل، لذلك كان دائب الحركة، وساعده على ذلك حيويته المتدفقة، كما كان محبًّا عاشقًا لمصر ولبني وطنه. وبقدر ما كان بسيطًا في ملابسه بقدر ما كان فائق الأناقة دائمًا. أجاد الفرنسية والإنجليزية والإيطالية كأبنائها، لم يبخل بخبرته الأفريقية ولا الدبلوماسية على أحد، فمثلاً كان وزير الخارجية الروسي يستعين به لكي يزداد معرفةً بأفريقيا أو لفهم ما كان يعترضه من مشاكل فيها، مثلما كانت الحكومة البلجيكية فضلاً عن بعض الجامعات تستعين به كخبير في الشئون الأفريقية في أدائه لعمله، ولأنه كان محبًّا للكمال في أدائه لعمله، فقد كان يعتمد على

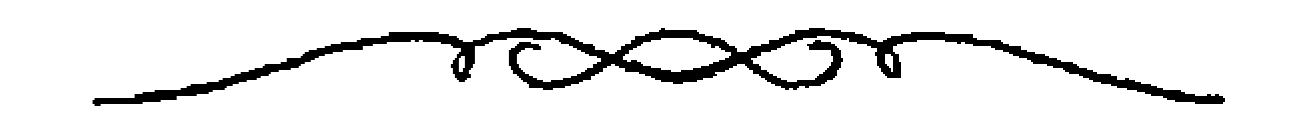
العلم والمعرفة والمعلومات، ولا مجال عنده مطلقًا للعشوائية أو التواكل والاعتماد على الصدفة أو الحظ، كان يجد نفسه وهو يعمل وربما لهذا عندما حانت ساعته أراد الله له أن تحين وهو جالس على مكتبه يعمل. حيث كان هو والسيدة زوجته يجريان الاستعداد لعمل احتفالية لجمع التبرعات لصالح الزلزال في مصر (عام ١٩٩٢). وعندما دخل في صباح ذلك اليوم المشئوم إلى مكتبه بالسفارة في باريس كان بادي الإرهاق، فجلس خلف مكتبه وبدأ في قراءة جريدة الصباح كما اعتاد كل يوم، ولكن عندما دخل عليه معاون الخدمة بفنجان قهوة الصباح وجده وقد مال برأسه للخلف، بينما غطت الصحيفة وجهه، ظنه نائمًا ولكن سرعان ما تبين أنه قد فارق الحياة، وغابت الشمس التي كانت تنير دنيا كل من حوله من زملائه ومحبيه وأصدقائه، وبينما هو ممدد على أريكة بمكتبه كان كل من هرع إلى السفارة ظنًّا منهم أنه ربما كان في وسعهم المساعدة في إنقاذ صديقهم أو المساعدة في إسعافه، ولكن هيهات، فإن إرادة المولى عز وجل كانت قد نفذت، وبينما كان المسؤلون الفرنسيون وقوفًا بجوار جثمانه يعتصرهم الحزن كان الصديق الدكتور علي السمان، ومعه كل من وزير الأوقاف المصري ووزير الداخلية

«اللواء عبدالحليم موسى» اللذين تصادف زيارتهم لفرنسا وكانوا قد حضروا للسفارة صباحًا لزيارة السفير، فوقفوا جميعًا حول الجثمان المسجي على الأريكة، وزراء فرنسيون ووزراء مصريون، وزملاؤه بالسفارة صغارًا وكبارًا وزوارًا كانوا ينتظرون لمقابلته، جميعهم وقفوا وقد تعلقت أبصارهم بجسده النحيل ووجهه المطمئن وقد أغمض عينيه في هدوء وسكينة وكأنه نائم في سبات عميق. حضرت زوجته الأخت السيدة ماجدة، التي استدعوها من دار السكن التي تقع عبر شارع دي ينيا في مواجهة السفارة بدعوى أن السيد السفير مريض وعندما دخلت الغرفة شعرت فورًا بما حدث، فتماسكت مثلما كان يريدها هو تمامًا أن تتماسك. لقد رحل السفير أحمد صدقي عن زوجته السيدة ماجدة، التي رافقته رحلة عمره، وعن ابنته إيمان التي ورثت عن أبيها كثيرًا من مكوناته الذهنية والشخصية، ورحل واحد من أبرز الدبلوماسيين المصريين الذين عملوا في صمت مهيب وهم يحملون على أكتافهم هموم ومصالح هذا الوطن النبيل بل وهذه القارة الفتية.

رحل صاحب الحضور الطاغي، وغابت الشمس، سلامٌ على أحمد صدقي، الإنسان والدبلوماسي والمقاتل والرمز، ولك الله أيتها

الابنة العزيزة إيمان، وعوَّضك في سيرة عطرة ملء الأسماع والأبصار، ولكِ الله أيتها الأخت العزيزة ماجدة، وعوضك الله في ذكرى غالية باقية بقاء الرمز.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



21

إسماعيل فهمي

فارس الدبلوماسية العملاق

إن الإنسان عندما يعلو قدره يدق معيار حسابه – وهنا – مهما بلغت معايير الحساب دقة فإنها لا يمكن أن ترقى إلى قدر صاحب هذه السيرة – وإني اعتذر مقدمًا لقصوري وليس تقصيري – عن شرف تقديم صورة هذا العملاق كما هو أهله. فلست كاتبًا محترفًا وقلمي ليس طوعي بما يكفي، ولا أنا أملك ناصية اللغة. لذلك فإني وأنا أتناول هذه السيرة، أتناولها من منطلق مشاعري نتيجة معايشتي للحقبة الزمنية التي كنت أشرُف بالعمل خلالها في جهازنا الدبلوماسي وقتما كان هذا العملاق قائده ورائده ومثله الأعلى – وشرفت بتوجيهه لي، وتعلمت منه مثلما تعلم منه جيلٌ كامل – بل أجيال، من الدبلوماسيين. كنا له مريدين وتلاميذ في مدرسته الفريدة، مدرسة الدبلوماسية الفائقة الرقي والتميز والخصوصية، فكان لنا القدوة والمثل الأعلى بكل ما كان عليه من اقتدار مهني

وسمو وتسام وشموخ وكرامة وشجاعة نادرة وصدق وبساطة وعمق.

احتسبناه عند الحي الذي لا يموت في نوفمبر ١٩٩٧ – عن عمر يناهز الخامسة والسبعين – عاشها فارسًا وعملاقًا – في شخصه وفي عمله وفي مواقفه المبدئية وبين رفاق عمره وتلاميذه ومريديه بوزارة الخارجية.

فإسماعيل فهمي – الإنسان – كان يتميز بأهم ما يتميز به الفارس العملاق: الصدق، مع النفس أولاً، ومع الغير، والإيمان بالحرية والكرامة، فعاش في سلام مع نفسه، وكان هذا هو مفتاح شخصيته ومحورها. ولهذه الصفات فإن الأمور كلها عنده كانت واضحة ومحددة، وما تعرَّض لمشكلة إلا وكان لها عنده الحل الواضح المحدد. كلمتان كان يفهم معناهما بوضوح ويقيمهما أيضًا بوضوح. «السلطة والمال»؛ فالسلطة عنده كانت مسئولية وعبئًا وعملاً جادًا لأنه كان لا يستفيد منها ويعلم أنها عارضة وقتية وزائلة – أما المال فلم يكن آخِر ما يفكر فيه فحسب، بل كان لا يفكر فيه مطلقًا – لا في داره بين أسرته وأولاده ولا أثناء عمله في الداخل أو الخارج – وهو ما انعكس على مستوى وأسلوب حياته

ومظهره، فوصفته «الواشنطن بوست» بأنه «الجنتلمان مدخن السيجار فائق الأناقة وملك التفاوض» حتى وهو دبلوماسي شاب كان يعرف كيف يعيش برجولة وكرم محافظًا لنفسه ولأسرته على المظهر والمستوى الذي كان يؤمن أنه يليق به كمصري وكدبلوماسي. – شديد الثقة بنفسه لذلك كان شجاعًا لم يعرف النفاق ولا حتى المواربة – يقول ما يؤمن به ويؤمن بما يقول – «أكثر الأعمال قربًا إلى نفسه هي تلك التي كانت تتسم بالتحديات» – ويذكر له أنه عندما كان طالبًا بكلية التجارة بالبكالوريوس وجد بورقة أسئلة الاقتصاد أنه عليه أن يُجيب باللغة العربية على ثلاثة من الأسئلة الخمسة الموضوعة، فنادَى على الأستاذ الممتحن – وكان اللورد موين الشهير – وأبلغه أنه لا يجيب إلاّ على سؤال واحد وباللغة الإنجليزية لأن ذلك في رأيه كان يكفي للحكم عليه، ورغم اعتراض اللورد موين فقد نفَّذ ما قال، وعند تصحيح الأوراق وجد أن إسماعيل فهمي قد أورد في إجابته كل ما درَّس له في الاقتصاد، نجح وحصل على الامتياز.

كان يجبر الناس على احترامه لأنه كان شديد الاحترام لنفسه، شديد التمسك بالمبادئ والكرامة والشرف، عفيف النفس عن

الماديات، ورغم أنه كان يعطي الانطباع الخاطئ بالتعالي فإنه في حقيقته كان بسيطًا ودودًا يزداد بساطةً ومودة إذا كان تعامله مع أحد معاونيه من الشبان، ويزداد تشددًا وحزمًا مع ذوي السلطة والسلطان.

كانت لديه كابينة خاصة بأسرته على شاطئ المنتزه بالإسكندرية يقضى فيها مع أسرته بعض عطلة الصيف فإذا تصادف أثناءها أن زاره ضيف رسمي كان يرفض أن يقيم له وليمة بأحد فنادق الإسكندرية ويصر ألاّ أن يدعوه إلى هذه الكابينة المتواضعة التي زاره فيها ضيوف مثل ياسر عرفات والسلطان قابوس، استضافهما وغيرهما وسط أهله وعزوته من بني وطنه – مصر – التي كان من أشد وأعنف المؤمنين بقيمتها وأهميتها. وعندما استقال من منصبه كنائب لرئيس الوزارة ووزير للخارجية في نوفمبر ١٩٧٧ انهالت عليه عروض إما للعمل كمستشار لرئيس إحدى الدول الصديقة أو لقبول وظائف استشارية أخرى متفرقة، وبالأجر الذي يحدده، فكان يعتذر عن مجرد النظر في هذه العروض (رغم أن سنه وقتما استقال كان ٥٥ سنة) منطلَقه في الرفض كان إيمانه بمعنى وقيمة ومضمون مهنته ووظيفته السابقة واحترامه وإجلاله لها ولمحبوبته

مصر التي عاش فيها ولها وبها وَوُورِيَ جثمانه الطاهر في ترابها.

أما إسماعيل فهمي الدبلوماسي ووزير الخارجية، فكان نموذجًا فريدًا ومزيجًا نادرًا من القدرات الشخصية والدبلوماسية والتفاوضية، مزيجًا يدعمه إحساسٌ عميق بالكرامة الوطنية المصرية والعربية. حرصَ على وضع أساس محدد واضح لكل علاقة مع الغير، كان يؤمن أن السياسة الخارجية – أو الدبلوماسية – علمٌ له أصول وقواعد ويحتاج لدراسة وخبرة ومتابعة، لذلك فقد كان بخبرته وبصيرته وعلمه يستطيع تحليل أبعاد وأعماق أي خبر يُعرض عليه والتنبؤ بتطوراته المستقبلية واحتمالاته، وكان يؤمن أن هذه القدرة تتكوّن نتيجة الخبرة والعلم وقراءة التاريخ واستقراء الواقع من كل مصدر.

وفي تفكيره كان دائمًا لا ينسى أهم أبعاد المصلحة المصرية، ألا وهو بُعد الأمن القومي المصري الذي كان يجعله دائمًا الأساس الأول لاتجاهات مصر السياسية. وإذا قلنا إن الرجال مواقف فإن إسماعيل فهمي وقف موقف الرجال – في كل مرة كان عليه أن يتخذ قرارًا مبدئيًا، وما أكثرها ومنها:

١) موقفه من الرئيس جمال عبد الناصر الذي عينه دون

استطلاع رأيه مستشارًا لباتريس لومومبا للسياسة الخارجية، فرفض إسماعيل فهمي هذا التعيين (وكان آنذاك بدرجة سكرتير أول بوزارة الخارجية)؛ لأن عبد الناصر كان يشجع لومومبا على أن يكون زعيمًا راديكاليًا، بينما إسماعيل فهمي كان يرى أنه لو قبل هذا المنصب لكان قد شجع رئيس وزراء الكونجو على تبني سياسة معتدلة، واستطاع إقناع عبد الناصر بذلك في حينه.

٢) في مايو ١٩٧٢، وكان وكيلاً لوزارة الخارجية، حضر إسماعيل فهي ندوة بالأهرام طرح فيها آراء جديدة لم يرضَ عنها وزير الخارجية الدكتور مراد غالب، فأقصاه عن منصبه، لكن الرئيس السادات رفض التوقيع على قرار الإقصاء، وبعد أشهر قليلة عينه وزيرًا للخارجية.

٣) طوال فترة توليه وزارة الخارجية كان ينفذ سياسة شارك في وضعها وحرص على أن يكون أساسها مواقف تحافظ وتحمي كل ذرة من حقوق مصر والعرب.

٤) وفي ١٩٧٤، خلال مؤتمر جنيف رفض دخول كل أعضاء الوفد الإسرائيلي وهم بملابسهم المدنية لأنه رأى أن هذه لم تكن مباحثات سلام ولكن مباحثات فض الاشتباك، كما رفض قيام

الوفد الإسرائيلي بالتحدث باللغة العبرية على أساس أنها ليست إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٥) ولعل موقفه من كل من برجنيف وهنري كيسنجر أبلغ مثل على ما كان يتسم به إسماعيل فهمي من صفات.

ففي تعامله مع برجنيف، الذي كان السادات يوليه ظهره، كان إسماعيل فهمي يعمل جاهدًا على الحد من رد فعل السوفيت تجاه طرد خبرائهم من مصر، ولكن في الوقت نفسه ورغم حرصه الشديد على ذلك فإنه عندما أوفده الرئيس السادات في أول زيارة لموسكو بعد فض الاشتباك لمحاولة إقناع برجنيف بمعاودة إرسال السلاح وقطع الغيار لمصر، تحدد موعد لاجتماعهما، وحضر مسئول البروتوكول وأبلغه قبل الاجتماع أن الرئيس برجنيف - مشددًا - لا يطيق التدخين في الغرفة. وما إن بدأ الاجتماع حتى انطلق برجنيف ولمدة ساعة وبعنف شديد في إيضاح مدى خيبة أمل السوفيت للموقف المصري بعد كل ما تلقته مصر من مساعدات، إلخ.. وفجأة أخرج إسماعيل فهمي من سترته سيجارًا ضخمًا وضعه في فمه وأشعله بهدوء وثقة بينما تركزت عيناه بشدة على برجنيف، الذي توقف عن الحديث معتذرًا عن استرساله لهذه المدة

فاستطرد إسماعيل فهمي برواية واقعة بسيطة مفادها بأنه يوميًا يرتدي الطيارون المصريون المقاتلون ملابسهم الحربية ويتجهون إلى طائراتهم المقاتلة الروسية ولكنهم لا يستطيعون الإقلاع بها لأن برجنيف يرفض أن يمدهم بقطع الغيار، وهذا الموقف يتكرر مع العمال في المصانع بآلاتها الروسية الصنع. ويسأل إسماعيل فهمي «كيف بالله عليك تنتظر أن يكون رد فعل هؤلاء»؟» وفجأة وبانفعال التفت برجنيف إلى معاونيه من العسكريين رافعًا كلتا ذراعيه إلى أعلى صائحًا: «جميع الطائرات المصرية تصعد للجو» عامل برجنيف معاملة الند للند ولم يكن ليأخذ بالجو المسيطر على القيادة الروسية ولا بطريقة برجنيف العاتية، وبرجولته وثقته بنفسه وشعبه وبلده اكتسب احترام وثقة برجنيف.

أما هنري كيسنجر، فقد كان طبقًا لقواعد البروتوكول الأمريكية لا يقابل بالمطار سوى رؤساء الدول كما أن الرئيس الأمريكي لا يقابل رؤساء الدول إلا على سلم البيت الأبيض، لذلك فقد أوفد ممثلاً عنه لمقابلة إسماعيل فهمي بالمطار. وبعد انتهاء الزيارة كان مقررًا أن يقوم كيسنجر بزيارة مصر، فأفهمه إسماعيل فهمي أن السفير مدير إدارة مراسم وزارة الخارجية سوف يكون في استقباله

بالمطار، فهاج كيسنجر وأصر على أن يقابله إسماعيل فهمي بنفسه بالمطار شأن كل وزراء خارجية الدول التي يزورها، لكن إسماعيل فهمي أصر على الرفض على أساس المعاملة بالمثل. لذلك فإن كيسنجر كان يضطر لاصطحاب زوجته معه إلى المطار لاستقبال إسماعيل فهمي عند وصوله لواشنطن (ليعطي الانطباع أنها مقابلة شخصية أو عائلية) وذلك كحل وسط بين مقتضيات البروتوكول الأمريكي التي تمنعه من استقبال وزراء الخارجية بالمطار – وبين إصرار إسماعيل فهمي على الحفاظ على كرامته ومعاملة وزير خارجية أمريكا الند للند. لذلك فقد وصفه كيسنجر بأن «إسماعيل فهمي يجب أن يكون وزيرًا لخارجية الناتو».

ورغم الأعباء السياسية الضخمة التي كانت ملقاة على عاتق هذا الفارس العملاق فإن إسماعيل فهمي توجه بكل طاقاته وإمكانياته للنهوض بجهازنا الدبلوماسي. فأتاح الفرصة لأول مرة للشباب من الدبلوماسيين لإثبات وجودهم، فإذا ما نجحوا زج بهم إلى الصفوف الأمامية وأولاهم المسئوليات وساندهم، وبذلك وضع معيارًا جديدًا للتقدم والرقّي، غير معيار الأقدمية التقليدي، وهو معيار الكفاءة، فأوجد بذلك كوادر من الدبلوماسيين نادري

الكفاءة والاقتداء يتبوءون الآن أعلى المناصب القيادية – وفي الوقت نفسه وفَّر للدبلوماسيين سُبلَ الحياة الكريمة بأن دعمهم لتمكينهم من ظروف معيشية تليق بهم كدبلوماسيين مصريين – وفي غمرة كل هذه الإصلاحات الجذرية لم ينسَ إسماعيل فهمي المرأة – ففتح لها الباب على مصراعيه متيحًا لها فرصة متكافئة مع الرجال، ودعمَ وجودها بالجهاز الدبلوماسي، ودفع بالمتميزات منهن لمناصب قيادية.

وقد كتب إسماعيل فهمي كتابًا واحدًا نشر بالعربية بعنوان «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط» (صدرت منه نسخة بالإنجليزية) ضمَّنه بعض فكره وخواطره. قال فيه ضمن ما قال: «إن علينا أن نختار بين مواجهة مصير يرسمه لنا أعداؤنا أو نتخذ القرارات العربية الصحيحة لتحمي شعوبنا من هذا المصير المدمر، فالقرار هو قرارنا والمسئولية تقع أولاً وأخيرًا علينا، ولن تدرك السلام الأصيل إلا باتحادنا».

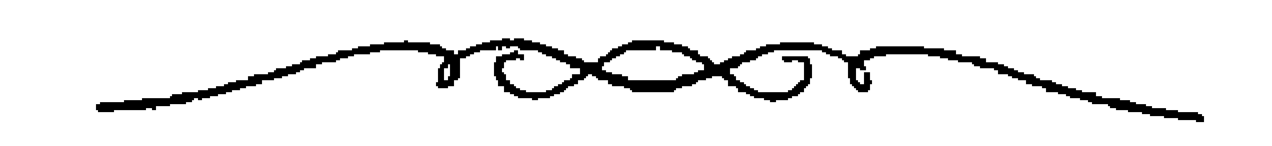
ونحن في شهر أكتوبر إذ نحتفل بهذه المناسبة الوطنية الغالية، نذكر لك يا أستاذنا موقفك المبدئي من اتفاقية السلام، الذي انتهى باستقالتك من منصبك وابتعادك عن الحياة العامة وترفُّعك عن

عرَض الدنيا، ولسنا هنا في مجال تقييم هذا الموقف، فرجل في قدرك لا يحكم عليه إلا التاريخ – الذي دخلته من أوسع أبوابه وأشرفها وأكرمها.

أنجب «نبيلا» – هو السفير نبيل فهمي – الذي كان سفيرًا لمصر في طوكيو ثم الآن – في واشنطن – هو تجسيد حي لما كان عليه والده – عملاق الدبلوماسية المصرية – يسير على خطاه وينتهج نهجه ويتحلى بصفاته – كما أنجب «حامدًا» – هو رجل الأعمال حامد فهمي المبهر في مسلكه – المؤثر في حضوره وصحبته – ولا غرو – فكلاهما من نبت «إسماعيل فهمي»!!

يا أستاذنا الجليل، أيها الفارس العملاق، الجحافل من تلاميذك ومحبيك ومريديك بوزارة الخارجية وفي مصر وفي الأمة العربية، يحيون ذكراك ويتوجهون إلى الله عز وجل بالدعاء أن يسكنك فسيح جناته:

﴿ يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾.



22

محمد حافظ إسماعيل

رجل الحرب والسياسة

عندما توفي المقاتل الفريد في ١/ ١/ ١٩٩٧ خصَّص الصديق العزيز الكاتب الصحفي محفوظ الأنصاري، مقاله الافتتاحي لرثاء هذا المقاتل، وأعتقد أن كلماته على إيجازها كانت أصدق وأعمق وأشمل ما يمكن أن يوصف به هذا الرجل، فقد قال: «أخشى أن ترحل الاستقامة برحيله؛ استقامة الشخصية والفكر والضمير والأخلاق، أخشى أن يكون الراحل الكبير قد أخذ معه قيمة الجدية والانضباط والتنظيم والعمل».

جاء إلى وزارة الخارجية وكيلاً أول لها في سبتمبر ١٩٦٠، كجزء من لعبة التوازنات داخل المؤسسة العسكرية المصرية آنذاك، عبَّر عنها هذا المقاتل بتواضعه وحدَّة تفكيره ووجيز تعبيراته بقوله: «ومضت سنوات قبل أن يتأكد لي أن الدبلوماسية لم تكن في حاجة لي، بقدر ما كانت المؤسسة العسكرية في غنى عنِّي»، أجترئ

وأخالفك الرأي يا أستاذنا الجليل؛ فما زال أساس تنظيم وزارة الخارجية هو ما وضعته أنت، وما زلتُ رغم مرور ٣٩ سنة مبهورًا وحافظًا لما تلقيناه من دروس في السياسة والدبلوماسية من توجيهاتك وتأشيراتك الدقيقة العميقة المحددة، التي كنّا منها نتعلم جميعًا، كبارنا من الدبلوماسيين قبلنا نحن الملحقين الشبان آنذاك، عرفناك منها قبل أن نراك، بهرتنا توجيهاتك كما بهرتنا رئاسة أركان حرب وزارة الخارجية، التي تمثلت في جهاز مكتبك الذي شكّلته من أفضل من كان في وزارة الخارجية من عناصر دبلوماسية، سواء من الشباب ومنهم زميلنا وأخونا ووزيرنا السابق عمرو موسى، الذي كان يعكس ما كان بجهازك من حيوية وذكاء، أو ممن جاءوا معك من مؤسساتنا العسكرية كالصديق السفير عصمت رضا، الذي كان يعكس ما كان بجهازك من حزم وصرامة، ولكن أيضًا من عدل ورجولة، تلك الصفات التي وصفها الصديق محفوظ الأنصاري بأنها صرامة الانضباط والنظام والأصول، وهذه الصرامة الظاهرة تنطوي على عذوبة ورقةٍ وحنوٍّ لا تدركه العين، لكنه نافذ محسوس بالقلب، وهذا على ما أعتقد كان أول مفتاح لشخصية ذلك المقاتل.

- أما المفتاح الآخر، فقد كان قدرته الفائقة على تحقيق التوازن المستحيل بين إصراره على المبدأ، المبني على قناعته الشخصية، وحكمه الموضوعي على الأمور، وبين إصراره على الولاء للقيادة السياسية والتزامه برؤيتها للخط السياسي الواجب الاتباع.

هذا فيما أرى هو ما جعل هذا المقاتل على ما كان عليه من شموخ وأنفة وكرامة، شخصية ذات شعبية، وهذا ما جعل منه هذا الفيض من العطاء والتجرد والصرامة والعذوبة والحزم والرقة.

فقيد الوطن والدبلوماسية والعسكرية، محمد حافظ إسماعيل، وُلد في أول نوفمبر سنة ١٩١٩ بالقاهرة، تزوج من سيدة فاضلة شاركته بكل الوفاء والتفاني كل حياته بكل ما كان فيها، أنجب منها ابنًا وابنةً هي الزميلة والأخت العزيزة ليلى حافظ الصحفية بالأهرام التي ترك عليها فقيدنا بصماته من اقتدار وعلم وثقافة.

كان أول دفعته عند تخرجه في الكلية الحربية عام ١٩٣٧، عُين بعدها بسلاح المدفعية، كما كان الأول على دفعته من خريجي كلية أركان حرب في إنجلترا عام ١٩٤٤، عُين ملحقًا عسكريًا في واشنطن عام ١٩٥١، ثم مديرًا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٥٣، حيث اشترك في عقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد

السوفيتي عام ١٩٥٥، وفي عام ١٩٥٦ تولى رئاسة أركان حرب القيادة المشتركة التي ضمَّت مصر وسوريا والأردن والسعودية. وفي سبتمبر من عام ١٩٦٠ عُيِّنَ وكيلاً لوزارة الخارجية حتى ١٩٦٤، حيث عين سفيرًا في لندن ثم روما ثم باريس، وفي سنة ١٩٧٠ عُين رئيسًا للمخابرات العامة ووزيرًا للدولة في وزارة الدكتور محمود فوزي، وفي ١٩٧١ عُين مستشارًا لرئيس الجمهورية للأمن القومي «بدرجة نائب رئيس الوزراء» حتى سنة ١٩٧٤، حيث عُين مرة أخرى سفيرًا في موسكو، ثم باريس حتى أكتوبر ١٩٧٩، حيث عاد إلى مصر تاركًا العمل الرسمي ومتفرغًا للكتابة حيث ألف كتابه الهام «أمن مصر القومي في عصر التحديات»، كما واصل الكتابة في الصحف والمجلات المصرية والعربية ومراكز البحوث التي أسس واحدًا من أبرزها وأقدمها «المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط»، والذي ما زال للآن يمارس نشاطه بهذي من الأسس والقواعد التي وضعها.

محمد حافظ إسماعيل – العسكري – تاريخه حافل منذ تخرجه الأول على دفعته عام ١٩٣٧، حتى عام ١٩٦٠ حين تحول إلى العمل في المجال الدبلوماسي ثم السياسي ثم مجال الأمن القومي.

أخبرنا اللواء سلطان، أستاذنا في الاستراتيجية بمعهد العلوم الاستراتيجية، والذي كان أيضًا مدرسًا بالكلية الحربية حينما كان حافظ إسماعيل طالبًا بها، أخبرنا أنه يذكر عنه أثناء الدراسة أنه بعد انتهاء اليوم يسرع الطلبة إلى عنابر النوم، بينما كان حافظ إسماعيل يهرع إلى المكتبة، وعندما تحرَّى اللواء سلطان الأمرَ تبيَّن له أن حافظ إسماعيل، يعكف على دراسة موضوع كان آنذاك (عام ١٩٣٧) من قبيل استشراف المستقبل العسكري، فقد كان حافظ يدرس ويبحث في إمكانيات نقل المدفعية والمركبات الصغيرة جوًا – وهذا ما تم بعد ذلك في حرب فيتنام فيما سمي «بالفراشات الطائرة» وهو ما تعلَّمه منهم موشيه دايان، وأعاد تطبيقه على الجبهة السورية سنة ١٩٦٧. وصفه أستاذه اللواء سلطان بأنه «كان عبقرية عسكرية واستراتيجية فذة» وأثبتت الأيام أنه كان أكثر من ذلك بكثير، إلا أن أبرز ما يرتبط باسمه العسكري هو دوره في عقد صفقة الأسلحة مع الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥ وهي الصفقة التي ارتبطت بنجاح القيادة المصرية في كسر احتكار السلاح، الذي كانت الكتلة الغربية تزوِّد مصر به، ثم أحجمت عن ذلك كوسيلة للضغط على الإدارة المصرية آنذاك، لذلك كانت هذه الصفقة بحق

بداية لتحول جذري في اتجاهات السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط التي دعمتها بتمويل بناء السد العالي بعد أن أحجمت الولايات المتحدة عن ذلك بهدف الضغط مرة أخرى على الإدارة المصرية، الأمر الذي كانت انعكاساته محوريةً سواء على علاقات ومضمون وأبعاد الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك، أو على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ثم عاد حافظ إسماعيل مرة أخرى ليؤدي دورًا آخر ارتبط باسمه، وهو إعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة، حيث رفعَ هيئةَ أركان حرب الجيش لتصبح هيئةً للأركان العامة لكل القوات المسلحة، ويصبح رئيس الهيئة هو النائب الأول للقائد العام للقوات المسلحة، مسيطرًا بالتالي على كل القوات البرية والبحرية والجوية.

أما محمد حافظ إسماعيل الدبلوماسي فقد عين في سبتمبر سنة ١٩٦٠ وكيلاً لوزارة الخارجية وحتى يونيو ١٩٦٤. وخلال هذه الفترة ارتبط اسمه بالكثرة الكثيرة مما حدث بوزارة الخارجية وبعثاتها من تحول إلى ما سُمي بالمدرسة الحديثة في الدبلوماسية، وهو ملمح كان قد ظهر في العالم كله، وإن كان لكل دولة الملامح المميزة لدبلوماسيتها التي يختلف منهجها باختلاف ظروف كل منها.

وكان هذا دور محمد حافظ إسماعيل الذي أرسى بداية الأسس لهذه المدرسة المصرية الحديثة للدبلوماسية التي تتسم بالصراحة والحزم وسرعة البت والتمسك بالكرامة الوطنية أمام أعتى القوى؛ لأنها كانت قد بنيت على الثقة بالنفس والوطنية والفهم العميق للمجريات، ثم عدم التردد في اتخاذ المواقف والتصرف، مستشرفة في كل ذلك ما تراكم من سابق الخبرات والتجارب مع النجاح في مزجها بالدم الثوري الجديد. كان ذلك كله حتميًّا، فسياسة مصر الخارجية آنذاك كانت قد بدأت تواجه تصاعدًا متزايدًا لارتباطاتها ومسئوليتها الخارجية، عربيًّا وأفريقيًّا وفي محاور عدم الانحياز. صاحَبَ ذلك كلَّه نذرُ تدهور علاقاتها بالغرب وبالولايات المتحدة، فكان عليه إيجاد مدرسة فكرية واحدة تسير دبلوماسيتنا الحديثة على نهجها، وهنا نجح في تحقيق التوازن المستحيل بين رؤيته وقناعته الشخصية، وبين توجيهات القيادة السياسة وحتمية ولائه لها.

وقد عبر بنفسه عن ذلك على استحياء، في كتابه «أمن مصر القومي» بقوله: «كان الشعور الذي غمرني دائمًا هو أن تطلعاتنا تتجاوز بكثير مواردنا، وأننا نقبل تحديات تفوق بكثير قدراتنا على

التصدي، وإذا كان من المنطقي في مثل هذه الظروف أن يكون لنا أولوياتنا، فإن عبد الناصر كان يعتبر المعركة كلاً لا يتجزأ، وأن النجاح في ميدان يمكن أن يسهم في النجاح في غيره» وبأي مقياس فإن هذا القول يعكس قيمة ما كان يتحلى به هذا المقاتل من ولاء وانضباط وكرامة واقتدار وعميق الفهم. يؤكد هذا الدرس الذي نتعلم منه الالتزام والاقتدار المهني أنه هو نفسه الذي لعب دورًا مهمًا في علاقات مصر مع السوفيت حتى عام ١٩٧٥، وكان هو نفسه الذي سافر إلى الولايات المتحدة سرًّا موفدًا من الرئيس السادات للقاء هنري كيسنجر، وهو اللقاء الذي كان بداية للتغير الحاد في سياسة مصر. درس آخر يعطيه لنا في الاقتدار المهني Professionalism في تقييمه للتدخل العسكري المصري في اليمن، وفي تقديري أن القرار السياسي بالتدخل العسكري قد اتخذ بالضبط بعد عام من كارثة الانفصال السوري وكرد فعل طبيعي لها، من أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أيضًا تقدير عبد الناصر للاعتبارات الجيوبولوتيكية اتصالاً بانتشار النفوذ المصري والوجود العسكري في جنوب الجزيرة العربية. على أنه من ناحية أخرى لم يكن من الطبيعي والمنطقي أن

تتجاهل إسرائيل الموقف الجديد عندما أصبح ٥٠ إلى ٧٠ ألف مقاتل ينتشرون على بعد ٢٣٥ كيلو مترًا من قاعدتهم في مصر، مما أخلَّ بالتوازن الاستراتيجي لقواتنا، وأثر سلبيًا على قدراتنا القتالية، وأنهك بصورة جوهرية مواردنا الاقتصادية.

ويزداد تقديرنا لما كان يتمتع به هذا المقاتل من اقتدار مهني، وولاء والتزام، بتتبع الفترة التي تولى فيها مسئوليات مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومي منذ يوليو ١٩٧١، والتي يعطينا لمحة عنها بتصوره لمهمته على أنها كانت بحثَ وطرحَ أفضل الخيارات التي يمكن للرئيس أن يتبنى أحدها لمواجهة موقف ما، ثم بترجمة القرار إلى خطة عمل محكَمة ومتابعة تنفيذها، وإذ به يرى أن هذا التصور قد تقلص إلى مجرد تنظيم تدفق المعلومات إلى الرئيس وتنفيذ قراراته في مجال العلاقات الخارجية، ورغم ذلك فقد تفانى في واجبه واستمر يؤديه باقتدار.

أما في عمله، فإن تقاريره كلها كانت تتسم بالقدرة على التقاط الخيوط الأساسية واستخلاصها من بين عشرات التيارات المتشابكة والمتقاطعة، ثم يعبر عنها بالرأي القاطع العميق والحزم المحدد. كان ذا بصيرة نافذة في النظرة الموضوعية للأمور والنفاذ إلى جوهرها

واستخلاص صلب الفكرة، ويعبر عن كل ذلك بألفاظ واضحة وموجزة ومحدده.

أما محمد حافظ إسماعيل «الرجل» – فقد كان مؤمنًا بمقولة «الرجل وليس المنصب» لأنه كان يرى أن الرجل هو الذي يخلق منصبه، وبطاقاته وقدراته يستطيع أن يحدد الدور الذي عليه أن يؤديه. ومن حيث إن الإيمان بالعمل وقيمته كان عنده أقدس من أي إيمان آخر، كانت النتيجة الطبيعية هي تميزه في شخصه بنكران الذات، وكما وصفه الصديق محفوظ الأنصاري بالتجهم والصرامة «التي تنطوي على عذوبة ورقة وحنو»، فضلاً عما كان يتسم به من الالتزام بالدقة والنظام والانضباط، فإنه كان في نفس الوقت يتميز بالثقة بالنفس، وهي أول عوامل الشعور بحب العدل وبالتالي العدالة المطلقة. وتحضرني هنا واقعة حدثت سنة ١٩٦٠ للتدليل على كل هذه الصفات في الرجل. فقد قرأ ما نشرته إحدى المجلات الأسبوعية في باب الاجتماعيات أن ملحقًا بوزارة الخارجية لديه سيارة فورد تاونس يشاهد بصحبة شقيقة ممثلة مشهورة في نادي الجزيرة وهي تبكي في سيارته لأنه على وشك النقل للخارج بينما هي تنتظر منه الزواج بها. حدد السكرتير الثالث (السفير) عصمت

رضا اسم الملحق من سيارته التي كانت تقف في الفناء الداخلي لمبنى وزارة الخارجية بالتحرير (حيث كان يستوعب آنذاك بسهولة سيارات جميع الدبلوماسيين العاملين بالمبنى) واستدعاه لمقابلة الوكيل حافظ بك إسماعيل. فأعد هذا الملحق نفسه لمصيره المنتظر بالفصل من العمل على يد هذا الرجل الصارم، وإذا به يلقاه بحنو ورقة، فنصحه بأن حياته الخاصة هو حر فيها شريطة ألا تؤثر على وضعه كدبلوماسي وأن عليه أن يحرص على ألاّ يجعل من تصرفاته مادة لمثل هؤلاء الصحفيين يلهون بها وبه، ثم لدى خروجه من المقابلة يبلغه السكرتير الثالث «السفير» عصمت رضا أنه فعلاً قد أصدر تعليماته بعدم السماح لهذا الصحفي بدخول وزارة الخارجية، عقابًا له على اجترائه، وحفاظًا على كرامة زميله الملحق الدبلوماسي. وهكذا كانت الرجولة في التعامل من جانب عصمت رضا، أما حافظ بك فقد كانت صرامته ودقته تصلان أحيانًا إلى حد الشدة، لكن هذه الشدة لم تمس أبدًا إحساس العاملين معه بعدالته وحنوه، وكان شخصية مهيبة تتسم بحس العدل والكفاءة. ويذكر له أنه مر على جنيف في مأمورية اجتمع خلالها بأعضاء وفدنا الدائم هناك للتعرف على مشاكلهم وجوانب

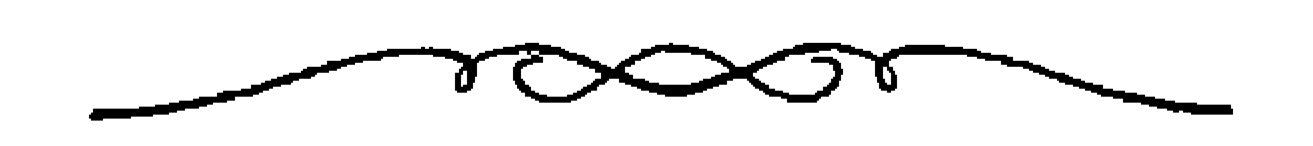
عملهم، فتقدم منه أحدهم طالبًا منه أن يحقق له أمنيةً يُصِرُّ عليها، وهي أن ينقله من جنيف. فأبدى حافظ بك تعجبه وحيرته للزميل معربًا عن عدم قدرته على إيجاد مكان أفضل له مما هو فيه الآن. فإذا بالزميل يطلب منه نقله إلى أفريقيا موضحًا أنه يفضل العمل فيها عن أي مكان آخر لفهمه لمشاكلها ولقناعته بأهمية الوجود المصري فيها. فحقق له حافظ بك ما أراد وأفاض في مدحه وتشجيعه أمام جميع زملائه الحاضرين وتنبأ له أنه سيحقق في أفريقيا نجاحًا في عمله، يدعم له مستقبله الدبلوماسي، أكثر مما كان سيحقق في أي مكان في العالم. وكان ذلك فعلاً، حيث كان الصديق والزميل فؤاد يوسف، وهو في لاجوس، أكثر شهرة ونجاحًا من أي مبعوث دبلوماسي في البلاد، فقد كان على علاقة شخصية مباشرة بأكبر الشخصيات والمسئولين النيجيريين، ومنه كانت ترد أدق وأهم التقارير عن نيجيريا.

حافظ بك، كما كنا نسميه آنذاك، كانت له تحفظاته ورؤياه المختلفة ربما في كثير من شئون مصر. إلا أنه في النهاية لم يكن يتخذ موقفًا إلا في ضوء ولائه لقيادته، فحقق التوازن المستحيل، وبالتالي تحقق له ما لا يتحقق لأي ممن سبقوه، أو لحقوه، في مثل طبيعة

عمله. فقد تحقق له أن خاض حياته في كل مراحلها وهو يتمتع باحترام وإجلال وتقدير قادته، قبل مرؤسيه، نال احترامهم جميعًا وهو يشغل كلَّ مناصبه، كما ظل يحظى باحترامهم جميعًا حتى عندما تقاعد، وظل يحرص على حضور «صالون الثلاثاء» الذي ينظمه أستاذنا الفاضل السفير مصطفى العيسوي – رحمه الله –، ليتبادل الرأي مع زملائه وتلاميذه من الدبلوماسيين.

رحم الله هذا المقاتل المتجرد، وأثابه بقدر ما بذل من جهدٍ وعطاءٍ لوطنه.

رحم الله حافظ إسماعيل، فقد عاش أبيًا محترمًا، ومات أبيًا محترمًا.



23

كمال حسن علي

مقاتل في خندق الوطن

جمع في شخصيته، ومناصبه المتتالية والمتنوعة، المتناقضات. كان حازمًا وذا موقف وقرار، ولكنه كان إنسانًا عطوفًا. كان عسكريًا صلبًا ومقاتلاً عنيفًا، ولكنه كان رقيقًا خفيض الصوت. شارك بفاعلية وبسالة في جميع الحروب التي خاضتها مصر في عصرها الحديث، ولكنه قاد باقتدار مفاوضات السلام منذ بدايتها. كان ضابطًا للمدرعات ثم قائدًا لها، ثم مساعدًا لوزير الحربية ثم رئيسًا للمخابرات العامة، ثم وزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، ثم نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية، ثم رئيسًا لمجلس الوزراء، واختتم حياته وهو رئيس للبنك المصري الخليجي.

قال عنه الرئيس جمال عبد الناصر: «إنه على موعد مع القدر».

وقال عنه الرئيس أنور السادات: «إنني لم أدخل معركة ٧٣ إلا

بسبب هذا الرجل».

هذا الرجل هو كمال الدين حسن علي.

وُلد بالقاهرة في حي عابدين في ١٨/ ٩/ ١٩٢١، التحق بالكلية الحربية في سبتمبر ١٩٤٠، وتخرج في سبتمبر ١٩٤٢، تلقى دورات تدريبية بمدرسة المدرعات بإنجلترا عام ١٩٥٠، ثم بكلية القادة والأركان عام ١٩٥٦، ودورة قادة ألوية بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩، ثم بأكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٧٠، متزوج منذ ١٩٥٠ وله ثلاثة أبناء؛ الدكتورة جيهان، والدكتورة منى وابن واحد هو شريف. شقيقه الأكبر عزت توفي عقب تخرجه من كلية الهندسة بسبعة أشهر، يليه اللواء طلعت وكان يعمل مديرًا للمدرعات ورئيسًا لهيئة العمليات أثناء حرب الاستنزاف، وقائدًا للقيادة العربية الموحدة في حرب اليمن، «يليه كمال، ثم يليه الدكتور فكري ويعمل أستاذًا بكلية التربية، ويليه المهندس أحمد ويعمل بالأعمال الحرة، ثم الدكتور فؤاد الذي كان طبيبًا لأمراض النساء وتوفي، وأخت واحدة غير شقيقة توفيت.

ومنذ توليه الخدمة بالمدرعات عام ١٩٤٢ وحتى عام ١٩٨٥ حصل على خمسة عشر نيشانًا ونوطًا عسكرية ومدنيًا، كان آخرها

وشاح النيل الذي أهداه له الرئيس محمد حسني مبارك عام ١٩٨٥ لجهوده المخلصة لخدمة الوطن. لم يكن عمره المديد الذي جاوز السبعين عامًا سوى فصلاً محوريًا في حياة الوطن وصفحة ناصعة في تاريخ الأمة، فقد تعانق خط عمره منذ فجر أيامه مع مسار الوطن في مرحلة من أدق مراحل تاريخه؛ لأن عينيه تفتحتا وكان الاستعمار البريطاني يجثم على صدر الوطن، فوعى الدنيا وهو يرى من حوله المظاهرات الشعبية والهتافات المدوية، فاستيقظ وعيه بالكرامة الوطنية مبكرًا، والتصق هذا الوعي بقضايا بلاده منذ الصبا، فتوحدت هموم وطنه بهمومه الخاصة فسكب كل أيام عمره على تراب الوطن، وقضى حياته كلها في خندق الوطن؛ إذ اتصلت مدة خدمته في القوات المسلحة لتبلغ ستة وثلاثين عامًا هي أطول مدة خدمة قضاها ضابطٌ بالقوات المسلحة المصرية، شارك خلالها في جميع الحروب التي خاضتها مصر في عصرها الحديث منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وما أحاط بها من ملابسات عربية وخروجه منها جريحًا بعد أن تهشمت عظام يده، مرورًا بحريق القاهرة وثورة يوليو وأزمة سلاح الفرسان، ثم العدوان الثلاثي، ثم تجربة الوحدة مع سوريا وفجيعة الانفصال عنها، والتي عايشها عندما كان في

تلك الفترة قائدًا لفرقة سورية مدرعة، وما تلاها من مأساة نكسة ١٩٦٧، ثم حرب الاستنزاف التي قاد أثناءها الفرقة ٢١ المدرعة، وهي الحرب التي اعتبرها فقيدنا بداية الطريق إلى العبور العظيم عام ١٩٧٣، كلها علامات كونت ثم صقلت شخصيته مما أهله لهذه المسئوليات المتنوعة.

خلع بزته العسكرية في يوليو ١٩٧٥ حين اختاره الرئيس السادات رئيسًا لجهاز المخابرات العامة الذي لم يكن من قبل قد رآه، ورغم ذلك وفي خلال فترة قصيرة كان قد أثبت استيعابًا وكفاءةَ أداءٍ لدقائق عمل الجهاز، فنجح في أن يعبر به وبرجاله من تشوه صورته كجهاز، اتُّهم بعضُ من كان فيه في قضايا تعذيب، ليجعل منه مرة أخرى درعًا يحمي الوطن والمواطن.

ارتدى بزته العسكرية مرة أخرى في أكتوبر ١٩٧٨ حين اختاره الرئيس السادات وزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة، ومرة أخرى ظهرت بصماته وانعكست شخصيته بكل مكوناتها وخبراته المتنوعة على القوات المسلحة، وكان مما تحقق على يديه، ولأول مرة، وضعُ برنامج محدد لمحو أمية الجنود، فضلاً عن إنشاء جهاز للاستطلاع الجوي بلغ مداه مائة وخمسين كم.

خلع بذلته العسكرية مرة أخرى في مايو ١٩٨٠، ومصر تمر بأخطر مراحل تاريخ صراعها مع إسرائيل في بداية التحول إلى طريق السلام، فكان اختيار الرئيس أنور السادات مرة أخرى للقائد العسكري ليقود مفاوضات السلام كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية. ومن خندق الدبلوماسية عاود المقاتل كفاحه مستعينًا بجنود ومقاتلي الدبلوماسية المصرية الذين ظل يفاخر بهم وبجهودهم طوال باقي حياته، ذاكرًا كفاءتهم وإخلاصهم واقتدارهم طوال مراحل المفاوضات المريرة مع إسرائيل، والتي انتهت باستعادة كل أرض مصر حتى آخر شبر في طابا.

وتجيء حادثة المنصة، ويظن المقاتل أنها نهاية مشواره، فيفاجأ باختيار الرئيس حسني مبارك له عام ١٩٨٤ ليكون رئيسًا للوزارة رقم ١٠٦ في تاريخ مصر الحديث، خلفًا للدكتور فؤاد محيي الدين الذي توفي في مكتبه في يونيو ١٩٨٤، فتزداد الأعباء على الجندي المقاتل المثقل بهموم ومشاكل الوطن ومسئولياته الجسام، ويظل حاملاً هذه الأعباء، إلى أن قدم استقالة الوزارة في ٤ سبتمبر ١٩٨٥، مؤكدًا أن استقالته هدفها ترسيخ مبدأ «إتاحة الفرصة لجيل جديد لمواصلة المسيرة القومية» وبعدها بشهور تولى رئاسة البنك المصري الخليجي.

شهادة رجل عسكري:

كان يؤمن أن الفريق محمد فوزي، وزير الحربية آنذاك - كان له الفضل الكبير على القوات المسلحة، لأنه أعادها إلى حالتها القتالية مرة أخرى بعد ١٩٦٧، وقد عاونه للوصول إلى هذه النتيجة الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان رئيسًا للأركان في نفس الوقت.

كان يرى أن أحسن من كتب عن (الثغرة) خلال حرب أكتوبر كان رجلاً هنديًا خبيرًا في الاستراتيجية زار مصر وإسرائيل واطلع على جميع وثائق المعركة، ووجد أن الثغرة حدثت بسبب غفلة قائد صغير عن المنطقة التي كان مسئولاً عنها، وهذا ما حدث لمنطقة الدفرسوار، مما ترتب عليه عبور القوات الإسرائيلية بكثافة تفوق حجم العملية (بلواءين مدرعين)، ولكن عند التقاط صور جوية بالقمر الصناعي السوفييتي تبين أن إسرائيل خسرت في هذه الثغرة ٢٤٠ دبابة، ولكن إسرائيل تمكنت رغم خسائرها من العبور وتوسيع الثغرة بسبب أخطاء غير مقصودة من قواتنا.

ولكن ذلك كله لم يؤثر على عملية العبور. كما كان يرى أن ما ادعاه الفريق محمد صادق أن المشير أحمد إسماعيل لم يكن

بالمستوى الثقافي العسكري اللائق مما دفع الرئيس عبد الناصر لإقالته، كلام غير دقيق، وأن الفريق صادق ما كان ليردد هذا القول لو كان يعلم أن المشير أحمد إسماعيل حصل على أعلى الدراسات في الاتحاد السوفيتي وأنه كان فعلاً أستاذًا للعسكرية، ولم يكن هناك من هو أفضل منه.

ظل طوال حياته يؤكد أن حرب ١٩٦٧ لم تكن مسئولية العسكريين، وأن الهزيمة فيها كانت سياسية، وبالتالي فهي مسئولية القيادة العليا، فالتحركات كانت بالفعل مجرد مظاهرة عسكرية، ولم تكن تساندها أي خطة هجومية أو حتى دفاعية، وأن العسكرية المصرية بريئة من هزيمة ١٩٦٧ فهي نفس العسكرية التي دخلت حرب ١٩٧٣، ولكن مع فارق أن في ١٩٧٣ هُيئ للعسكريين أن يخططوا ويصدروا التعليمات ويديروا المعركة، أما في ١٩٦٧ فإن الذي كان يصدر الأوامر العسكرية هما علي شفيق وشمس بدران اللذين توقفت ثقافتهما العسكرية عند رتبة ملازم ثانٍ.

أما بالنسبة لحرب اليمن، فيقول إنها بدأت بفصيلة وسَرية، وانتهت بجيش ذهب إلى أرض أخرى غير التي كان يجب أن يحارب عليها بدلاً من محاربة إسرائيل مع الفرق الشديد بين ميدان المعركة

في اليمن (مناطق جبلية وعدو غير متحضر وبدائي)، وميدان المعركة مع إسرائيل (مناطق صحراوية وأسلحة إلكترونية وجيش عصري).

شهادة رجل السياسة:

اشترك في كل حروب مصر الخمس، وجُرح مرتين، كان آخرها الجرح الذي أحدثه فيه عيزرا فايتسمان (رئيس إسرائيل الأسبق)، ثم كان عليه أن يجلس أمامه على مائدة المفاوضات، التي انتهت بتوقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، والمصادفة الغريبة، هي شهادة فقيدنا أن عزرا فايتسمان كان أيضًا أول إسرائيلي يقابله، وأيضًا أول إسرائيلي يتطلع حقيقة للسلام ويؤمن به.

رغم أن ستًّا وثلاثين سنة من عمره كانت داخل خندق يحارب منه إسرائيل، فإنه لهذا السبب كان يؤمن بالسلام ويؤكد أن أشد الناس إيمانًا بالسلام هم رجال الحرب الذين عاشوا أهوالها، لذلك فقد كان يؤمن أن الحرب عبء على الموارد الاقتصادية، وبالتالي يؤمن بعظمة الخطوة التي خطتها مصر في طريق السلام واستردت أرضها دون طلقة واحدة.

ويقرر بصراحته وشجاعته المعتادة أنه فعلاً رافق السيد حسن

التهامي في زيارته للمغرب بناء على تعليمات من الرئيس السادات، حيث قابلا في قصر الملك الحسن ملك المغرب، وبترتيب منه، المدعو دافيد كيمخي الذي كان آنذاك سكرتيرًا عامًّا للخارجية الإسرائيلية، وكان الرئيس السادات آنذاك يفكر في اقتحام السلام وكان بالتالي يستطلع ما يدور في أذهان الإسرائيليين.

كانت رؤيته المستقبلية للصراع في الشرق الأوسط، تركز على ممارسة الضغوط المستمرة على إسرائيل في سبيل اللجوء للسلام ودفعها للحوار مع الفلسطينيين، مع بذل الجهد لتهيئة الجو في الكونجرس ليصبح أداة ضغطٍ على إسرائيل بصورة مؤثرة، وأنه باستمرار الضغط على إسرائيل يخلق رأيًا عامًّا وقناعة داخل المؤسسات المعنية والمؤثرة يكون من شأنه أن يساعد على تحقيق النتيجة المطلوبة. وكان يرى أن القدس الشرقية ينطبق عليها ما ينطبق على الضفة الغربية، وأنها تمس مشاعر الأديان الثلاثة وبالتالي يجب ألاّ يستأثر بالسيطرة عليها دين واحد.

أما رؤيته للعلاقات المصرية العربية، فكانت مؤسَّسةً على القناعة بأنها دائمًا كانت وما زالت مبنية على الاحترام والمودة وأنها تستمر في النمو والتطور. وأن على مصر أن تكون ضد أي عدوان على أرض عربية – وهو ما كان يدفعه دائمًا للمناداة

بضرورة الاستمرار في إقناع الدول العربية أن تتفهم بكل الصدق أن قوة مصر دعمٌ لكل أشقائها العرب، وأنه لا بد أن تكون هناك قوة عربية عسكرية على غرار قوات الأمم المتحدة تُستخدم لفض المنازعات والوقوف في وجه أي عدوان بين أشقاء عرب، أي تكون بمثابة قوات أمن عربية.

شهادة رجل الاقتصاد:

حدد مشكلة الاقتصاد المصري في عدة عوامل منها عاملان رئيسان: الأول هو الزيادة المطَّردة للسكان، والثاني هو عدم كفاية الإنتاج والموارد الحالية للاقتصاد المصري في الوفاء باحتياجات السكان. وكان يرى أن مشكلة مصر الاقتصادية نتاج تراكمات كثيرة على مدى سنوات طويلة بسبب ظروف الحروب المتوالية التي خاضتها مصر، والتي تسببت في تأجيل العديد من مشروعات التنمية الخدمية أو الإنتاجية، فضلاً عن أن مشكلة مصر تأتي في إطار أزمة الاقتصاد العالمي بشكل عام.

كما كان يؤمن أنه إذا كانت ديون مصر كبيرة نسبيًا فإن إمكانياتها وإيراداتها أيضًا كبيرة ومتنوعة (دخل قناة السويس والبترول والسياحة).

في الوقت نفسه كان هو صاحب فكرة «التسييس الاقتصادي»، التي نادى بها بعد أزمة الخليج في إطار رؤيته للأمن العربي وأشار إلى أن استثمارات دولة واحدة خليجية في بترول تكساس تبلغ خمسين مليار دولار، بينما كل الاستثمارات العربية في مصر تبلغ ٢,١ مليار دولار، ولكن في الوقت نفسه كان يرى أن على مصر تهيئة المناخ المناسب للاستثمار بها (أشار إلى أن قانون الاستثمار الجديد هو مجرد تجميع للقوانين القديمة).

ولقد وضع كمال حسن علي فِكْرَه في كتابين:

الأول **«محاربون ومفاوضون»** تناول فيه طريق السلام الذي مر من بوابة الحرب وكيف تم بناء الجسور للعبور الكبير ما بين ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣. والثاني **«مشاوير العمر»** الذي كان بمثابة مذكراته، وما احتوته من خفايا خلال سبعين عامًا من عمر مصر في مجالات الحرب والمخابرات والسياسة. وقد نشرت جريدة الشرق الأوسط على حلقات المذكرات التي كتبها بيده قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى تحت عنوان «المذكرات الكاملة لرجل الدولة والجيش والمخابرات».

كمال حسن علي الإنسان:

أثناء إحدى رحلاته للخارج، وفي بيت السفير المصري في طوكيو، فوجئ بأن السفير يحتفل به لأن ذلك اليوم كان عيد ميلاده، فوقف وبدلاً من أن يتحدث عن نفسه أو حياته، قال: «أحيي شريكة عمري التي وقفت خلفي في كل المواقع وغفرت غيابي الطويل عن البيت»، قالها بتلقائية وببساطة تواءمت مع شخصيته العطوفة وما كان بداخله كإنسان من حب بلا حدود لمن حوله، لم يعرف أحدٌ له موقفًا حادًا، ولم يره أحد غاضبًا ثائرًا، وعندما سُئل عن رأيه في أين تكمن القوة المرتقبة؟ قال فورًا إنها تكمن في القوة البشرية «أي الإنسان» لأنها هي الثروة الباقية. وبحكم تنوُّع مناصبه أصبحت رؤيته كلية، وتناوله للقضايا بوضعها في إطارها العام. لا يتناول موضوعًا إلا إذا كان لديه معلومات كاملة عنه، من خلال هذه المعلومات كان يتوقع ويستنتج. علَّمته العسكرية أهميةَ وضوح الهدف وبالتالي أهمية معرفة الطريق المؤدي للهدف. أثر فيه من القادة «خالد بن الوليد» في معركة اليرموك، و«رومل» كقائد ميداني، ومنتجمري كمخطط عسكري، وماك آرثر كمفكر عسكري، وكان يُقرّ لكل منهم بمساهمته في إثراء

العلم العسكري.

كان يحب سماع تلاوة القرآن من الشيخ محمد رفعت، وأحب غناء أسمهان وفيروز وأم كلثوم، وأحب أغاني عبد الوهاب القديمة. كان يتكلم عن النيل بعشق، وقال عنه: «إن الخاطر الذي يراودني عندما أرى النيل هو العراقة والامتداد، وأشعر أنه يضرب في جذور التاريخ أو جذور أفريقيا ويمثل عمقًا في أفريقيا وفي التاريخ».

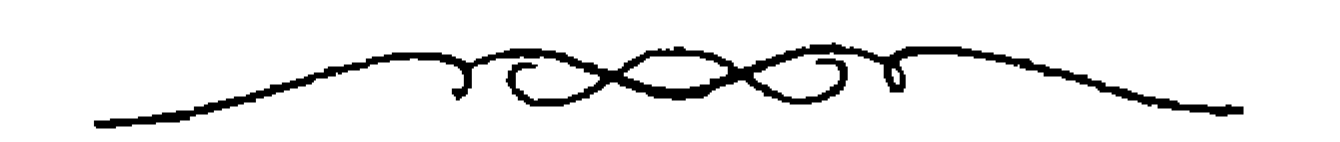
أبدًا لم يردّ أحدًا لجأ إليه في مطلب إنساني، خاصة إذا كان المطلب متعلقًا بالأبناء. وقد عُرضت عليه مرة مشكلة متعلقة بدبلوماسي يعمل في إحدى البعثات المصرية البعيدة جدًا، حدث بينه وبين زميلٍ له خلاف ترتب عليه قيام السفير بنقله لمصر قبل موعده المعتاد بشهرين - ولكن ذلك كان فيه ضياع لسنوات الدراسة الأربع السابقة لكل من ابنتيه - فأصدر كمال حسن علي الإنسان قرارًا تلقائيًا بعث به برقيًا للسفير يلغي فيه قرار النقل ويمد خدمة الدبلوماسي إلى ما بعد موعد نقله المعتاد حتى يمكنه ترتيب أمور عودته نهائيًا لمصر بعد انتهاء دراسة ابنتيه بوقت كافٍ. كان تصرفه في المشكلة التي عُرضت عليه تلقائيًا وفوريًا وعطوفًا، كما

أعرب عن استيائه من الزميل الذي تسبب في المشكلة ومن السفير الذي استجاب له - ولكنه في نفس الوقت ربأ بنفسه عن اتخاذ موقف حيالهما موضحًا أن الله سيرد عليهما كيدهما أما هو فلا يستطيع تحمل الإيذاء لأيهما.

وصفته إحدى التقارير الأمنية بأنه السهل الممتنع - كان يتمتع بذاكرة قوية قادرة على استرجاع كل التفاصيل والاستشهاد بالوقائع والأرقام والتواريخ دون حاجة لأوراق.

وفي ٢٧ مارس ١٩٩٣ سقط المحارب من فرط ما أثقله به الوطن طوال اثنتين وسبعين سنة من جسام المسئوليات وعميق الانفعالات وهول التجارب والأحداث - سقط نتيجة تأثير مرض «الروماتويد» الذي كان يعاني منه في صمت لسنوات طوال ثم تطور المرض ليؤثر على حنجرته وقبل وفاته أمضى خمسة عشر يومًا في مستشفى القاهرة التخصصي حيث كان يعاني آلامه.

دخل الدنيا في ٨/ ٩/ ١٩٢١ وغادرها في ٢٧ مارس ١٩٩٣ حيث فاضت روح فقيدنا الطاهرة وصعدت إلى بارئها. رحمه الله رحمة واسعة وتقبله قبولاً حسنًا وأسكنه مع الشهداء والصدّيقين.



24

أول دبلوماسية مصرية

هدى المَراسي

رائدة الدبلوماسية

في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٠ كان فريقٌ من طلبة وطالبات جامعة الإسكندرية يقضون جزءًا من العطلة الصيفية بمعسكر شباب الجامعة في مرسى مطروح وأثناء لقائهم في كازينو «فوتي» بالمدينة أشار أحدهم إلى أن هناك إعلان في صحيفة الأهرام عن طلب ملحقين جدد للالتحاق بالسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية التي طلبت في هذا الإعلان – ولأول مرة – ذكورًا وإناثًا للتقدم للامتحان – فثار نقاش بين الطلبة والطالبات حول مدى صلاحية الفتاة المصرية للعمل بالسلك الدبلوماسي بكل ما يقتضيه ذلك من اغتراب واختلاط وخوض تجارب قد لا تكون الفتاة المصرية بحكم خلفيتها الأسرية والاجتماعية مؤهلة لخوضها، فضلاً عمّا في طبيعة المهنة من مصاعب ومشاكل ومخاطر ربما تكون الفتاة

المصرية غير مستعدة بعدُ لمواجهتها.

هذه المناقشة استفزت هدى المراسي – فاصطحبت والدها من الإسكندرية إلى القاهرة حيث نزلا بفندق جراند هوتيل في وسط المدينة – وفي اليوم التالي ذهبت سيرًا على الأقدام إلى وزارة الخارجية بميدان التحرير حيث تقدمت بطلب لدخول الامتحان وأرفقت به الأوراق المطلوبة – فكانت بذلك أول فتاة مصرية تتقدم للالتحاق بالعمل في السلك الدبلوماسي المصري – فكانت القطرة التي بدأ بها الغيث من الزميلات الفضليات اللائي أثرين الدبلوماسية المصرية منذ ثلاثين عامًا – وإلى الآن ..

هي الأخت والزميلة الراحلة هدى عمر حسين المراسي. وُلدت لمهندسٍ زراعي من بسيون غربية في أسرة ميسورة الحال من ملاك الأراضي الزراعية – بكل ما كان وما يزال يحمله ذلك من معاني الأصالة والارتباط بالأرض والوطنية، وحب مصر – كانت الابنة الأولى من سبع بنات – وولد واحد «المهندس محيي المراسي» – وربما كان هذا عاملاً حاكمًا في تكوين شخصيتها؛ إذ كانت دائمًا تؤكد وتُصرُّ على أن الفتاة ليست أقل قدرةً من الرجل، وظلت تعمل لإثبات ذلك، سواء لوالدها، أبي البنات، أو لأسرتها أو

للمجتمع – وبالتالي كان قرارها التقدم لامتحان الخارجية وخوض تجربة العمل في السلك الدبلوماسي من قبيل تحقيق الذات وإثبات صحة المبدأ – وبرهنت الأيام صحة يقينها بذلك – زاد التحدي عندها لأنها كانت خريجة كلية الآداب «جامعة الإسكندرية يونيو عام ١٩٦٠» قسم لغة فرنسية – بدرجة جيد جدًّا – وعندما كان البعض يشكك في قدرتها على استيعاب علوم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والقانون الدولي – كانت تصر على أن عقلية دارس الآداب قادرة على استيعاب أي علوم إنسانية خاصة إذا ما صاحب ذلك إرادة حقيقية. بدأت استعدادها لامتحان الخارجية بالحصول على كتاب الدكتور/ رفعت المحجوب في المذاهب الاقتصادية، وكتاب مبادئ علم السياسة للدكتورين/ خيري عيسى وبطرس غالي، وكتاب تاريخ الدبلوماسية ترجمة خيري حماد. وفي يناير ١٩٦١ خاضت التجربة ودخلت الامتحان واجتازته بتفوق – والتحقت بالعمل في وزارة الخارجية كأول دبلوماسية مصرية وفتحت باب السلك الدبلوماسي المصري على مصراعيه للفتاة المصرية كأول ممثلة للدبلوماسيات المصريات.

عملت بإدارة المراسم، ثم انتقلت في أكتوبر ١٩٦٢ للعمل في

سفارة مصر في باريس لتتلمذ على أيدي مجموعة من ألمع رجال الدبلوماسية المصرية، فقد كان المفوض بالسفارة هو أستاذنا وأستاذ أجيال من أكفأ الدبلوماسيين المصريين كان لهم المعلم والأخ الأكبر والقدوة الدكتور عصمت عبد المجيد «فيما بعد الأمين العام لجامعة الدول العربية» وكان الوزير المفوض بالسفارة واحدًا من الأحرار الذين وضعوا أرواحهم فداء للوطن عندما قامت الثورة انتقل للعمل بوزارة الخارجية حاملاً معه الثورة التي حملها معه أيضًا إلى باريس أستاذنا السفير جمال منصور ثم كان والصديق العزيز المرحوم عفت رضا شأنه شأن شقيقيه الأعزاء - أطال الله في عمره الصديقين العزيزين عصمت رضا - والأخ الكريم بهاء رضا. تعلمت من الأساتذة كأستاذنا الدكتور عصمت، وتآخت مع من تآخت كأخي وصديقي عفت رضا الذي كان وهدى المراسي بصفاتهما النادرة ومكوناتهما الخلقية التي ربما كانت أكثر مما نستطيع الدنيا بعيوبها أن تستوعبه، أسلوب العمل مع سفيرها آنذاك عبد المنعم النجار. وانتهت خدمتها في باريس وعادت القاهرة إلى إدارة غرب أوروبا حيث وجدت أن قرارًا صدر بمنع الدبلوماسيين من العمل في الخارج وهو القرار الذي أصدره

المرحوم محمود رياض وزير الخارجية. ونظرًا لاجتهادها وجديتها حصلت على منحة للدراسة بكلية الإدارة العليا في باريس لمدة سنتين سنة ١٩٦٨ – هناك التقت بالعزيز السفير فايز بكتاش – وكان يدرس أيضًا استعدادًا للحصول على رسالة الماجستير والدكتوراه – وكانت رسالته الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» مع توجهاته الفكرية وثقافته الواسعة ووطنيته الفياضة وإحساسه الغامر بمصريته وربما كان هذا أكثر ما شدها إليه. فقد كانت هي الأخرى نصيرًا للإنسان المصري البسيط، هي منه ومن أجله كانت تعمل في الخارج، مع الصديق الدكتور فايز، فتزوجها في مايو ١٩٧٠ بالقاهرة. وأنجبا ابنتين ياسمين خريجة قسم مسرح بالجامعة الأمريكية وريم الطالبة. وفي سنة ١٩٧٢ رافقت زوجها الذي التحق للعمل بسفارتنا في بروكسل، ولكنها ما لبثت أن عادت للقاهرة بوزارة الخارجية التي افتقدتها – بعدما ألحقت للعمل بسفارتنا في داكار حيث كُلّفت بعدة مأموريات في دول أفريقية حاملة رسائل وفيرة – وربما تكون هذه الفترة هي التي لفتت إليها أنظار نائب رئيس الجمهورية آنذاك الرئيس حسني مبارك لكل ما كانت تتميز به من كفاءة وتجرد وحماس واقتدار، وفي سنة ١٩٨٤

نقلت للعمل بسفارتنا في روما – وكانت بدرجة مستشار – وظلت تعمل بها ثماني سنوات تمت خلالها ترقيتها لدرجة الوزير المفوض، وتولت العمل كقائم بالأعمال ثم عُينت سفيرًا لمصر في إيطاليا إلى أن اختارها الرفيق الأعلى.

عملت مع السفير يحيى رفعت الذي انتهت خدمته، فعملت مع السفير محمد حلمي «الذي كان قائدًا لسلاح الطيران» والذي ما لبث أن أصيب بمرض أقعده عن العمل، وهنا تجلت شخصية هدى المراسي بكل شهامتها وإنسانيتها بصدقها في رعايتها وإكرامها للسيد السفير في مرضه – إلى أن تم نقله وتعيينها هي سفيرًا لمصر في إيطاليا.

ومرة أخرى تجلت شخصيتها المتفردة وقدراتها النادرة – مهنيًا وشخصيًا – فارتبطت بعلاقات وثيقة ومتميزة برئيس الوزراء بتينو كراكسي الذي كان يستقبلها بمكتبه في أي وقت تطلب فيه المقابلة ويستجيب لها فورًا لما تنقله له من متطلبات واحتياجات، بل أنه كان أحيانًا وهو يتابع أخبار مصر يتصل بها لسؤالها عما قد يكون لصديقه الرئيس مبارك من احتياجات كان يأمر بتلبيتها، وأحيانًا كان يأمر سفنًا تحمل بضائع لإيطاليا وهي في عرض البحر لتحوّل

مسارها إلى الإسكندرية استجابةً لمصرَ ولرئيسها - وبسبب ثقة رئيس الوزراء الإيطالي فيها - كإنسان وكسفير - أمكنها أن تتناول مشكلة أكيلي لاورو بما يتفق والمصلحة المصرية والعربية.

أمكنها أيضًا خلال هذه الفترة أن تتابع المفاوضات التي كانت تدور في روما بين الولايات المتحدة وفيتنام لإنهاء الوجود الأمريكي في فيتنام، فكانت القاهرة من خلالها ترى الصورة كأوضح ما تكون - وأولاً بأول.

كانت رحمها الله شعلة متقدة من الوطنية والنشاط والاقتدار، كانت تعمل أحيانًا قرابة الاثنتي عشرة ساعة في اليوم. أما شخصيتها فكانت محل تقدير واحترام ومحبة وترحيب كل من التقت بهم بدايةً من أصحاب المطاعم الصغيرة المتميزة التي كانت ترتادها مع ضيوفها والبائعين والبائعات في الأسواق العامة وشوارع روما وأعضاء البرلمان من مختلف الاتجاهات السياسية وممثلي السلم السياسي المعتمد في إيطاليا، نهايةً بالوزراء ورئيس الوزراء الإيطالي. كانت ذات شخصية شاملة مركبة تجمع في طياتها صفات رقي أميرة من أسرة مالكة «وبنت البلد» المصرية لها بشهامتها واعتدادها بنفسها.

أما مِن حيث ميولها وملكاتها الشخصية، فقد كانت أيضًا مركّبة ومتفردة مثل صاحبتها، هي فقد كانت عاشقة المسرح، فعشقت مسرحية «العروس» لفرانسوا ساجان ومسرحية «الذباب» لسارتر، وكان مدير مسرح الأوديون في باريس يتصل بها تليفونيًّا كلما تغيرت المسرحية ليحجز لها ما تريده من أماكن بالمسرحية الجديدة. وفي روما عشقت وتابعت البالية الحديث، وهي نفسها كانت تهوي تأليف القصة القصيرة وكتبت منها ما يزيد على عشر قصص. نشر لها الأديب الراحل صلاح عبد الصبور في مجلة الكاتب قصتها القصيرة «الدائرة» وهي نفسها بكل رهافة حسها ورقي مشاعرها كانت تعشق صوت المطرب محمد رشدي لكل ما كان يمثله في نفسها من أصالة الفلاح المصري، وصدق فنه، علاوةً على صوت عبد الحليم حافظ وفايزة أحمد.

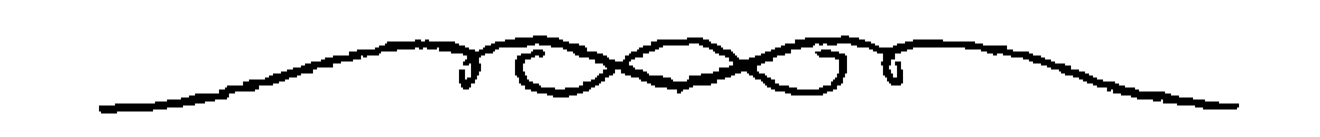
كانت تفضل ديوان شعر لصلاح عبد الصبور أو محمود درويش على زجاجة بارفان وتفضل عرضًا مسرحيًّا على عرض أزياء. كانت تؤمن أن الفن الشعبي يصل إلى الروح ووجدان أي شعب لأصالته فيحقق التقارب الشعبي المطلوب. كما كانت تؤمن أن الدبلوماسية إذا اكتفت بالشكل وبالمظهر الخارجي فقط دون

فهم للشعب فإنها تصبح كالطلاء الخارجي يسهل إزالته، وبفهم الشعب يصبح هناك وعي كل طرف بالآخر فيتم التفاعل والتقارب.

ولأنها كانت تحمل هموم الوطن من أصغر من فيه إلى أكبر من فيه وهو رمز الوطن رئيس الجمهورية -» وهو ما كان ينعكس على رعايتها الشخصية للمصريين في باريس ثم في روما إلى «بسيون» بالغربية لترتدي ملابس الفلاحات وترعى أرضها وأرض أسرتها وتربي الخيول والماشية - كانت تصبو للعودة إلى جذورها، فعادت ولكن لتُوارَى في تراب الأرض التي عشقتها وعاشت من أجلها.

ففي روما بدأت آلام الانزلاق الغضروفي تزيد عليها بسبب كثرة جلوسها على المكتب وعدم أدائها لما كلّفها به الطبيب من تمرينات رياضية، فترددت على كبار أطباءَ إيطاليا ثم أطباء إنجلترا، وفي فرنسا قرر الأطباء إجراء جراحة لها في العمود الفقري لإزالة كيس صديدي عليه، ترتب على إجراء الجراحة شلل جزئي في قدميها فبدأت الشعلة تخبو، وعاد الكيس الصديدي للتكوّن مرة أخرى، ومنه انتقلت ذرات للمخ، فانطفأت الشعلة التي كانت ضياءً تنير حياةَ كل من زاملوها وتآخوا معها وعرفوا فيها ندرتها وندرة صفاتها، وصعدت روحها الطاهرة إلى بارئها في يوليو

١٩٩٢ وهنا لا يحضرني إلا الحديث الكريم: «من مات حتف أنفه «فراشه» فهو شهيد». فإلى لقاءٍ يا أختنا الشهيدة العزيزة وعوَّضنا الله فيك خير عوض، وصبرًا جميلاً يا فايز وصبرًا جميلاً يا ياسمين وصبرًا جميلاً يا ريم، وفي الجنة يا هدى.



25

السفير عفت رضا

السهل الممتنع

كانت شخصيته تكشف عن نفسها في مظاهر جزئية لا حصر لها جعلتها تفلت من قبضة الإدراك السطحي الواضح عند الكثيرين. لم يكن يتمتع بكثيرٍ من الألق الذي يتمتع به عدد من زملائه؛ لأنه كان له أعماقه الخاصة التي قلَّما بلغها سواه. فقد كان أعمق ثقافةً وعلمًا وإيمانًا بالصدق والعدل من كثيرٍ من ذوي الألق حوله. كان ذا مبادئ وقيم، ولا يلبس لكل حال لبوسها في زمنٍ تتزعزع فيها الثوابت وتختل القيم، في نفسه الطاهرة جميع المتناقضات؛ فقد كان كالسيف في تمسكه بالمبدأ ولكن كالنسمة في الرقة والوداعة وهدوء النفس، كان ذا شخصية تضيء ببوارق النور ودواعي الأمل في المستقبل وبواعث الثقة في خيرية الطبيعية البشرية – ومع تسليمي باستحالة الحياد المطلق عندما أتناول سيرته – فقد كان صديقي – إلا أنه انحياز مشروع مبرر لأنه انحياز لصاحب

سيرة تحتضنها القلوب والعقول؛ قلوب وعقول كل من زامله وغاص في أعماقه فاكتشف قدْرَه الحقيقي ومعدنه النادر وإنسانيته الصادقة ووطنيته الفريدة وأمانته الطاغية على كل تصرفاته - ذلك كان صديقي وزميلي عفت رضا.

الدبلوماسي هو نبت أسرته ومجتمعه، وأخي عفت كان نبت أسرة واحد ممن وهبوا أنفسهم لحماية الوطن هو والده مصطفى رضا الضابط بالجيش المصري. وضع مصر في قلبه ووضعها في قلوب أبنائه، فزرع فيهم أهم ما يزرعه الأب في أبنائه من قيم الرجولة والصدق والوطنية - فوهب لمصر أربعة رجال هم: الطبيب مدحت، والضابط الذي تحول فيما بعد من مقاتل بالسلاح إلى مقاتل بالدبلوماسية، السفير عصمت رضا (القومندان) الذي جاء إلى وزارة الخارجية سنة ١٩٦٠ مصاحبًا لطيِّب الذكر حافظ إسماعيل منفذًا معه تعاليم المدرسة الجديدة في الدبلوماسية المصرية التي كانت تتواءم مع - وتقتضيها - المراحل التاريخية التي كانت تمر بها مصر آنذاك - وأخيرًا وليس آخرًا الصديق العزيز السفير بهاء رضا - الذي سار على نفس النهج الشخصي والوطني من رجولة وصدق ووطنية.

وُلد عفت رضا في ٥ مايو سنة ١٩٣٥ في مدينة أسيوط عندما كان والده يعمل قائدًا لمنطقة منقباد العسكرية، واستمر في دراسته إلى أن تخرج في كلية التجارة – شعبة محاسبة – سنة ١٩٥٥ – عمل بعدها بأحد مكاتب المحاسبة الدولية – إلى أن قرر اللحاق بأخيه الأصغر بهاء الذي كان قد التحق بوزارة الخارجية – مما كان يعني أن أخاه الأصغر سيكون سابقًا له في الأقدمية بقائمة الدبلوماسيين، ولكنه بكل سماحة وصفاء نفس لم يتردد ولم يشعر بأية حساسية؛ إذ كان واثقًا من نفسه، تقوده في الحياة مشاعر الحب والرضا.

تنقل للعمل في سفارات مصر في كل من باريس وكاراكاس وطوكيو (معارًا لحكومة قطر) وروما، كما تنقل للعمل بين إدارات المعلومات والرمز الأفريقية والأمن حيث سعدتُ وشرفتُ بزمالته والتعرف على جوانب شخصيته وأعماق نفسه، فوجدت فيه الصديق والأخ، كما لمستُ فيه الوطنية، وفي تصرفاته تأكدت كل معاني الصدق والعدل واحترام المبدأ ونصرة الضعيف وذي الحاجة.

لم يبخل بتجاربه على أيٍّ ممن عملوا معه من شباب الدبلوماسيين، فكان يعطيهم المثل الأعلى في احترام النفس والترفع

عن الصغائر والتزام الحق والعدل والالتزام في العمل والوطنية. وبشخصيته هذه كان اختياره لزوجته متوائمًا وقيمه؛ فاختار شريكة حياته من بين زميلاته في وزارة الخارجية، هي الأخت الفاضلة فاتن عبد المنعم فريد التي أنجبت له مهندسًا هو آسر ويعمل بإحدى شركات البترول و(حسام) الذي يعمل دبلوماسيًّا بوزارة الخارجية في مكتب الصديق العزيز السفير سليمان عواد مساعد السيد الوزير – جعله الله خير خلف لخير سلف وأدعو الله له أن يسير على نهج والده ليكون جديرًا به وبسيرته العطرة وبارك الله في هذه الأخت الفاضلة التي حفظت لراحلنا أخينا نبته وذريته وانقطعت لتربيتهم ليكون التواصل ويستمر عطاء هذه الأسرة للوطن كالشجرة الباسقة الكريمة تعطي ثمارًا كريمة.

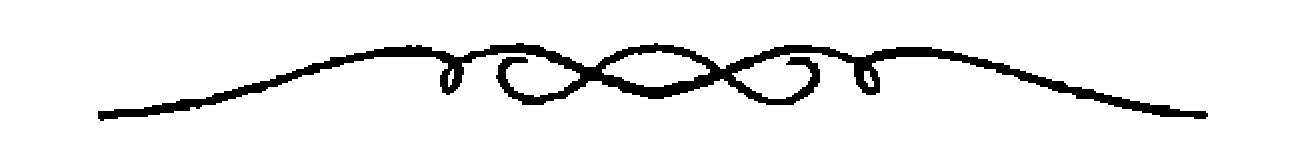
عُيِّن سفيرًا لمصر في الجابون – ثم عين سفيرًا في زائير، وهو في طريقة إليها من القاهرة كان في وداعه بالمطار شقيقه الأخ العزيز السفير بهاء – فوقف راحلنا الكريم وبدون أي مقدمات أو مبررات يوصي أخاه على ولديه – ثم غادر القاهرة يوم الخميس من شهر سبتمبر ١٩٩٢ متجهًا إلى مقر عمله في زائير، وبعد يوم واحد من وصوله إلى مقر عمله أصيب بجلطة في المخ، وفي يوم

الأحد المشئوم أسلم روحه الطاهرة إلى بارئها، وبعد تشييع جثمانه في زائير رسميًّا نقل جثمانه الطاهر إلى الوطن برفقة مدير مراسم رئاسة الجمهورية الزائيرية ومعه وفدٌ رسمي وحقائبه التي لم يفتحها.

وفي يوم الثلاثاء تم مواراته تراب الوطن الذي عاش له ومات من أجله.

ولا أستطيع أن أضع القلم دون إن أقول أن السفير الفارس ألقى القلم كما يلقي الفارس سلاحه مضطرًّا بعد أن فاضت آخر أنفاسه – ولكنه ترك إخوة أطال الله في عمرهم، وزملاء محبين أودعوه قلوبهم، وسيرة عطرة ومُثلاً عليا لتلاميذه.

ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ وفي الجنة يا عفت.



فهرس

الموضوع	الصفحة

من إصدارات مكتبة الآداب

